

كلمة التصير

يتزامن هذا العدد مع إعلان وإجازة الموازنة العامة للدولة للعام 2013م، والتي من أهدافها تحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي والاستقرار النقدي والمالي، هذا وتضمنت الموازنة تقديرات الإيرادات والمصروفات العامة، والعجز الذي سيتم تغطيته من المصادر الداخلية والخارجية، وفي هذا الإطار صدرت سياسات البنك المركزي للعام 2013م بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني متضمنة ثمانية محاور تشمل: محور تعبئة المدخرات الوطنية واستخداماتها، محور الاستقرار النقدي، محور استقرار سعر الصرف والقطاع الخارجي، محور تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية، محور التمويل الأصغر، محور فروع بنك السودان المركزي، ومحور نظم الدفع والتقنية المصرفية، ومحور سياسات إدارة العملة. وقد تمت إضافة محور فروع بنك السودان المركزي في إطار التوجه نحو توسيع مهام فروع البنك المركزي وتفعيل دورها الاستشاري والإشرافي ونشر الوعي الاقتصادي والمصرفي على مستوى الولايات، وذلك من خلال فتح فرع في كل ولاية ومنحه الصلاحيات التي تمكنه من القيام بالدور الجديد. وتتمنى أن تحقق الموازنة العامة للدولة وسياسات بنك السودان المركزي للعام 2013م الأهداف المرجوة، وخاصة تخفيض المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف والمحافظة على السلامة المصرفية والمالية. احتوى هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة على ستة موضوعات: تناول الأول النتائج الكلية المالية والنقدية للفترة 2008-2011 «كرة أخرى» و ناقش الثاني إصلاح نظام سعر الصرف في السودان والثالث عن معالجة مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار مبادرة الـ HIPC's (تطبيق على السودان)، والرابع عن دور صادرات الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني بعد الانفصال، والخامس أستعرض صناعة التأمين الإسلامي (التكافل بالإشارة لتجربة السودان). أما السادس باللغة الانجليزية تناول توفر الموارد الطبيعية في السودان والفرص الاستثمارية المتاحة. وبمناسبة نهاية العام 2012م وبداية العام 2013م، تهدي الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير جزيل الشكر والتقدير والعرفان للكتاب الذين زودوا المجلة بالموضوعات ذات الصلة بمجالها، وللأخوة الذين تعاونوا في إصدار الأعداد في مراحلها المختلفة. وتأمل أن يستمر هذا التعاون مستقبلاً مع انضمام كتاب جدد، وذلك لضمان استدامة الإصدار وتحقيق الأهداف المنشودة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصرفية

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد السادس والستون - ديسمبر 2012م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التصير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التصير

د. مجدي الأمين نورين

المدررون

عبد الله سليمان أحمد
د. عبد الباسط محمد المصطفى

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا
تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع
مسؤولية ذلك على الكاتب

المصرفي

في هذا
العدد

4

النتائج الكلية النقدية والمالية خلال الفترة 2008-2011 (كرة أخرى)
بروفيسور: بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم
اقتصادي ورئيس وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي



مراشات وبدوث



مراشات وبدوث

اصلاح نظام سعر الصرف فى السودان: دراسة تحليلية تجريبية
د. مصطفى محمد عبد الله - مدير إدارة، البحوث والتنمية

10

20

معالجة مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار مبادرة
الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية (HIPC) تطبيق على السودان
عايدة عوض محمد - وحدة الدين الخارجي



مراشات وبدوث



مراشات وبدوث

دور صادرات الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني بعد الانفصال
عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية

26

30

صناعة التأمين الإسلامي (التكافل) بالإشارة لتجربة السودان
الحسين إسماعيل حسين - ادارة البحوث والتنمية



مراشات وبدوث



مراشات وبدوث

Sudan Is Rich of Natural Resources and Investment Opportunities
Dr. Magdi Elamin Nourin - Mustafa Abd Elgadir Dinar
Research & Development Directorate

64

36

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير - إدارة البحوث والتنمية



سياسات



نموات ومؤتمرات

تقرير عن المؤتمر العالمي لمناقشة إنتاج وتسويق الحبوب الزيتية
الحسين إسماعيل حسين بدري - إدارة البحوث والتنمية

39

42

مفهوم الأسواق المالية
محمد الحسن الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية



أضواء على



قرأت لك

كتاب : التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل
د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية

44

46

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
عبدالله سليمان أحمد - إدارة البحوث والتنمية



دقائق اقتصادية



مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
سوسن الزبير - إدارة الإحصاء

50

النتائج الكلية النقدية والمالية للفترة 2008-2011 (كرة أخرى)



دراسات
وبحوث

ملخص: (1)

إهتمت الورقة بقياس التوسع (الإنكماش) النقدي (إنحراف الكتلة النقدية المصدره عن الكتلة النقدية الناتجة عن عوامل مبررة) والإنحراف عن الموازنة المحايدة (حسبت بإعتبار بعض الافتراضات الخاصة بنمو الدخل والمصروفات الحكومية). أوضحت النتائج للسنوات الأخيرة محل الدراسة أن الكتلة النقدية والموازنة كانت توسعية. بمعنى أن هنالك توسعا في إصدار النقد بلغ متوسط نسبته 16% من الناتج المحلي الإجمالي وعجز تحت ظل الافتراضات السابقة بمتوسط نسبته من الناتج المحلي الاجمالي بلغت 0.54%. وعلى الرغم من أن نسبة الإفراط النقدي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2011 مقارنة بالفترة 88/89-92/91، كما جاء في الورقة التي نشرت في العام 1994، إلا أن توسعية الموازنة للناتج المحلي الإجمالي كانت أقل في الفترة 2008-2011 مقارنة بالفترة السابقة. ويشير ذلك إلى أن العلاقة بين التوسع الأخير في الكتلة النقدية والموازنة كان أضعف مما هو متوقع، بمعنى أن الزيادة في الكتلة النقدية كانت خارج إطار تغطية العجز في الموازنة. بينما لا يستبعد تأثير الكتلة النقدية المصدره، مهما كانت أسبابها، على مجريات التضخم، إلا أنها ليست الوحيدة المسؤولة عن الموجة التضخمية خلال السنوات الماضية. و هنالك حاجة للنظر في تأثير إرتفاع تكلفة الإنتاج والتضخم المستورد المرتبطان بتغيرات الضرائب وسعر الصرف، وكذلك تأثير التوقعات على اداء معدلات التضخم.

قياس الكتلة النقدية الزائدة عن المستوى الأمثل:

تعكس المعالم الأساسية للنظرية النقدية في مجال التضخم أنه يرجع إلى الإفراط في إصدار النقود بسبب اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز. وهذا يعني أن كمية النقود في الإقتصاد تنمو بمعدلات تفوق الحدود المسموح بها لتحقيق الإستقرار السعري. ويؤدي ذلك إلى نمو الطلب الكلي بمعدلات تزيد كثيرا عن معدلات نمو العرض الكلي الحقيقي من السلع والخدمات بالإقتصاد.

وترى النظرية النقدية الكلاسيكية وجود علاقة طردية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار بإعتبار ثبات الإنتاج عند مستوى أقرب للتشغيل الكامل. لكن التغير في الإنتاج الحقيقي يؤدي إلى تغيير حجم هذه العلاقة بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار. إذا فالقضية الأساسية لا تنحصر في زيادة كمية النقود وأثرها على الأسعار وإنما في العوامل الأساسية المسؤولة عن إحداث هذه الزيادة.

لتوضيح ذلك لابد من قياس كمية النقود الزائدة عن المستوى الأمثل اللازم للمحافظة علي ثبات الأسعار M_E . بإستخدام المعادلة التالية:

$$M_E = M_i - K_0 Y_c$$

1/ الآراء الواردة هنا تمثل رؤية الكاتب وليس بالضرورة رؤية المؤسسة التي يعمل بها.



بروفيسور

بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم
إقتصادي ورئيس وحدة التمويل الأصغر،
بنك السودان المركزي

سنة الأساس يعادل مقلوب سرعة تداول النقود في العام 89/198 لهذا فإن الإفتراض القائم على أساس ثبات K_0 في سنة الأساس (أي مايعادل (0.218) هو إفتراض أقرب للحقيقة. ويفترض أن متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في السنة المالية 89/1988 سيظل ثابتا لكل السنوات حتى 92/1991 وتم حساب كمية النقود المثلى لمقابلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لسنة 89/1988) بضرب قيمة الناتج المحلي الحقيقي للسنوات المختلفة في القيمة K_0 وطرح هذه القيمة من الكتلة النقدية المتداولة فعليا في كل سنة تم الحصول على حجم الإفراط (الإنكماش) النقدي. ولإدخال العوامل الأخرى تم إفتراض نسبة 5 % للتعلم النقدي والنمو السكاني السنوي (كما جاء في نتائج التعداد السكاني للعام 1993 (2.8%)، ومعدل إرتفاع الأسعار المتوقع أو المسموح به سنويا 50 % (مايعادل نحو نصف متوسط معدل التضخم السنوي وفقا لإحصائيات وزارة المالية للسنوات محل الدراسة). ويفترض وجود العوامل سالفة الذكر وبالحجم الذي تم توضيحه تم التوصل إلى حجم الإفراط (الإنكماش) النقدي الزيادة أو (النقصان) في العرض النقدي أكبر (أقل) من معدل الزيادة المسموح بها في الكتلة النقدية نتيجة للزيادة السكانية، وإرتفاع معدلات التعامل النقدي ومعدل الأسعار المسموح به أو المتوقع. والنتيجة النهائية كانت كالآتي:

حجم الإفراط (الإنكماش) النقدي للفترة 89/88-92/91 (بملايين الجنيهات السودانية)

الإفراط (الإنكماش) النقدي	89/88	90/89	91/90	92/91
$M_i - (0.218)^i (1.05)^i Y_c$ (1.028) ⁱ (1.5)	·	(2667.6)	(7183.7)	16662.4
الإفراط (الإنكماش) للناتج المحلي الإجمالي	·	(%2.4)	(%3.7)	%4.2

الأرقام الموجبة بين الأقواس تشير إلى الإفراط النقدي والسالبة تشير إلى الإنكماش النقدي.
المصدر: الأرقام الصادرة من بنك السودان المركزي، التقارير السنوية.

قياس الموازنة التوسعية (الإنكماشية):

الموازنة الحكومية السنوية هي توقعات للفرق بين الدخل أو العائدات الحكومية من جهة والمصروفات الحكومية بشقيها الجاري والتنموي من جهة أخرى بنهاية العام المالي. الرأي الاقتصادي السائد في تغطية أو تخفيض العجز في الموازنة الحكومية هو زيادة الضرائب في مجال الإيرادات أو تخفيض (ترشيد) الانفاق العام أو كليهما، وتعتمد بعض الاقتصادات اعتمادا كبيرا على الموارد النفطية، ففي هذه الحالة فان تخفيض أو تغطية العجز في الموازنة غالبا

حيث تمثل M_i الكتلة النقدية المتداولة فعليا في كل سنة من سنوات الدراسة و K_0 متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في الإقتصاد في سنة الأساس. و Y_c تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل سنة من سنوات الدراسة.⁽¹⁾ ويفترض ثبات K_0 عند سنة الأساس يعني إستهداف المحافظة على العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج عند مستوى معين من الأسعار محددا بسنة الأساس. ويفترض ثبات سرعة تداول النقود في سنة الأساس وتم حساب متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود في سنة الأساس (يعادل مقلوب سرعة تداول النقود في سنة الأساس) والذي يفترض أن يظل ثابتا لكل سنوات الدراسة فإنه يمكن حساب كمية النقود المثلى لمقابلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالإسعار الثابتة لسنة الأساس، بضرب قيمة الناتج الحقيقي لكل السنوات في القيمة K_0 وطرح هذه القيمة من الكتلة النقدية المتداولة فعليا يتم الحصول على حجم الإفراط (أو الإنكماش) النقدي. ولكن هنالك عوامل أخرى بجانب معدل النمو الفعلي في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية في الإقتصاد، ويعني بذلك درجة دخول الإنتاج دائرة التبادل النقدي (Monetization)، النمو السكاني ومعدل إرتفاع الأسعار المتوقع أو المسموح به⁽²⁾. وبدخول هذه العوامل تكون الكمية الزائدة عن المستوى الأمثل للمحافظة على ثبات الأسعار حسب المعادلة التالية:

$$M_E = M_i - (K_0 Y_c)^i (1+m)^i (1+p)^i (1+inf.)^i$$

حيث تمثل m نسبة دخول الإنتاج دائرة التبادل النقدي، و p نسبة النمو السكاني السنوي، و inf. نسبة إرتفاع الأسعار المتوقع أو المسموح به من قبل السلطات النقدية في السنوات. i. الإطار التالي يوضح كيفية حساب التوسع (الإنكماش) النقدي في التسعينات باستخدام نفس المنهجية.

الإطار رقم (1): الإفراط (الإنكماش) النقدي في التسعينات:

في ورقة بذات العنوان أعلاه والتي تناولت دراسة الموضوع في فترة التسعينات⁽³⁾ تم حساب متوسط سرعة تداول النقود في الفترة 89/1988 - 92/1991 حيث تعادل 4.4 هذا الرقم يعادل بالتقريب سرعة تداول النقود في العام 89/1988 (سنة الأساس)، والذي يعادل 4.6 كما تلاحظ ضعف تغيرات سرعة تداول النقود في الفترة محل الدراسة. مما أن متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود في

1/ رمزي ذكي، 1979، مشكلة التضخم في مصر - أسبابها نتائجها مع برنامج مقترح لمعالجة الغلاء، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص. 175. أنظر أيضا عبد المحسن مصطفى صالح، 1986، السياسات المالية والنقدية في السودان- تجربة الماضي ورؤية المستقبل، مؤتمر سياسات الإقتصاد الكلي، مركز البحوث والدراسات الإنمائية جامعة الخرطوم، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبير الألمانية (الخرطوم).
2\ Badr El Din A. Ibrahim, 1987, The IMF Stabilization Programmes in Sudan 1978-1984: An Evaluation, Unpublished MA Desertation, University of Manchester, UK, p. 57.

3/ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 1994، أحقا كان التوسع في الكتلة النقدية سببا في التضخم؟ مجلة المصري، بنك السودان المركزي، العدد الأول أبريل، ص. 16-19.

ما يتم تحت ظروف خارج ارادة هذه الدول متمثلة أساساً في ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

يرى عدد من الاقتصاديين أن تحقيق نسبة عجز الموازنة يساوي صفراً (عن طريق زيادة الضرائب أو / وخفض الإنفاق الحكومي)، وذلك يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات نتيجة لتأثيرات الزيادات في الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي يخفض الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري والحكومي) في الاقتصاد. لهذا فقد انصب إهتمام الاقتصاديين في السنوات الأخيرة على إيجاد التوازن بين العرض والطلب الكليين عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي للمحافظة على نسب متدنية من معدلات التضخم في الاقتصاد بصرف النظر عن العجز في الموازنة، كما أثبتت التجارب العالمية أن الرأي التقليدي بضرورة توازن الموازنة قد تغير إلى أهمية وجود العجز (لزيادة معدلات الإنتاج وإزالة الركود في الاقتصاد والتشغيل، وذلك لمقابلة أي زيادة تطراً على الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق نسبة تضخم متدنية) إلى الحد الذي من الصعب أن تجد دولة من دول العالم المتقدم والنامي ذات موازنة مستدامة تعادل صفراً.⁽¹⁾

السؤال الذي يطراً على ذهن في ظل الظروف الخارجية المحيطة بآداء الاقتصاد والعوامل التي تحدد الصرف الحكومي، وبالرغم من العجزات التي صاحبت الموازنة في السنوات السابقة يكمن في الآتي: هل كان العجز في الموازنات الحكومية السابقة لازماً نتيجة لهذه العوامل؟ الاقتصاديون عموماً لا ينظرون كثيراً إلى الفائض (أو العجز) الفعلي أو الحقيقي في الموازنة الذي يأتي من الفرق بين الدخل والمصروفات دون النظر إلى الفائض أو العجز الذي يمكن أن يحدث نتيجة لافتراضات محددة، مثل افتراض معدل تشغيل عال. وهذا ما يسمى بالفائض (أو العجز) الهيكلية والذي يمكن التنبؤ به عندما يكون الإنتاج في مستوى يعادل أو أقرب لمستوى التشغيل الكامل. كما يمكن قياس الفائض أو العجز في الموازنة بعد تحقيق افتراضات أخرى متعلقة بنمو الدخل و الانفاق حسب حاجة الاقتصاد. هذا سيوضح مدى انكماشية أو توسعية الموازنة، وهذا تم قياسه في هذه الورقة، فيما يلي: لإثبات أن الموازنة توسعية (إنكماشية)، يمكن تقييم

1/ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، «هل لابد من توازن الموازنة العامة في الدولة؟»، آراء وتحليلات، جريدة الخليج الاماراتية العدد 7470، الاثنين، 1 نوفمبر 1999.

حجم الموازنة الفعلية مقابل الموازنة المحايدة. يتم ذلك بإختيار سنة أساس مناسبة يكون فيها أداء مؤشرات الموازنة مرض. ويمكن حساب الموازنة المحايدة باستعمال متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة ما قبل الفترة محل الدراسة Y_{tr} لتحديد النمو المحايد للإنفاق الحكومي الذي يتماشى مع الزيادة التي تحققت في الطاقة الإنتاجية. كما تم إفتراض أن دخل الموازنة المحايدة ينمو بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجارى Y_i . الفرق بين الموازنة المحايدة والفعلية في السنوات المختلفة قدم مؤشراً عن أثر الموازنة على العرض النقدي. ويمكن التعبير عن الموازنة المحايدة (NB) كالاتي:

$$NB = \{E_i - R_i\} - \{E_0 / Y_0\} Y_{tr} - (R_0 / Y_0) Y_i \quad (2)$$

حيث تمثل R_0 ، E_0 ، E_i الدخل والانفاق في السنة (i) وسنة الأساس (0) على التوالي. وتمثل Y_i Y_0 Y_{tr} الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والناتج المحلي الاجمالي لسنة الأساس، والناتج المحلي الاجمالي المحسوب باستخدام متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي سبقت فترة الدراسة. وهناك افتراض أن الدخل المحايد ينمو بنفس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق، بينما ينمو الانفاق المحايد بنفس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق مضروباً في متوسط المعدل التاريخي لنمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي، أى متمشياً مع توسع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد. الفرق بين الموازنة المحايدة والموازنة الحقيقية يحدد ما اذا كانت الموازنة توسعية أم انكماشية. الإطار التالي يوضح قياسات الموازنة عبر هذه المعادلة خلال الفترة 92/91-89/1988.⁽³⁾

الإطار رقم (2):

حجم الموازنة التوسعية (الإنكماشية) للفترة 92/91-89/88

(بملايين الجنيهات السودانية).

مما لاشك فيه أن العجز في الموازنة العامة يتم تمويله عن طريق الإستدانة من النظام المصرفي، وذلك بزيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد. وفي الفترة 92/1991-89/1988 بلغ التمويل المصرفي للعجز في الموازنة 60 %، مما يعني أن هنالك علاقة طردية بين العجز في الموازنة ومعدل النمو النقدي. والسؤال الذي تم طرحه وقتها: إلى أي حد كانت الموازنة توسعية (إنكماشية). تم ايراد التمرين التالي للجاباة على الاسئلة المذكورة:

الوصف/ السنوات	89/88	90/89	91/90	92/91
الموازنة الحقيقيه $(E_1 - R_1)$	7385.0	9132.1	2123.7	33750.6
الموازنة المحايدة: $\{NB\} = \{E_0 / Y_0\} Y_{tr} - \{R_0 / Y_0\} Y_i$	7385.0	10264.3	10757.0	4058.4
الموازنة الافراطيه/ التوسعية (الانكماشية): $\{[E_1 - R_1] - [(E_0 / Y_0) Y_{tr} - (R_0 / Y_0) Y_i]\}$	0	(1132.2)	(8633.3)	29692.2
الموازنة الافراطيه (الانكماشية) كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي (Y_i)	0	(1%)	(4.5%)	7.4%

الأرقام داخل الأقواس تعنى أرقام ساليه أو انكماش في الموازنة.
المصدر: الأرقام الصادرة من خلال التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

2/ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مجلة التمويل والتنمية، 1984، ص 39.

3/ لاشك أن المنهجية التي تم استعمالها هنا تعتمد أساساً على اختيار سنة الأساس لتحديد الموازنة المحايدة. حجم الموازنة الحكومية الافراطيه سيكون أكبر اذا كانت سنة الأساس المختارة تتميز بفائض في الموازنة مقارنة بسنة أساس أخرى بها عجز في الموازنة. نظراً لأن الموازنة في السنوات محل الدراسة كسابقاتها في عجز مستمر آنذاك هذا أكد الأثر المحدود في تغيير سنة الأساس على نتائج حساب الموازنة التوسعية (الإنكماشية).

تمثل R_0, E_1, E_0 الدخل والانفاق في السنة (i) وسنة الأساس (0) على التوالي. وتمثل Y_{tr}, Y_0, Y_1 الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته (الحقيقي)، والناتج المحلي الاجمالي المحسوب باستخدام متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات التي سبقت فترة الدراسة. وبالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ أنه في خلال الفترة 92/91-89/88 (عدا السنة التالية 92/91) كانت الموازنة إنكماشية. هذا يوضح أن المعامل المؤثر في زيادة الكتلة النقدية (العجز غير المحايد في الموازنة) ليس له وجود إلا في السنة المالية 92/91. وهذه النتيجة مطابقة لنفس النتيجة التي تم التوصل إليها أعلاه، والتي حددت عدم توسع نقدي في نفس الفترة. وهذا يعني أنه خلال فترة الدراسة أن التغيير في الكتلة النقدية لم يكن توسعياً إذا إعتبرنا العوامل سالفة الذكر، ويؤكد ذلك إنكماشية الموازنة خلال نفس الفترة. وهذه النتيجة تقف نقياً لما توصل إليه الكاتب في فترة الثمانينات باستخدام نفس المنهجية أن التوسع النقدي كان ظاهرة أساسية للسياسات النقدية خلال الفترة 81/80، 82/81، و 83/82 حيث تراوحت نسبة التوسع النقدي للناتج المحلي الإجمالي 2.8 %، 39.9 % و 39.4 % على التوالي، بينما كانت الموازنة توسعية بلغت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي 3.6 %، 3.2 % و 1 % لنفس الفترة على التوالي. ونتيجة لذلك تم التوصل إلى أن ظاهرة إرتفاع الأسعار في الفترة قيد الدراسة ينبغي ألا ينظر إليها على أنها ظاهرة نقدية فحسب، وأن التغيير في كمية النقود لا يعتبر عنصراً فعالاً في تحديد مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة. لذا كان يجب أن ينظر إلى إى العوامل الأخرى التي يمكن أن تفسر التضخم (التكلفة) للإستفادة من ذلك في وضع السياسات للتخفيف من حدة التضخم. والفترة منذ العام 2008 لها خصوصيتها، وربما القيام بنفس القياسات يوضح ماذا كانت الزيادة في الكتلة النقدية توسعي أم إنكماشية، وكذلك إنحراف الموازنة الفعلية عن الموازنة المحايدة. هذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

الإفراط (الإنكماش) النقدي والتوسع (الإنكماش) في الموازنة خلال الفترة 2008 ومابعدها:

متوسط سرعة تداول النقود في الفترة 2008-2011 تعادل 4.812 هذا الرقم ينقص قليلاً عن سرعة تداول النقود في العام 2008 (سنة الأساس) والذي يعادل 5.434 والواضح أن هنالك ضعف في تغيرات سرعة تداول النقود في الفترة محل الدراسة. متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود في سنة الأساس (2008) يعادل مقلوب سرعة تداول النقود $K_0(0.208)$. وإذا إفترض (كما هو الحال في السابق) أن متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في السنة المالية 2008 سيظل ثابتاً لكل السنوات حتى 2011 وتم حساب كمية النقود المثلى لمقابلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابته لسنة 2008) بضرب قيمة الناتج المحلي الحقيقي للسنوات المختلفة في القيمة K_0 وطرح هذه القيمة من الكتلة النقدية المتداولة فعلياً في كل سنة يتم الحصول على حجم التوسع (الإنكماش) النقدي. وإذا أضيفت العوامل الأخرى (درجة دخول الإنتاج دائرة التبادل النقدي (Monetization)، النمو السكاني ومعدل إرتفاع الأسعار المتوقع أو المسموح به) وبإفتراض نفس نسبة الـ 5 % للتعامل النقدي والنمو السكاني السنوي كمتوسط للفترة (2.7) إعتقاداً على تعداد 2008 و 2011، ومعدل إرتفاع الأسعار المتوقع أو المسموح به سنوياً 7.5 % (مايعادل نحو نصف متوسط معدل التضخم السنوي المحسوب على أساس 14.95 كمتوسط للفترة).⁽¹⁾

الجدول رقم (1): حجم التوسع (الإنكماش) النقدي للفترة 2011-2008 (مليين الجنيهات السودانية)

الوصف/ السنوات	2011	2010	2009	2008
التوسع (الإنكماش) النقدي				
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	186556.9	162203.9	135659.0	127746.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2008)	80343.2	78095.3	76084.7	127746.9
العرض النقدي الحقيقي (M2)	41853.0	35497.9	28314.5	22933.2
العرض النقدي بإعتبار ثبات K_0 عند (0.208). ونسبة النمو السكاني (2.7%)، ونسبة (5%) لإرتفاع مستوي التعامل النقدي، ونسبة 6.3% مستوي التضخم المتوقع أو المسموح به: $Y_c (1.075)^t (1.027)^t (1.05)^t (0.208)^t$	1126.2	4540.3	18345.5	22933.2
التوسع (الإنكماش) النقدي: $Y_c (1.075)^t (1.027)^t (1.05)^t (0.208)^t$	40726.8	30957.6	9969	0
الإفراط (الإنكماش) للناتج المحلي الإجمالي	21.8%	19.1%	7.4%	0

الأرقام الموجبة بين الأقواس تشير إلى الإفراط النقدي والسالبة تشير إلى الإنكماش النقدي المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

1/ بلغت نسبة التضخم كما أوضحت بيانات بنك السودان المركزي 14.3 %، 11.2 %، و 15.4 % و 18.9 % للسنوات 2008-2011 على التوالي، بمتوسط سنوي 14.95 %.

على المستوى المطلق يظهر التوسع النقدي في نسبة الزيادة في عرض النقود في العام 2010 بنحو 24.5% بينما كان المستهدف 21%⁽¹⁾. التوسع النقدي الذي لازم الفترة محل الدراسة من المتوقع أن يكون مؤثراً على أداء التضخم.

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الكتلة النقدية غير المبررة بالعوامل سالفه الذكر، إلا أنه لا يستبعد أيضاً أن يكون دفع التكلفة الناتج عن تدهور سعر الصرف وإرتفاع الرسوم والضرائب، وأسعار مدخلات الإنتاج سبباً آخر للتضخم. ومهما يكن من أمر بخصوص العوامل المؤثرة على أداء التضخم في الفترة الماضية إلا أنه ولأول مرة بعد يونيو 1997 تجاوزت نسبة التضخم العام الخانة الواحدة خلال العام 2009 ووصل إلى 13% في 2010 وإلى 18% في 2010 وفي نهاية أكتوبر 2012 إرتفع إلى 33%، ولكن يبدو أن وتيرة الإرتفاع بدأت تتناقص تدريجياً بعد ذلك.⁽²⁾ لاشك أن هنالك أسباب أخرى غير الأسباب المذكورة أعلاه كان لها أثر كبير في التوسع النقدي من أهمها مايلي:

- ضخ السيولة خلال الأعوام 2010-2008 بغرض معالجة تأثيرات الأزمة المالية على الإقتصاد المحلي.
- عمليات السوق المفتوحة من بيع وشراء الأوراق المالية بحيث كانت المحصلة النهائية توسعية (شهادات المشاركة الحكومية (شهامه)، شهادات الإستثمار الحكومية، (صرح)، وشهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب)، وشهادات إجارة مصفاة الخرطوم (شامة).
- صافي التمويلات المؤقتة للحكومة والتمويلات الرأسمالية وغيرها.
- تعديلات سعر الصرف عقب الإنفصال وخروج موارد البترول، بزيادة 63% على السعر الرسمي ليصبح الدولار المتعامل به رسمياً 4.4 جنيه سوداني.
- توفير التمويل لسلم البرنامج الثلاثي.

1/ القطاع النقدي والقطاع الخارجي: الوضع الراهن والتحديات والرؤى المستقبلية، المرجع السابق، ص. 27-26 المستقبلية، وزارة المالية والإقتصاد الوطني، الملتقى الإقتصادي 2012-2013، الخرطوم، ص. 6.
2/ القطاع النقدي والقطاع الخارجي: الوضع الراهن والتحديات والرؤى المستقبلية، المرجع السابق، ص. 15

- السيولة التي ترتبت على دخول بنك السودان المركزي كمشتري ومصدر للذهب، وذلك من أجل الحصول على موارد بالنقد الاجنبي لتغطية الفجوة في العملة الصعبة.⁽³⁾ وفي المقابل ولأجل إمتصاص السيولة ظل بنك السودان المركزي خلال السنوات الماضية يبيع نقد أجنبي خلال العامين 2011 و 2012، وكان الأثر النهائي لهذه المبيعات إنكماشياً وساعد ذلك على سحب بعض السيولة الزائدة في الإقتصاد. كما أن سياسة الإنكماش النقدي وضحت أيضاً في رفع بنك السودان المركزي نسب الإحتياطي النقدي القانوني بدءاً من 8% في النصف الأول من العام 2010 إلى 11% خلال النصف الثاني من نفس العام ومن ثم تمت زيادته إلى 13% خلال العام 2012، وعدل إلى 15% في شهر أبريل من نفس العام، ثم إلى 18% في شهر يونيو. كما نشطت عمليات السوق المفتوحة وتدخل في سوق النقد الأجنبي.⁽⁴⁾

الجدول رقم (2): حجم الموازنة التوسعية (الإنكماشية) للفترة 2011-2008 (بملايين الجنيها السودانية)

الوصف/ السنوات	2008	2009	2010	2011
الموازنة الحقيقيه $(E_1 - R_1)$	1277.7	4895.5	7586.1	9121.2
الموازنة المحايدته $\{(NB) = [E_0/Y_0] Y_{tr} - [R_0/Y_0] Y_1\}$	1277.7	5220.8	6241.6	7178.7
الموازنة التوسعية/ الانكماشية $\{[E_1 - R_1] - [E_0/Y_0] Y_{tr} - (R_0/Y_0) Y_1\}$	0	(325.3)	1344.5	1942.5
الموازنة الافراطيه (الانكماشية) كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي (Y_1)	0	(%0.24)	%0.83	%1.04

الأرقام السالبة داخل الأقواس تعني انكماش في الموازنة.

حسبت Y_{tr} كمتوسط للنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2007 والذي بلغ 14% سنوياً ($Y_{tr} = 1.14 Y$)
المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2) يلاحظ أنه خلال الفترة 2011-2008 كانت الموازنة توسعية بلغ متوسطها للناتج المحلي الإجمالي 0.54%. ويوضح ذلك أن أحد العوامل المؤثرة في زيادة الكتلة النقدية هو العجز غير المحايد في الموازنة. بمعنى أن هذه النتيجة مطابقة لنفس النتيجة التي تم التوصل إليها أعلاه والتي حددت وجود توسع نقدي في نفس الفترة.⁽⁵⁾

3/ القطاع النقدي والقطاع الخارجي: الوضع الراهن والتحديات والرؤى المستقبلية، المرجع السابق، ص. 4/ توقعت ورقة القطاع النقدي والقطاع الخارجي - الوضع الراهن والتحديات والرؤى المستقبلية، المرجع السابق، ص. 50-51، أن تتحول السياسة النقدية إلى سياسة توسعية في الأعوام القادمة (2013-2015) عبر زيادة نصيب الحكومة من رسوم عبور البترول والمعالجات المالية في حدود 2.4 مليار دولار سنوياً، وتمو التجارة البينية مع دولة الجنوب في حدود 2 مليار دولار سنوياً وتساعد مبيعات الذهب بدخول إنتاج الشركات بنمو 3 مليار دولار سنوياً مما يعمل على إستقرار سعر الصرف وإنخفاض معدلات التضخم بصورة ملحوظة. كما توقعت تخفيض الإحتياطي النقدي القانوني وكذلك هوامش أرباح المراجبات والتحول من بيع إلى شراء الأوراق المالية بواسطة البنك المركزي من البنوك التجارية.
5/ قام الكاتب بإستعمال نفس المنهجية في الإقتصاد العماني الذي يتميز بنسبة تضخم منخفضة للغاية وذلك في الفترة (1990-2000). النتيجة النهائية تدل على أن الموازنة كانت افراطية وبلغت حوالي 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. معدلات النمو العاليه للإنتاج الحقيقي وانخفاض معدلات التضخم في الإقتصاد العماني أوضحت عدم وضوح تأثير للموازنة الافراطيه على معدلات التضخم والتي كانت ضئيلة للغاية (حوالي 0.5% في المتوسط).

الخاتمة والتوصيات:

إهتمت هذه الورقة أساساً بوضع أسس لحساب التوسع (والإنكماش) النقدي، وكذلك الموازنة المحايدة للاقتصاد بعد وضع بعض الافتراضات الخاصة بالعوامل التي تستدعي زيادة الكتلة النقدية، أيضاً إفتراضات بنمو الدخل والمنصرفات الحكومية.

وبعد تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة الكتلة النقدية ومقارنة الفرق بين الكتلة النقدية المصدرة فعلياً والكتلة النقدية المحسوبة نتيجة لهذه العوامل، تلاحظ وجود إفراط نقدي خلال الفترة 2008-2011 بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 16 % في المتوسط. هذه الزيادة من المتوقع أن تكون قد شكلت ضغوطاً على معدلات التضخم كما هو الحال في الدول الأخرى⁽¹⁾. وباستغلال افتراضات خاصة بنمو الدخل والمنصرفات تم حساب الموازنة المحايدة، ثم طرح قيمة الموازنة المحايدة من الموازنة الفعلية في سنوات الدراسة (2008-2011) لتحديد ما إذا كانت الموازنة توسعية أم انكماشية. النتيجة النهائية تدل على أن الموازنة في فترة الدراسة، كانت توسعية وبلغت حوالي 0.54 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وأيضاً تم توضيح أن الموازنة الإفراطية في بعض السنوات كانت نتيجة لأسباب اقتصادية غير الأسباب المعروفة والتي لازمت الإقتصاد السوداني بعد العام 2008.

ويعني هذا أنه خلال الفترة قيد الدراسة أن التغيير في الكتلة النقدية كان مفرطاً إذاً بإعتبار العوامل سالفة الذكر، ويؤكد ذلك توسعية الموازنة (ولكن بصورة أقل) خلال نفس الفترة. على الرغم من أن نسبة التوسع النقدي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2011 كبيرة مقارنة بالفترة 88/89-92/91، إلا أن توسعية الموازنة للناتج المحلي الإجمالي كانت أقل في الفترة 2008-2011 مقارنة بالفترة السابقة. هذا يشير إلى أن العلاقة بين الإفراط الأخير في الكتلة النقدية والعجز في الموازنة كان أضعف مما هو متوقع مقارنة بالفترة الأولى، إلا أن التوسع الزائد في الكتلة النقدية ربما يكون قد تم خارج الموازنة نتيجة للعوامل سالفة الذكر، والتي كانت لازمة للإستجابة لمتطلبات الإقتصاد نتيجة للظروف التي مر بها. ضخ السيولة خلال الأعوام 2008-2010 كان بغرض معالجة تأثيرات الأزمة المالية على الإقتصاد المحلي، وتعديلات سعر الصرف بعد الانفصال وخروج موارد البترول و توفير التمويل لسلع البرنامج الثلاثي. ويشير ذلك إلى أن هنالك حالة تبادلية Trade-off بين ضمان توفير موارد النقد الاجنبي عبر شراء الذهب بعد خروج العائدات النفطية، وبين مكافحة التضخم بتخفيض القوة الشرائية. فبينما كان إختيار بنك السودان المركزي لعمليات الشراء التوسعية خارج نطاق الموازنة والتي لها تأثيراتها

1/ في كثير من الدول فإن الزيادة في الكتلة النقدية، كما يرى النقديون، هي السبب الأساسي وراء معدلات التضخم العاليه في هذه الدول.

على اداء التضخم، إلا أنها كانت لازمة للتأكد من تغطية الفجوة في العملات الأجنبية. لذا لا يستبعد تأثير الكتلة النقدية المصدرة خارج إطار الموازنة على اداء التضخم، إلا أنها ليست الوحيدة المسؤول عن الموجة التضخمية. وعلى الرغم من عدم وجود دلائل إحصائية في هذه الورقة، إلا أنه يتوقع أن يكون تأثير تكلفة الإنتاج المرتبطة بتغيرات سعر الصرف، وكذلك تأثير المضاربات والتوقعات على أداء التضخم هي الأسباب الرئيسية الأقوى لتفسير إرتفاع الأسعار. بينما كان هنالك تأثير واضح للإفراط النقدي على التضخم، ولكن تأثير هذا العامل عبر الموازنة أقل مما هو متوقع كما تعكسه نتائج التوسعات الضعيفة في الموازنة خلال الفترة، إلا إذا أخذ في الاعتبار الظروف التي إستدعت البنك المركزي لإصدار عملة إضافية نتيجة للأسباب التي ذكرت أعلاه.

الخلاصة النهائية إن التوسع النقدي في السنوات الأخيرة كان أكبر مما هو مطلوب نتيجة للعوامل المعروفة التي تستدعي السلطات النقدية زيادة الكتلة النقدية المصدره. ولكن هنالك تفسيرات وآراء تتلخص في التالي:

إن فهم التضخم في السودان، وعلى الرغم من زيادة الكتلة النقدية إلا أنه ينبغي أن يكون من منظور دفع التكلفة أكثر من زيادة الطلب الكلي في الإقتصاد نتيجة لزيادة الكتلة النقدية، ليس فقط بإعتبار ضعف تأثير العملة المصدره على مجريات العجز في الموازنة، بل لأن الدخل في الموازنة يخفي في طياته زيادة تكلفة الإنتاج عبر زيادة الضرائب رأسياً وأفقياً⁽²⁾. ولتأثيرات سعر الصرف المتدهور على مجريات التضخم المستورد الذي يشكل نسبة لا يستهان بها من الزيادة في الأسعار.

ونتيجة لما سبق، توصي الورقة بالآتي:

- الإسراع بالتنقيب عن الذهب عبر الشركات والإستمرار في تنفيذ البرنامج الثلاثي خاصة فيما يتعلق بإنتاج السلع الأساسية محلياً للتخفيف من الطلب على العملات الأجنبية المرتبطة بالضح السيولي، وخفض عمليات السوق المفتوحة التوسعية، إلا في حالات الضرورة القصوى، لتخفيف الضغط على الكتلة النقدية مستقبلاً.
- إجراء دراسات مستقبليه لمقارنة كل الأسباب التي أدت لزيادة التضخم خلال الفترة محل الدراسة (ليس فقط تفسيرات زيادة الطلب أو دفع التكلفة بل يشمل أيضاً تأثير التمويل بالعجز، وذلك بهدف وضع سياسات وإجراء تعديلات لازمة للعمل على تخفيض حدة التضخم.

2/ هذا الرأي يقف نقبياً لرؤية صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير في سبتمبر 2012: (298/12 IMF Country Report،) أن السودان (وعلى الرغم من إتخاذه حزمة من الإجراءات التقشفية) لا يزال يحتاج إلى تحسين عملية جباية الضرائب للتغلب على فقدان إيرادات النفط الناتجة عن إنفصال دولة الجنوب.



دراسات
وبحوث



اعداد

د.مصطفى محمد عبدالله

مدير إدارة - البحوث والتنمية

اصلاح نظام سعر الصرف فى السودان: دراسة تحليلية تجريبية

ملخص

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي التجريبي لمعرفة محددات سعر الصرف وفقاً للنموذج النقدي الجامد (نموذج دورنوبش 1973) وكذلك النموذج النقدي المرن (نموذج فرانكيل 1981). حيث اثبتت النتائج تطابق حالة الاقتصاد السودانى مع مخرجات نموذج فرانكيل. وهذا يدل على ان استجابة نظام سعر الصرف المتبع (التعويم المدار) لمحددات سعر الصرف تؤكد بان سعر الصرف ظاهرة نقدية يتطلب اتخاذ اجراءات مالية ونقدية فعالة من اجل استعادة التوازن فى الاقتصاد الكلى. تشير النتائج الى اهمية انتهاج اسلوب التدرج فى تحرير سعر الصرف وتطبيق نظام سعر الصرف المزدوج (Double Track System) لتخطي هذه المرحلة الحرجة، والتي تتطلب اتخاذ سياسات واجراءات فعالة من اجل ترشيد الطلب على النقد الأجنبي، وتشجيع تدفقات النقد الأجنبي بمنهج لا يؤدي الى المساس بحرية التعامل فى النقد الأجنبي، وفى نفس الوقت يقلل من مشاكل ندرة النقد الأجنبي، ولذلك تصبح اليات البنك المركزى للتدخل فى سوق النقد الأجنبي ونظام سعر الصرف المتبع هى الاساس الذى تبنى عليه سياسات الاستقرار الاقتصادى. ركزت معظم الدراسات حول قضايا سعر الصرف على علاقة سعر الصرف الاسمى بالاستقرار الاقتصادى، واليات قياس سعر الصرف الحقيقى التوازنى وتحديد مدى عدم الاصطفاف فى سعر الصرف الحقيقى، وبالتالي معرفة مدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقى عن مستواه التوازنى.

استخدم (Sebastian Edwards 1996) متغير عدم الاستقرار السياسى كأحد اهم محددات نظام سعر الصرف بين المرونة والثبات، حيث تم التعبير عن عدم الاستقرار السياسى بمتغيرين أولاً قصر فترة تغيير الحكومات وثانياً تعديل الحكومة باحزاب او مجموعات المعارضة، حيث تشير النتائج الى ان طبيعة النظام السياسى تلعب دوراً أساسياً فى تحديد نظام سعر الصرف، الحكومات القوية تميل الى اتباع نظام سعر الصرف الثابت، بينما تتميز الدول التى تعاني من عدم الاستقرار السياسى بتبنى نظام أكثر مرونة فى تحديد سعر الصرف. تفاعل قوى العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبي يمثل المصدر الاساسى لتحديد سعر صرف العملة الوطنية، ففى حالة انخفاض عرض النقد الأجنبي فى الاسواق نتيجة لصدمة فى الاقتصاد (بسبب فقدان عائدات النفط) من الطبيعى ان تنخفض متحصلات النقد الأجنبي مؤدية الى انخفاض قيمة العملة الوطنية، ولرهما ادت عوامل اخرى كالمضاربة فى سوق النقد الأجنبي وتوقعات المتعاملين او التوسع النقدي فى الاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم الى تفاقم عملية تدهور سعر الصرف بشكل تتابعى، ولذلك تكمن اهمية السياسات الاقتصادية الكلية فى استعادة التوازن فى ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار سعر الصرف. قرر (Frenkel 1978) بان اختلاف بيانات سلة المستهلك من دولة الى اخرى قد يكون السبب المباشر لعدم تطابق قاعدة تعادل القوى الشرائية مع النتائج التجريبية للنماذج التى تم تطبيقها. أيضاً تشير التحليلات التى قدمها (Levi 1976) الى ان تعادل القوى الشرائية لن يتحقق بسبب فترة الإبطاء بين تعديلات سعر الصرف وقياسات التضخم، وغالباً ما

نتائج تقدير النموذج (الانحدار) :

Dependent Variable: EXCHANGE				
Method: Least Squares				
Date: 0113/07/ Time: 12:07				
Sample (adjusted): 1970 2011				
Included observations: 42 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.431690	0.242837	-1.777696	0.0837
LOG(GDP)	0.605648	0.105001	5.768046	0.0000
LOG(M2)	-0.403104	0.106998	-3.767398	0.0006
INFLATION	-0.010027	0.001079	-9.296770	0.0000
IF	-0.021015	0.015883	-1.323131	0.1939
R-squared	0.960982	Mean dependent var		0.898079
Adjusted R-squared	0.956764	S.D. dependent var		1.133945
S.E. of regression	0.235785	Akaike info criterion		0.059552
Sum squared resid	2.057000	Schwarz criterion		0.266417
Log likelihood	3.749418	Hannan-Quinn criter.		0.135376
F-statistic	227.8192	Durbin-Watson stat		1.673236
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار سكونية البيانات data stationary

Group unit root test: Summary				
Series: EXCHANGE, LOG(GDP), LOG(M2), INFLATION, IF				
Date: 0113/07/ Time: 12:11				
Sample: 1970 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.33095	0.3703	5	197
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.77476	0.9620	5	197
ADF - Fisher Chi-square	8.11873	0.6172	5	197
PP - Fisher Chi-square	5.15148	0.8808	5	206
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

تاخذ تغييرات سعر الصرف مدى زمني محدد يختلف من دولة الى اخرى حتى ينعكس على المستوى العام للاسعار، وليس التحديد الوقتي لاثر سعر الصرف على التضخم spontaneous effect، وبشكل عام تشير معظم نتائج الدراسات التجريبية السابقة الى ان تعادل القوى الشرائية لا يتحقق في المدى القصير، بينما يتحقق تعادل القوى الشرائية في المدى البعيد. من اهم الاثار الضمنية لنموذج تعادل القوى الشرائية اذا تحققت في اقتصاد ما، أن تركز سياسات سعر الصرف على تحقيق ثبات سعر الصرف الحقيقي، واستقرار الطلب في اطار واتجاه دعم السياسة النقدية. ولذلك تكمن اهمية السياسات في زيادة الانتاجية، وتحسين تنافسية الاقتصاد بالتحويل الى التقانات الحديثة وتحسين جودة المنتجات. ايضاً من اهم دلالات هذه النظرية ان تثبيت سعر الصرف هي السياسة المناسبة للدول التي تواجه ضغوط تضخمية عالية، ومن اجل رفع تنافسية الصادرات لابد من كبح جماح التضخم، اما في حالة قدرة الاقتصاد على جذب استثمارات اجنبية مقدره يصبح نظام سعر الصرف المرن هو الانسب مع مراعاة اداء اساسيات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic fundamentals). تعتمد المقاربة النقدية لسعر الصرف على السعر النسبي للنقود وهو ما يتحدد بالطلب والعرض النسبي للنقود في كل اقتصاد، ومن اهم دلالات هذه النظرية : تنامي النقود سيؤدي الى تاكل القوى الشرائية وبالتالي انخفاض سعر العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف)، زيادة الانتاج (الدخل) ستؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، الارتفاع النسبي لتكلفة التمويل (سعر الفائدة) ستقلص القيمة الفعلية للعملة الوطنية.

توصيف النموذج :

$$M / P = y^{\phi} e^{\lambda t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث M/P تمثل الطلب على النقود (الارصدة الحقيقية)، y الدخل، i=تكلفة التمويل في الاقتصاد، Φ و λ معلمات النموذج لقياس استجابة التغير في الطلب على النقود للتغير في مستوى الدخل وتكلفة التمويل على التوالي.

EMBED Equation. 3

Π فروقات سعر الفائدة، وهي تمثل الفرق بين تكلفة التمويل داخلياً وخارجياً وهي ايضاً تعكس التغييرات في سعر الصرف في المدى القصير، ومدى ابتعاد سعر الصرف من مستواه التوازني (عدم الاصطافاف في سعر الصرف).

$$\pi = \theta(e - \bar{e}) \dots \dots \dots (3)$$

بالتعويض يمكن الحصول على:

$$e = \bar{e} - \frac{1}{\theta} (m - p + y - \lambda i^*) \dots \dots \dots (3)$$

وبالتالي تصبح محددات سعر الصرف :

$$e = \alpha + \beta_1 m + \beta_2 p + \beta_3 y + \beta_4 i^* \dots \dots \dots (3)$$

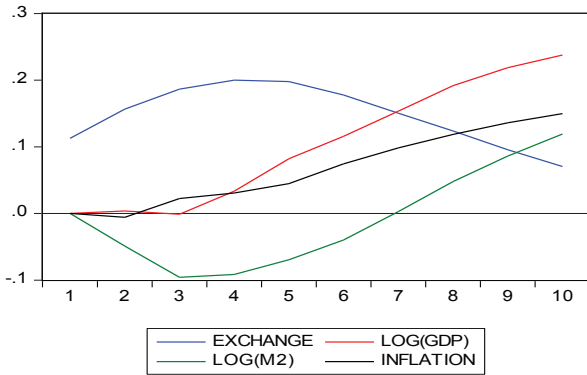
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
EXCHANGE	LOG(GDP)	LOG(M2)	INFLATION	IF
1.000000	-0.695985	0.473819	0.039068	-0.059976
	(0.24957)	(0.24832)	(0.00415)	(0.02794)
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(EXCHANGE)	0.017994			
	(0.04066)			
D(LOG(GDP))	0.162803			
	(0.04746)			
D(LOG(M2))	0.063211			
	(0.03814)			
D(INFLATION)	-24.89229			
	(6.86834)			
D(IF)	1.218477			
	(0.63692)			
2 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-121.7371		
Dependent Variable: EXCHANGE				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 01/13/07/ Time: 12:08				
Sample (adjusted): 1971 2011				
Included observations: 41 after adjustments				
Cointegrating equation deterministic: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth 4.0000 =)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDP)	0.650171	0.078872	8.243370	0.0000
LOG(M2)	-0.446353	0.080675	-5.532756	0.0000
INFLATION	-0.009866	0.000811	-12.17017	0.0000
IF	-0.017372	0.011926	-1.456645	0.1539
C	-0.536024	0.181709	-2.949903	0.0056
R-squared	0.960139	Mean dependent var	0.919974	
Adjusted R-squared	0.955710	S.D. dependent var	1.139007	
S.E. of regression	0.239705	Sum squared resid	2.068510	
Durbin-Watson stat	1.637966	Long-run variance	0.030968	

Included observations: 40 after adjustments					
Trend assumption: Linear deterministic trend					
Series: EXCHANGE LOG(GDP) LOG(M2) INFLATION IF					
Lags interval (in first differences): 1 to 1					
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized		Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.677839	89.74392	69.81889	0.0006	
At most 1	0.424324	44.43583	47.85613	0.1011	
At most 2	0.371545	22.34744	29.79707	0.2796	
At most 3	0.066882	3.767832	15.49471	0.9214	
At most 4	0.024663	0.998882	3.841466	0.3176	
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level					
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					
Hypothesized		Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.677839	45.30809	33.87687	0.0014	
At most 1	0.424324	22.08839	27.58434	0.2159	
At most 2	0.371545	18.57961	21.13162	0.1097	
At most 3	0.066882	2.768949	14.26460	0.9609	
At most 4	0.024663	0.998882	3.841466	0.3176	
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level					
** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):					
EXCHANGE	LOG(GDP)	LOG(M2)	INFLATION	IF	
-2.254851	1.569343	-1.068390	-0.088093	0.135236	
3.979063	-4.329737	3.278009	-6.24E-05	-0.326243	
6.133323	-2.126064	1.003812	0.057750	0.391990	
-1.919247	4.225270	-3.795436	-0.011470	-0.101635	
-1.892453	3.925860	-3.766675	-0.004589	0.023793	
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):					
D(EXCHANGE)	-0.007980	-0.041420	-0.028556	0.016668	-0.002755
D(LOG(GDP))	-0.072201	-0.029241	-0.052281	-0.013523	0.000905
D(LOG(M2))	-0.028033	-0.019908	-0.006671	-0.001010	0.014046
D(INFLATION)	11.03944	-0.182973	-7.666048	-0.733240	1.421849
D(IF)	-0.540380	0.916561	-0.420233	0.050410	-0.005155
1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-132.7813			

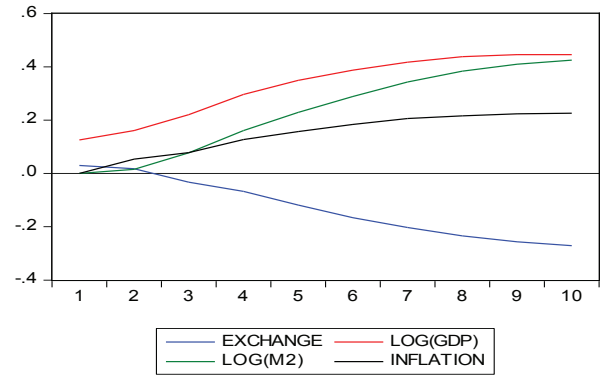
	(0.19598)	(0.23792)	(0.22044)
	[-1.23527]	[-0.31956]	[-1.01990]
D(LOG(M2(-1)))	-0.234371	0.203691	0.511608
	(0.18010)	(0.21864)	(0.20258)
	[-1.30137]	[0.93163]	[2.52549]
D(LOG(M2(-2)))	-0.063380	0.547496	-0.031410
	(0.17979)	(0.21827)	(0.20224)
	[-0.35252]	[2.50831]	[-0.15531]
C	0.238964	0.136234	0.259289
	(0.07750)	(0.09408)	(0.08717)
	[3.08355]	[1.44803]	[2.97448]
R-squared	0.720465	0.739847	0.505278
Adj. R-squared	0.657344	0.681103	0.393566
Sum sq. resids	0.352851	0.520051	0.446446
S.E. equation	0.106688	0.129522	0.120006
F-statistic	11.41408	12.59441	4.523061
Log likelihood	36.41419	28.85052	31.82636
Akaike AIC	-1.457138	-1.069257	-1.221865
Schwarz SC	-1.115894	-0.728014	-0.880621
Mean dependent	0.071786	0.314040	0.318862
S.D. dependent	0.182258	0.229360	0.154103
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.82E-06	
Determinant resid covariance		9.12E-07	
Log likelihood		105.1735	
Akaike information criterion		-4.008896	
Schwarz criterion		-2.857199	

Vector Error Correction Estimates			
Date: 01/07/13 Time: 12:14			
Sample (adjusted): 1973 2011			
Included observations: 39 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
Cointegrating Eq:	CointEq1		
EXCHANGE(-1)	1.000000		
LOG(GDP(-1))	-0.783617		
	(0.12251)		
	[-6.39657]		
LOG(M2(-1))	0.562059		
	(0.12603)		
	[4.45966]		
C	1.308602		
Error Correction:	D(EXCHANGE)	D(LOG(GDP))	D(LOG(M2))
CointEq1	-0.435559	-0.338985	-0.250454
	(0.12508)	(0.15185)	(0.14070)
	[-3.48216]	[-2.23231]	[-1.78008]
D(EXCHANGE(-1))	0.430365	-0.084028	-0.011088
	(0.18581)	(0.22557)	(0.20900)
	[2.31619]	[-0.37250]	[-0.05305]
D(EXCHANGE(-2))	0.209264	-0.208042	-0.032331
	(0.14895)	(0.18083)	(0.16754)
	[1.40495]	[-1.15051]	[-0.19297]
D(LOG(GDP(-1)))	-0.115277	-0.058853	-0.065438
	(0.20224)	(0.24552)	(0.22748)
	[-0.57001]	[-0.23971]	[-0.28767]
D(LOG(GDP(-2)))	-0.242086	-0.076031	-0.224829

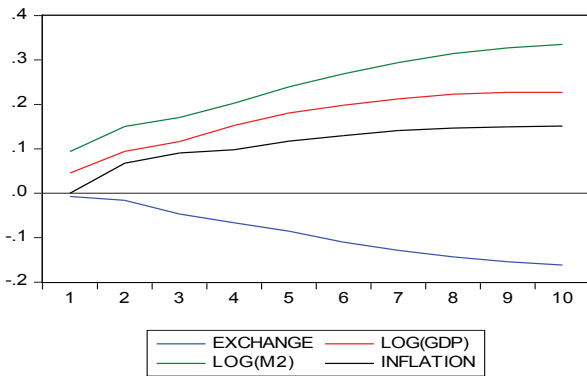
Response of EXCHANGE to Cholesky
One S.D. Innovations



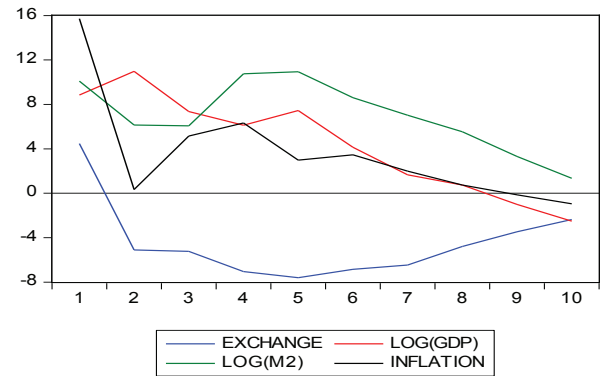
Response of LOG(GDP) to Cholesky
One S.D. Innovations



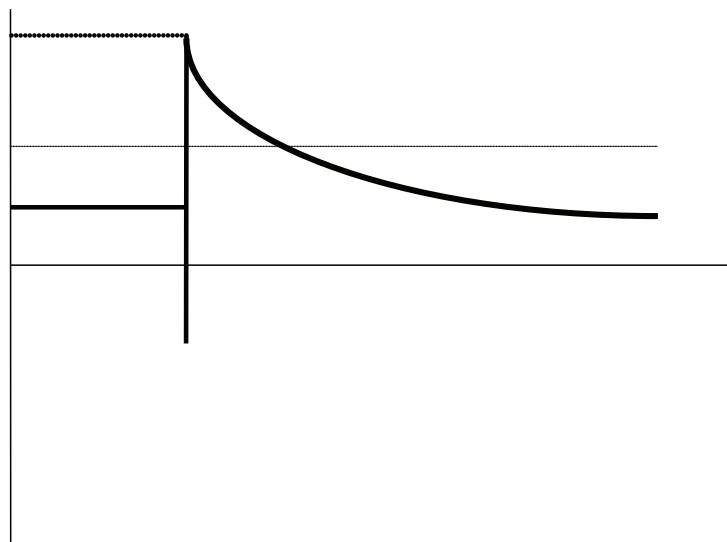
Response of LOG(M2) to Cholesky
One S.D. Innovations



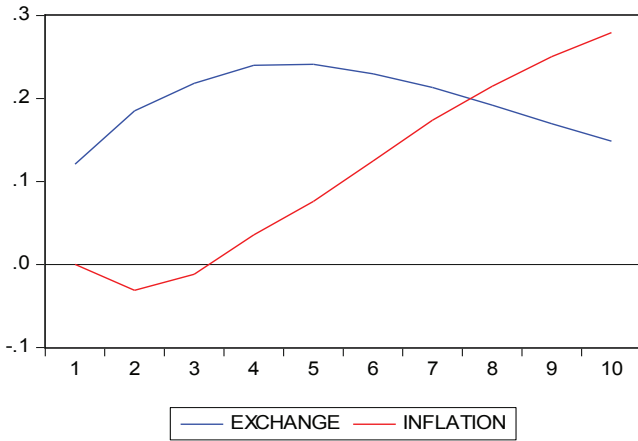
Response of INFLATION to Cholesky
One S.D. Innovations



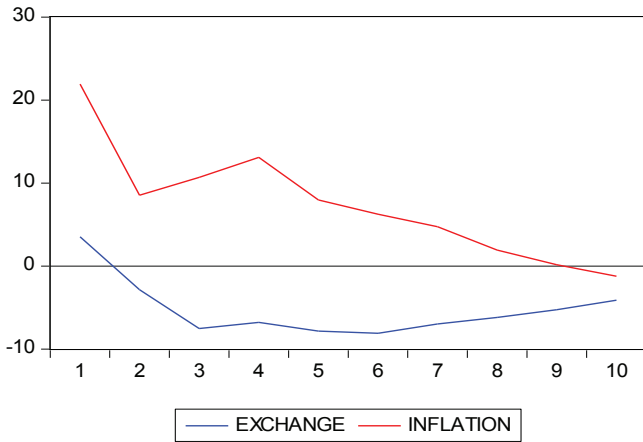
ما المقصود بتخطي سعر الصرف (Exchange Rate overshooting):



Response of EXCHANGE to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of INFLATION to Cholesky
One S.D. Innovations



Dependent Variable: EXCHANGE

Method: Least Squares

Date: 0113/07/ Time: 12:26

Sample (adjusted): 1970 2011

Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.978723	0.274995	-3.559064	0.0011
GGDP	-0.005357	0.012675	-0.422662	0.6751
CAGDP	-0.001932	0.017458	-0.110656	0.9125
TOT	0.328321	0.210304	1.561177	0.1272
OPEN	3.233732	0.841308	3.843695	0.0005
LOG(M2)	0.227891	0.019707	11.56393	0.0000
R-squared	0.881539	Mean dependent var	0.898079	
Adjusted R-squared	0.865086	S.D. dependent var	1.133945	
S.E. of regression	0.416505	Akaike info criterion	1.217725	
Sum squared resid	6.245141	Schwarz criterion	1.465964	
Log likelihood	-19.57224	Hannan-Quinn criter.	1.308715	
F-statistic	53.57964	Durbin-Watson stat	0.537483	
Prob(F-statistic)	0.000000			

اشار كثير من المفكرين الاقتصاديين⁽¹⁾ الى فشل نموذج تعادل القوى الشرائية بسبب عدم دقة البيانات المنشورة عن قياسات التضخم. طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وهى من الموضوعات التي تم تناولها بشكل موسع من الناحية النظرية والتجريبية، وتشير النتائج التي تم اختبارها لحالة الاقتصاد السودانى بان هناك علاقة قوية بين التضخم وسعر الصرف، بل يمكن القول بان اهم محددات سعر الصرف لبيانات السودان التي غطت الفترة 1970-2011م :

Dependent Variable: INFLATION

Method: Generalized Linear Model (Quadratic Hill Climbing)

Date: 0113/07/ Time: 12:20

Sample (adjusted): 1970 2011

Included observations: 42 after adjustments

Family: Normal

Link: Identity

Dispersion computed using Pearson Chi-Square

Coefficient covariance computed using observed Hessian

Convergence achieved after 1 iteration

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	45.49210	6.569479	6.924764	0.0000
EXCHANGE	-11.72525	4.575217	-2.562773	0.0104
Mean dependent var	34.96190	S.D. dependent var	35.40354	
Sum squared resid	44141.93	Log likelihood	-205.7274	
Akaike info criterion	9.891782	Schwarz criterion	9.974528	
Hannan-Quinn criter.	9.922112	Deviance	44141.93	
Deviance statistic	1103.548	Restr. deviance	51389.83	
LR statistic	6.567808	Prob(LR statistic)	0.010384	
Pearson SSR	44141.93	Pearson statistic	1103.548	
Dispersion	1103.548			

Dependent Variable: EXCHANGE

Method: Generalized Method of Moments

Date: 0113/07/ Time: 12:24

Sample (adjusted): 1970 2011

Included observations: 42 after adjustments

Linear estimation with 1 weight update

Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix

Instrument specification: LOG(M2) LOG(GDP) OPEN TOT

Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAGDP	-0.179130	0.181630	-0.986236	0.3304
OPEN	-3.564518	3.722031	-0.957681	0.3444
TOT	0.647032	0.603805	1.071590	0.2908
LOG(GDP)	0.129864	0.116086	1.118691	0.2705
INFLATION	-0.011842	0.005138	-2.304884	0.0269
R-squared	0.571579	Mean dependent var	0.898079	
Adjusted R-squared	0.525263	S.D. dependent var	1.133945	
S.E. of regression	0.781301	Sum squared resid	22.58595	
Durbin-Watson stat	1.449484	J-statistic	8.41E-43	
Instrument rank	5			

1\ Michael Mussa , Jacob Frenkel and John Bilson .

أهم العوامل التي تحدد اتباع نظام سعر الصرف بين المرونة والثبات: - الأوضاع الاولية لاحتياجات النقد الأجنبي ونتائج تحليل الوضع الراهن للآطار الاقتصادي الكلي من حيث تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم والبطالة والعجز في الموازنة العامة والقطاع الخارجي، وشروط التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وغيرها من اساسيات الاقتصاد الكلي.

- مؤشرات الاستقرار المالى والسلامة المصرفية وطبيعة سوق الاوراق المالية.

- حجم الصدمة الناتجة من فقدان البترول وتأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي.

- العوامل غير النقدية أو المالية التي تؤثر على الاقتصاد : شكل العلاقة مع دولة الجنوب، الاستقرار السياسى والامنى.

يعتبر تحديد سعر الصرف من اهم القضايا التي تواجه الاقتصاد السودانى لتأثيره الكبير على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وتكاليف المعيشة وانعكاسه المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي فى البلاد. ويمكن القول بان تبنى نظام سعر صرف أكثر قدرة على امتصاص الصدمات يكمن فى وضع الترتيبات اللازمة لتحقيق استقرار سعر الصرف فى اطار تعديلات تهدف الى تحريك سعر الصرف ليكون أكثر فعالية فى جذب موارد النقد الأجنبي وترشيد المدفوعات لاستعادة التوازن فى القطاع الخارجى.

ليس بالإمكان تثبيت سعر الصرف فى مرحلة الصدمة وذلك لنقص احتياطات النقد الأجنبي، وعدم القدرة على مقابلة الطلب على النقد الأجنبي الفعلى، والطلب الاضافى الناتج عن ممارسات المضاربة فى سوق النقد الأجنبي، فى المقابل يعتبر تبنى تحريك سعر الصرف ليعكس قوى السوق (العرض والطلب) (التعويم) ايضا ليس نظاماً فعالاً لان تعديلات سعر الصرف من شأنها ان تقود الى رفع المستوى العام للأسعار، وبالتالي زيادة معاناة السواد الاعظم من السكان. ويكمن الحل فى تبنى نظام سعر الصرف المزدوج مرحلياً الى حين تخطى مرحلة الصدمة.

ويتطلب تحريك سعر الصرف بهذا النحو اتخاذ اجراءات قوية تساعد على تشجيع الصادرات وتخفيض الاستيراد لتقليل العجز التجارى، كذلك يجب ان تحد الاجراءات من الصرف على السفر الى الخارج وتعمل على ترشيد الصرف بالنقد الأجنبي لاغراض السياحة و الدراسة والعلاج وتحويلات العمالة الاجنبية، بالاضافة الى ذلك تهدف الاجراءات ايضا الى تشجيع تحويلات المغتربين عبر البنوك والصرافات وقد يؤدى تعويم سعر الصرف الى رفع معدلات التضخم المستورد (الفرق بين السعر الرسمى والموازى)، ويمثل صدمة حقيقية فى الاقتصاد يصعب تقبلها فى المرحلة الاولى لما تسببه من تحديات حقيقية على مستويات المعيشة وقد تؤدى الى ضغوط سياسية واجتماعية بالغة التعقيد.

نظام سعر الصرف المزدوج:

أهم السمات:

- السماح بحرية بيع حصيلة الصادر للبنوك والصرافات والموردين شريطة ورود الحصيلة عبر الجهاز المصرفى، وتنشيط عمليات متابعة الصادر بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- السماح بتحويلات المغتربين بأسعار حرة عبر البنوك والصرافات وبدون اية قيود.

- الشروط الضرورية لنجاح نظام سعر الصرف المزدوج هى الحصول على موارد من التحرك الخارجى تساهم فى دعم سعر الصرف الرسمى من ناحية، وتحسين كفاءة ادارة موارد النقد الأجنبي من ناحية اخرى، وهذا يتطلب تعديل النظام بحيث يتم بيع عائدات الذهب بسعر صرف يغطى التكلفة (بمعنى اخر ان يتم تطبيق السعر الحر على متحصلات النقد الأجنبي لكافة الاغراض: السفر، الدراسة بالخارج، العلاج، العمالة الاجنبية). على ان تتحمل وزارة المالية دعم سعر الصرف ضمن الموازنة العامة للدولة فى عمليات الاستيراد لسلع القمح والادوية والمحروقات ودفعيات الاشتراكات فى المنظمات والمؤسسات الدولية وسداد القروض والاحتياجات القومية بسعر الصرف الرسمى.

- المحافظة على استقرار سعر الصرف الرسمى، ومع تحريك موارد الصادرات وتحويلات المغتربين يتوقع ان ينخفض السعر الموازى تدريجياً الى ان يتم توحيد موارد السوق الرسمى والسوق الحر فى المستقبل وصولاً للتحرير الكامل لسعر الصرف على مدى فترة عام وهذا يؤدي الى انتفاء ظاهرة المضاربة فى سوق النقد الأجنبي. ويتوقع فى هذه الفترة ان يرتفع انتاج النفط محلياً وبالتالي يقل الاعتماد على استيراد المحروقات من الخارج، كذلك يتوقع ان يرتفع الانتاج المحلى لكل من القمح والادوية والسكر، ويصبح تحرير سعر الصرف فى المدى البعيد لا يؤثر على استيراد السلع الاساسية بل يشجع الانتاج المحلى.

يجب مراعاة المدى الزمنى لاجراء التعديل (Time Span of the Adjustment) على يكون فى مدى عام او أكثر حتى يتم امتصاص اثار الصدمة تدريجياً (Shock Absorption).

الالية المطلوبة والاثار المترتبة على تطبيق هذا النظام :

يتم تطبيق النظام بعد ضخ بترول الجنوب واستخدام اليات الضخ بالنقد الأجنبي لتوفير موارد حقيقية فى الصرافات والبنوك.

من الشروط الضرورية لانجاح برنامج تحريك سعر الصرف عبر النظام المزدوج هى عقد مذكرات تفاهم واتفاقيات مع شركات الاتصال وشركات الطيران تهدف الى جدولة تحويلاتها بالية تساهم فى تقليل الطلب على النقد الأجنبي فى السوق الموازى، وفى المقابل نتيجة لتحويل كافة العمليات الى السوق الموازى تقل اعتمادية الصرافات والبنوك التجارية على البنك المركزى ويتحسن ميزان المدفوعات ويرفع البنك المركزى من احتياطاته.

يتوقع ان تستقر اسعار السلع الضرورية فى الاقتصاد لاستيرادها عبر

السعر الرسمي وتقلل من الضغوط التضخمية.

يتوقع أيضاً أن تحدث وفرة في موارد النقد الأجنبي بالجهاز المصرفي نتيجة للسماح للصرافات والبنوك بإجراء تحويلات المغتربين والصادرات بالسعر الحر.

سيؤدي هذا الاجراء الى زيادة موارد النقد الأجنبي في الجهاز المصرفي بتشجيع تحويلات المغتربين.

لن تتأثر الموازنة العامة بالدولة بهذه الاجراءات لان سعر الصرف الرسمي سيكون مستقراً وهو سعر التعامل في النقد الأجنبي للقطاع الحكومي.

وكذلك سيؤدي هذا الاجراء الى تحجيم الاستيراد ومع تطبيق سعر الصرف الحر أن تصبح تكاليف الاستيراد باهظة، وبالتالي يلجأ كثير من المستهلكين الى المنتجات المحلية مما يساعد في احلال الواردات.

يتوقع ان يتحسن موقف ميزان المدفوعات وترتفع احتياطات النقد الأجنبي.

يصبح بالامكان امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد مع اتخاذ اجراءات رفع الاحتياطي النقدي، وكذلك استخدام عمليات السوق المفتوحة وتوسيع عمليات الشراء والبيع ليكون الاثر النهائي انكماشى، بالاضافة الى استعادة البنك المركزي لودائعه طرف البنوك التجارية مع مراعاة الموقف السيولى لكل بنك على حدة، تؤدي هذه الاجراءات مع التدخل في سوق النقد الأجنبي الى تحقيق استقرار سعر الصرف.

في الواقع تنتهج معظم الدول النامية اسلوب التعويم المدار لادارة سعر الصرف، لكن تختلف درجة المرونة من اقتصاد الى اخر، والسؤال هو ما هي نسبة تعديل سعر الصرف الرسمي عبر الزمن؟ وما هو الهدف النطاقي المستهدف؟ من الواضح عند تحليل بيانات السودان لمرحلة مابعد الازمة المالية العالمية، يتضح ان نظام سعر الصرف المتبع يراقب البعد بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ولذلك يمكن القول بان الية تحديد سعر الصرف تحتاج لمراجعة، لان من المتعارف عليه في فترة الصدمات ازدياد ضغوط سعر الصرف نتيجة للعجز في القطاع الخارجى وعند انتهاج نظام سعر صرف بمرونة عالية فان تحديد سعر الصرف يتطلب تخفيض كبير في سعر الصرف؟ هناك عاملين اساسيين لتحديد سعر الصرف الرسمي (1) سعر الصرف الموازي (الاسود) (2) سعر صرف دولار الذهب نتيجة للتوسع في انتاج الذهب (وصل الانتاج السنوى الى حدود 55 طن ذهب)، وبناءً على نظام شراء الذهب بواسطة البنك المركزي يمكن القول بان الية تحديد سعر الصرف غير فعالة ولا تؤدي الى استقرار سعر الصرف. ويكمن الحل في انتهاج نظام سعر الصرف المتعدد وفي حالة الاقتصاد السودان يعتبر نظام سعر الصرف المزودج هو الانسب للاعتبارات التالية:

- يساعد على توفير السلع الضرورية (القمح والمحروقات) لغالبية السكان في فترة الصدمة ويقلل من الاثار السالبة لظاهرة التضخم المستورد.

- يشجع سعر الصرف المزودج تحويلات المغتربين وحصيلة الصادرات، ويمثل اعطاء المصدر والمغترب. ويعتبر سعر الصرف الحر اهم الية لجذب مدخرات المغتربين وتوفير موارد نقد اجنبى مقدره للجهاز المصرفي ويقلل من ظاهرة التهريب.

- يسمح بتطبيق استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات، حيث تعتمد استراتيجية احلال الواردات على رفع سعر العملة الوطنية عن مستواها الحقيقي، بينما تتطلب استراتيجية ترقية الصادرات تخفيض سعر العملة الوطنية (تحرير وتعويم سعر الصرف)، وتكمن اهمية تبنى نظام سعر الصرف المزودج في تشجيع الصادرات وتقليل الواردات لتحجيم العجز في القطاع الخارجى.

هناك عدة عوامل غير نقدية كتوقعات المتعاملين واخبار العلاقة مع دولة جنوب السودان، وغيرها من العوامل التي ثبت تاثيرها المباشر والقوى على سعر الصرف، وفي حالة اتباع نظام سعر الصرف الثنائى فان البنك المركزى لن يكون قلقاً من تاثير هذه العوامل، لانه في ظل هذا النظام اية عوامل تؤدي الى تخفيض سعر العملة الوطنية من شأنها ان تساعد على زيادة تدفقات حصيللة الصادرات وتحويلات المغتربين، بينما اية عوامل تؤدي الى رفع سعر العملة الوطنية من شأنها ان تقلل من تكلفة الاستيراد وتساعد على تخفيض التضخم المستورد.

لقد ثبت بما لا يدع مجال للشك ان الاقتصاد السودانى يعانى من ظاهرة الدولار واتجاه معظم المتعاملين الى حفظ مدخراتهم بالعملات الاجنبية توقعاً لانخفاض سعر العملة الوطنية، سيساعد تطبيق نظام سعر الصرف المزودج على انتفاء هذه الظاهرة، لان تكاليف الاحتفاظ بعملات اجنبية تصبح باهظة مما يحتم على المتعاملين البحث عن مجالات اخرى لاستثمار مدخراتهم.

نظراً لتعدد اسعار الصرف حالياً، سعر الصرف الرسمي لبنك السودان المركزى، سعر دولار الذهب، سعر الدولار الجمركى، سعر الصرف الموازى، اسعار صرف الصرافات والبنوك، سعر صرف الموازنة، سعر صرف استيراد القمح وخلافها يصبح تحديد نظام سعر الصرف المزودج (رسمى يطبق على كافة الموارد الرسمية : متحصلات ومدفوعات الحكومة من القروض والمنح وكافة معاملات الحكومة) و (حر: يطبق على كافة المعاملات بما في ذلك حصيللة الصادرات الذهبية والتقليدية وتحويلات المغتربين واية موارد غير رسمية).

خاتمة وتوصيات:

- تطبيق نظام سعر الصرف المزودج وتبديل اهداف البرنامج الاسعافى لتكون اكثر واقعية في اطار اقتصادى كلى يراعى تحليلات الوضع الراهن والتحديات التي تواجه القطاع الخارجى والموازنة العامة للدولة.

- تعديل نظام التعويم المدار بفارق كبير Wide Band الى نظام التعويم المدار بفارق صغير Narrow Band لتقليص الفرق / البعد الى 2% شهرياً، مع مراعاة ضغوط سعر الصرف، واعطاء مرونة لتحديد سعر

- Effective Exchange Rate (REER) in Ghana” Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham CREDIT Research Paper No. 0411/,
4. Joanna Bęza-Bojanowska, Ronald MacDonald (2008) «THE BEHAVIOURAL ZLOTY/EURO EQUILIBRIUM EXCHANGE RATE» Bureau for Integration with the Euro Area, National Bank of Poland.
 5. Takatoshi Ito (2006) “On Determinants of the Yen Weight in the Implicit Basket System in East Asia” The University of Tokyo, RIETI Discussion Paper Series 06-E-020.
 6. Takishi Inoue and Shegeyuki hamori(2009) “what explains nominal and real exchange rate fluctuations- Evidence from SVAR from India” institute of developing economies, IDE discussion paper no. 216.
 7. Eiji Ogawa and Junko Shimizu (2006) “Progress toward a Common Currency Basket System in East Asia “ 5th APEF International Conference on 56- July 2006 at Kangwon National University, Korea RIETI Discussion Paper Series 07-E-002
 8. Christopher M. Meissner and Nienke Oomes(2008) “Why Do Countries Peg the Way They Peg?,The Determinants of Anchor Currency Choice “ IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department, WP/08132/
 9. Jeffrey Frankel and Daniel Xie (2010) “ Estimation of De Facto Flexibility Parameter and Basket Weights in Evolving Exchange Rate Regimes “ Working Paper Series WP 10 – 1, Peterson Institute for International Economics, Washington D.C.
 10. Hesiang Lin Han (2000) “choice of currency basket and its implication to trade balance” international review of economics and finance, 323350-, Elsevier science, North Holland.
 11. Jeffrey Frankel(2008) “Estimation of De Facto Exchange Rate Regimes: Synthesis of the Techniques for Inferring Flexibility and Basket weights”IMF-8TH JACQUES POLAK annual research conference, IMF Staff Papers Vol. 55, No. 3 Washington, DC.

الصرف لدى شركات الصرافة تعمل على تشجيع تحويلات المغتربين والسماح لها بشراء حصة الصادرات بضوابط تضمن ورود الحصة واستخدامها في الاستيراد.

- تشير التحليلات الى ان اسعار الذهب العالمية وسعر الصرف الموازي هي اهم محددات سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المتبع حالياً، وهي بالتالي ستؤدي الى تدهور سعر الصرف وارتفاع الضغوط التضخمية، عليه لابد من الالتزام بجمود سعر الصرف الرسمي لتقليل التضخم وتخفيف عجز الموازنة العامة.
- تكثيف الجهود في القطاع الحقيقي لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى والتعدىنى وبالتالى زيادة ترقية الصادرات.
- التركيز على استراتيجية احلال الواردات واطافة سلع ضرورية اخرى تسهم في تقليل الاعتمادية على السوق الخارجى.
- دمج مكاتب التحويل وشركات الصرافة والزامها بالعمل وفقاً لسجلات محاسبية منتظمة خاضعة للتفتيش والمراجعة وتعديل لائحة تنظيم اعمال الصرافة لاستيعاب التغييرات التى تحدث في هذا المجال وتشديد الرقابة على عمليات النقد الأجنبي من اجل المضاربة.
- البحث عن اليات لفتح المجال لتصدير الذهب عبر البنوك التجارية وكالة عن البنك المركزى كمصدر وحيد.
- تفعيل اجراءات البنك المركزى لامتصاص السيولة وتنشيط عمليات السوق المفتوحة.
- التحول الى استهداف سعر الصرف الرسمى في اطار اساسيات الاقتصاد الكلى.
- تقييد مصادر التوسع النقدى سواء من قبل الحكومة، شراء الذهب، نشاط الاوراق المالية وغيرها.
- الاهتمام باستخدام الضمانات لتمويل المشروعات التى تخدم استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات بشكل مباشر.
- تركيز التمويل لمشروعات البنية التحتية المرتبطة وفتح خطوط تمويل خارجية للمشاريع التنموية للاستفادة من تعليه خزان الرصيرص والتنقيب عن البترول والتعدىنى لخلق وفورات تساعد على استدامة تمويل التنمية.

المراجع :

1. Sebastian Edwards (1996) “The determinants of the choice between fixed and flexible exchange rate regimes”NBER Working paper – series 5756, National Bureau of Economic Research Massachusetts 1050.
2. Ali Abdelgadir Ali (1985) “Sudan economy from dependency to dependency” Almustagbal Pub. Cairo, Egypt.
3. Maxwell Opoku-Afari (2004) “Measuring the Real

نظام سعر الصرف	الخصائص العامة	الإيجابيات	السلبيات
التعويم المدار Managed float	يتدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف دون اعلان مسبق عن اتجاه التغير او حجمه، يمكن ان يكون التدخل مباشر (التحديد ⁽¹⁾)، او بطريقة غير مباشرة (تكلفة التمويل)، تكون السياسة النقدية حرة او منفصلة عن تعقييدات سعر الصرف	المرونة المحدودة تجعل امتصاص الصدمات في حدود ضيقة يمكن تحقيق استقرار وتنافسية سعر الصرف اذا كانت هناك مصداقية للنظام	عدم الشفافية تجعل معايير التدخل غير معروفة تتطلب احتياطات نقد اجنبى مقدرة
الفارق الواسع الزاحف Crawling broad band	يتحدد سعر الصرف من خلال فارق واسع قابل للتعديل للحفاظ على سعر الصرف الفعال، يتم التعديل بطريقة متدرجة (زاحف) حسب فروقات التضخم المستهدف والتضخم المتوقع لدى شركاء التجارة الخارجية. هذا النظام يفرض قيود على السياسة النقدية لتكون درجة استقلالية السياسة النقدية تعتمد على هذا الفارق الواسع.		
الفارق الضيق الزاحف Crawling narrow band	يتحدد سعر الصرف من خلال فارق ضئيل يتأرجح حول معدل معين يتم تعديله من وقت لآخر للحفاظ على تنافسية سعر الصرف كما في النظام السابق، هناك خيارات محدودة للسياسة النقدية تعتمد بشكل رئيسي على حجم الفارق.		
الربط الزاحف Crawling peg	يتحدد سعر الصرف حسب عدد من المؤشرات، معدل الزحف يكون تحت مستوى فروقات التضخم مما يفرض قيود متعددة على السياسة النقدية.	يمكن تحقيق الاستقرار والتنافسية اذا كان هناك مصداقية للربط انخفاض تكلفة التمويل يعطى مقود (مربط) واضح وسهل ⁽²⁾ يسهل تحجيم التضخم	- يؤدي الى ازمات مالية اذا كانت الدولة متعرضة لحركة راس المال - يشجع الاستدانة من الخارج - قدرة محدودة لامتناس الصدمات
الربط (التثبيت) في حدود فارق معين Pegging within band	يتحرك سعر الصرف حول فارق ضيق من مستوى سعر صرف ثابت محدد مرتبط بعملة واحدة او سلة من العملات، هناك قيود على السياسة النقدية تعتمد على حجم هذا الفارق الضيق.		
الربط الثابت Fixed peg	يثبت سعر الصرف بواسطة عملة معينة او سلة عملات، لا تلتزم السياسة النقدية بالربط حيث يتم التعديل عندما يصبح عدم الاصطاف غير مستدام عن طريق رفع او تخفيض سعر الصرف، تصمم السياسة النقدية لدعم ربط سعر الصرف، يمكن ان تكون هناك أنشطة مصرفية تقليدية لكن درجة مرونة وحرية السياسة النقدية ستكون محدودة		

1\ sterilization

2\ clear nominal easy anchor

معالجة مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالمدىونية (HIPCs) تطبيق على السودان



دراسات
وبحوث

مقدمة:

شرح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تصميم مبادرة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) Highly Indebted Poor Countries في عام 1996، بغرض توفير موارد إضافية لتلك البلدان للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ومساعدتها علي تجاوز مشكلة خدمة ديونها وجعل اقتصادياتها أكثر استدامة خاصة بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون تلك الدول.

ساهمت كل من الدول الأعضاء في تجمع نادي باريس⁽¹⁾ والمؤسسات الدولية⁽²⁾ في تصميم وتنفيذ المبادرة منذ أن كانت فكرة تم اقتراحها من قبل قمة مجموعة الثمانية G8، وقد اتفقت علي تطبيق آليات موحدة للمعالجة تمثلت في مبادرة نابولي وكولون لمعالجة مديونية نادي باريس، ومبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الدين MDRI لمعالجة مديونية المؤسسات الدولية.

ولكن علي الجانب الآخر كانت مشاركة مجموعة الدول غير الأعضاء في نادي باريس محدودة، والتي تضم الدول الأخرى غير المشاركة في هذه المجموعة وتشمل (الدول العربية، والصناديق العربية، والدول الآسيوية وبعض دول أوروبا الشرقية)، ويرجع ذلك إلي حد كبير لعدم وجود تجمع موحد Forum لتلك الدول علي غرار تجمع نادي باريس، وبالتالي عدم وجود آلية موحدة للمعالجة، وقد أعتبر ضعف مشاركة الدول غير الأعضاء في نادي باريس والبنوك التجارية في المبادرة، من أكبر الصعوبات العملية التي رافقت تطبيق وتنفيذ تلك المبادرة. ومن هنا تحاول هذه الورقة تسليط الضوء علي دور الدول غير الأعضاء في نادي باريس في مبادرة HIPCs، والصعوبات والمشاكل التي تعترض معالجة تلك المديونية في إطار المبادرة، واستعراض المقترحات والإرشادات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لضمان نجاح عملية التفاوض مع تلك الدول، كما توضح موقف السودان من معالجة ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار المبادرة وتقدم بعض المقترحات.

أولاً: دور الدول غير الأعضاء في نادي باريس في مبادرة HIPCs:

سعي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار المبادرة علي تخفيض مديونية الدول الفقيرة إلي المستوي المستدام بتشجيع مبدأ المشاركة المتساوية لكل الدائنين

1/ تجمع نادي باريس هو تجمع غير رسمي لعدد كبير من الدول الدائنة التي اجتمعت لأول مرة في عام 1956م بهدف تنسيق مساهمات الدول الدائنة لمعالجة مشكلات سداد الديون للدول المدينة ويضم عدد 19 دولة معظمها من الدول الأوروبية بالإضافة إلي أمريكا وروسيا.

2/ المؤسسات الدولية: تتمثل في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومجموعة بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي، الإفاد، الصندوق العربي للتنمية، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك.



اعداد

عايدة عوض محمد

وحدة الدين الخارجي

Comparability of Treatment Principle في تحمل عبء إعفاء الدين، وذلك من خلال التزام الدول غير الأعضاء في نادي باريس بتقديم شروط مماثلة لشروط نادي باريس في تخفيض الدين المتمثلة في مبادرة نابولي وشروط كولون⁽¹⁾.

وقد اتضح من استعراض دور تلك الدول في المبادرة، أن عملية المشاركة تتم بصورة تطوعية Voluntary من قبل تلك الدول، وتعتمد بصورة أساسية علي مجهودات ومبادرات الدول الفردية في الحصول علي تخفيض للدين مماثل لدول نادي باريس، وتحتكم في المقام الأول الي العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الدائنة.

وقد تفاوتت أشكال المعالجات المقدمة من قبل الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار المبادرة من دولة لآخري وقد تمثلت في الآتي:

التزام بعض الدول بتطبيق معالجة دول نادي باريس، والتي تمثلت في معالجة الديون التجارية⁽²⁾ NON ODA قبل تاريخ القطع Cut Off Date وفقاً لمبادرة نادي نابولي، وكولون، مثال لها (كوريا مع أوغندا- التشيك- السلوفاك- جنوب أفريقيا).

قيام بعض الدول بتصنيف ديونها إلي ديون ميسرة ODA، وديون بشروط تجارية NON ODA وقد وافقت هذه الدول علي الإعفاء الكامل للديون الميسرة فقط (المتعاقد عليها مع الحكومة مباشرة)، أما الديون بشروط تجارية فلا يمكن إعفائها بسهولة ويمكن جدولتها بصورة ميسرة في أفضل الحالات (الصين - الكويت - الهند - بلغاريا). التزام بعض الجهات مثل الصناديق العربية (الصندوق الكويتي - الصندوق السعودي، صندوق أبو ظبي) بتقديم جدولة ميسرة من خلال تخفيض سعر الفائدة وزيادة فترات السماح والسداد.

إحجام بعض الدول عن المشاركة بحجة القيود القانونية التي لا تسمح بإعفاء الديون (الكويت- إيران).

ثانياً: الصعوبات والمشاكل التي تعترض معالجة مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس:

- تعترض الدول عدد من الصعوبات والمشاكل عند معالجة مديونية الدول غير الاعضاء في نادي باريس يمكن ايجازها في الآتي:-

- تتم عملية التفاوض مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس علي أساس فردي لعدم وجود تجمع خاص بها مما يعقد ويصعب عملية التفاوض معها.

1/ شروط مبادرة نابولي: إعفاء 67 % من الديون التجارية (نادي باريس) قبل تاريخ القطع وجدولة المتبقي، وشروط كولون: إعفاء أكثر من 90 % من الديون التجارية (نادي باريس) قبل تاريخ القطع وجدولة المتبقي علي 23 سنة وفترة سماح 6 سنوات. وجدولة الديون الميسرة ODA Loans قبل تاريخ القطع علي مدار 40 سنة وفترة سماح 16 سنة.

2/ تعرف القروض الميسرة ODA Loans بواسطة OECD بأنها عبارة عن المنح والقروض التي تهدف الي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للدول النامية يصل عنصر المنحة فيها الي 25 % علي الأقل (باستخدام سعر خصم ثابت 10 %) كما تعرف الديون التجارية بأنها القروض التجارية Non ODA المتعلقة بالقروض العسكرية والقروض الممنوحة علي أساس شروط تجارية تم الحصول عليها من وكالات تمويل الصادر والموقعة مع حكومات الدولة الدائنة مباشرة.

- تأخر استجابة الدول الدائنة للطلبات الأولية المقدمة من قبل الدول المدينة للحصول علي مبدأ المعاملة بالمثل، وصعوبة التواصل والتنسيق مع تلك الدول مما يحتاج في بعض الأحيان إلي التوجه إلي تلك الدول مباشرة لإنهاء عملية التفاوض والتي قد تستغرق ما بين 6 شهور إلي 4 سنوات.

- محدودية المعلومات المنشورة عن تفاصيل عمليات الإعفاء المقدمة من الدول غير الأعضاء في نادي باريس والمتمثلة في حجم وشروط الإعفاء، مما يؤدي إلي تأخير عمليات التفاوض أو فشلها في تحقيق مبدأ المعاملة بالمثل، ويرجع ذلك كما ذكر سابقاً لعدم وجود تجمع يساعد في نشر ومشاركة تلك المعلومات علي عكس المعالجات المقدمة من قبل المؤسسات الدولية ودول نادي باريس، والتي يتم نشرها بصورة تفصيلية علي شبكة الانترنت ومن السهولة الحصول عليها ومتابعتها، بالإضافة إلي رغبة بعض الدول الدائنة في الاحتفاظ بتفاصيل تلك المعالجات لعدم مطالبة دول آخري لنفس المعاملة.

ثالثاً: العناصر الأساسية لنجاح عملية التفاوض مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس:

قدم المسئولون عن المبادرة في كل من الصندوق والبنك الدوليين عدة إرشادات للدول المدينة من واقع التجارب المختلفة مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار مبادرة ال HIPC's لمساعدتها في إنجاح عملية التفاوض بنجاح مع تلك الدول ومن أهمها:

- قيام الدول المدينة بممارسة الضغوط علي الدول الدائنة التي لديها قيود قانونية تمنع إعفاء الدين للعمل علي تغيير تلك القوانين مثال لتلك الدول كل من حكومة الكويت وإيران، ويعتمد ذلك علي استغلال العلاقات السياسية مع تلك الدول الدائنة.

- مناشدة الدول المدينة المانحين للمساعدة في الحصول علي موارد إضافية لدعم عمليات معالجة وإعفاء ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس، وتعد كل من النمسا والنرويج وأسبانيا من اكبر الدول التي تساعد في دعم عمليات تخفيض ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس، وكمثال لذلك قامت النمسا بتمويل عمليات إعادة شراء الديون التجارية لدولة أوغندا تجاه تنزانيا، كما قامت اسبانيا بشراء ديون دولة غواتيمالا وقامت بعد ذلك بإعفائها.

- الحرص علي التواصل المستمر مع مؤسسات بریتون وودز، والدول المستفيدة من مبادرة HIPC's ومنظمات تنفيذ برنامج بناء القدرات للدول الفقيرة المثقلة بالمديونية⁽³⁾ (HIPC's CBP) للحصول على

3/ برنامج بناء القدرات HIPC CBP تم تصميمه في عام 1997م بتمويل من (النمسا، الدنمارك، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة)، والجهة المنفذه له هي DRI ويهدف إلي تقييم احتياجات بناء القدرات ومتطلبات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مجالات تصميم استراتيجيات الدين، وسياسات تخفيض الفقر، برامج إعادة التفاوض بشأن الديون (نادي باريس، غير نادي باريس، الديون التجارية)، وذلك من خلال إبتعاث الخبراء، الورش والدورات التدريبية والزيارات التدريبية للدول المستفيدة من المبادرة.

- ابتكار استراتيجيات خاصة لمعالجة تلك الديون مثل استغلال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع تلك الدول بأقصى درجة ممكنة، والتغلغل فيها عبر منظمات المجتمع المدني بها.

خامساً: التحديات التي تواجه معالجة مديونية السودان تجاه الدول غير الأعضاء في نادي باريس في إطار مبادرة HIPC:

يعترض معالجة مديونية السودان بصفة عامة، ومعالجة مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس عدد من التحديات والصعوبات والمتمثلة في الآتي:

بلغ حجم مديونية السودان بنهاية عام 2011م مبلغ 39,8 مليار دولار أمريكي، وتمثل نسبة مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس نسبة 37% من جملة المديونية، كما يتضح من الشكل رقم (1)، وباستعراض مواقف مديونية الدول الأفريقية المثلثة بالديون والتي استفادت من المبادرة كما يتضح من الجدول رقم (1) نلاحظ أن مديونيات تلك الدول تراوحت بين مبلغ 286 مليون دولار لدولة جزر القمر، ومبلغ 14,3 مليار دولار لدولة ساحل العاج، كما نلاحظ نصيب مديونية الدول غير الأعضاء في مديونيات تلك الدول تتراوح ما بين نسبة 1% لدولة الكاميرون، 27% لدولة أفريقيا الوسطي. وبذلك يحتل السودان المرتبة الأولى مقارنة بتلك الدول من حيث حجم المديونية بالإضافة إلي نصيب مديونية الدول الأعضاء في نادي باريس في تلك المديونية.

المعلومات المتعلقة بشروط عمليات الإعفاء المقدمة من قبل الدول غير الأعضاء في نادي باريس للاستفادة منها في عملية التفاوض مع الدائنين مستقبلاً.

- قيام الدول المدينة بالعمل علي منع محاولات بيع الدين لطرف ثالث لتجنب مخاطر الدعاوي القضائية.

- إعتبار عملية الجدولة الميسرة للمتأخرات، أو إعادة هيكلة الدين بصورة ميسرة هي جزء من عملية إعفاء الدين وتتماشي مع مبدأ المعاملة بالمثل HIPC's Comparable Terms.

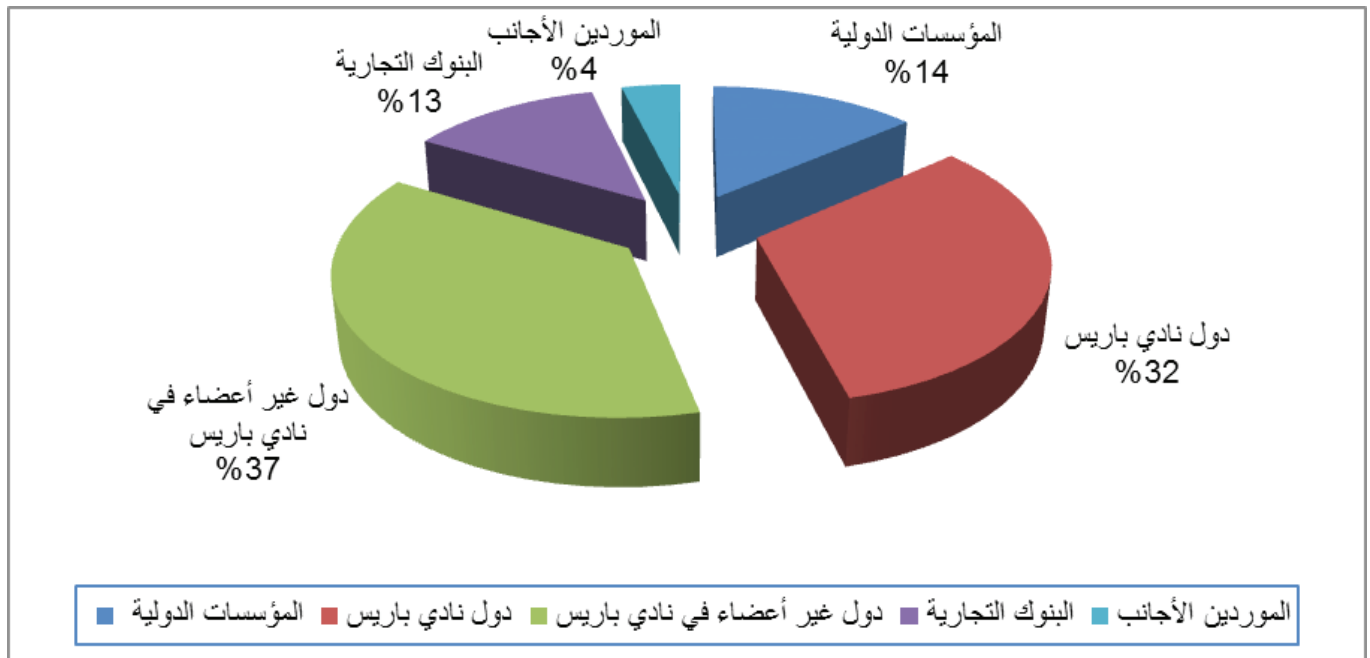
- الاعتراف بكل المديونيات (عدم إنكار الدين) وطمأنه الدائنين أن عملية التفاوض تشمل كل الدائنين حتى في حالة الدول الدائنة المتوقفة عن المطالبة بديونها، ومثال لذلك قامت موريتانيا بإعتبار ديون بعض الدول العربية عليها ملغاه بحجة توقفهم عن المطالبة بالسداد ولم تتم معالجتها في إطار مبادرة HIPC's (خاصة ديون الكويت)، وبعد خروجها من المبادرة فوجئت بمطالبات للسداد مما أدى إلي رجوع ديونها إلي المستوي غير المستدام.

- الحرص على دراسة الخيارات المطروحة لعمليات تحويل الدين وعمليات إعادة شراء الديون للتأكد من مطابقتها لمبدأ المعاملة بالمثل.

- الإطلاع علي تجارب الدول المدينة التي نجحت في التفاوض مع دول غير الأعضاء في نادي باريس والاستفادة منها من خلال إرسال بعثات فنية لتلك الدول للاستفادة منها.

شكل رقم (1)

هيكل الديون الخارجية بنهاية عام 2011م حسب النسب



جدول رقم (1)

موقف حجم مديونيات الدول الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون المستفيدة من مبادرة HIPC's (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	تاريخ التأهل للمبادرة	حجم الدين	نسبة ديون الدول غير الأعضاء في باريس %
موزنبيق	1998	5,972	14
موريتانيا	1998	2,100	20
السنغال	1998	2,498	18
رواندا	1999	1,261	7
تنزانيا	1999	6,384	18
مالاوي	1999	2,608	2
أوغندا	1999	3,217	4
زامبيا	1999	6,460	2.7
بوركينافاسو	1999	835	9
الكاميرون	1999	7,802	1
تشاد	2000	1,072	10
أثيوبيا	2000	6,300	6
غانا	2000	6,000	1.5
أفريقيا الوسطي	2006	1,100	27
توغو	2007	2,200	4
ساحل العاج	2007	14,300	1
جزر القمر	2009	286	15
الكونغو	1999	12,880	3

المصدر: موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت

سبيل المثال مثل (الصين والهند) علي إعفاء 100 % من ديونها الميسرة الموقعة مع الحكومة فقط، وفي بعض الأحيان لا توافق علي جدولة الديون التجارية او اعادة جدولتها بشروط غير ميسرة لا تتوافق مع جدولة نادي باريس.

جدول رقم (2)

يوضح تصنيف ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس حسب الجهات الدائنة وشروط التمويل

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	جملة المديونية	نسبة الديون التجارية %	نسبة مديونية الدولة لجملة المديونية %
الكويت	6,882	99	47
السعودية	2,672	100	18
الصين	1,803	90	12
الهند	528	77	4
إيران	457	32	3
ليبيا	262	35	2
الصندوق السعودي	392	-	3
الصندوق الكويتي	362	-	2
حكومة أبو ظبي	233	10	2
صندوق أبو ظبي	173	-	1
أخري*	1,006	49	7
الجملة	14,770	84	

* دول اخري تشمل (ماليزيا - تركيا - رومانيا - التشيك - كرواتيا - بولندا - مصر - عمان - العراق - الجزائر - صربيا)

يعتبر تجمع نادي باريس تاريخ القطع بالنسبة للسودان هو عام 1984 وهو تاريخ آخر اتفاقية وقعها السودان مع دول نادي باريس، ويعتبر تاريخ القطع هو التاريخ الفاصل الذي يتم علي أساسه تحديد الدين المؤهل للمعالجة (Eligible Debt)، والذي يتمثل في القروض التي تم توقيعها قبل ذلك التاريخ، ومن استعراض تفاصيل القروض الموقعة مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس يلاحظ أن أكثر من 80 % من تلك القروض تم توقيعها بعد ذلك التاريخ، مما يقلل بذلك من حجم ديون السودان المؤهله للمعالجة

تمثل نسبة الديون التجارية غير الميسرة NON ODA للسودان بالنسبة لجملة ديونه الخارجية نسبة 84 % من جملة المديونية كما يتضح من الجدول رقم (2)، وترتكز تلك المديونية في دول (الكويت والسعودية والهند والصين)، وتعتبر تلك النسبة كبيرة عند مقارنتها مع بقية الدول التي استفادت من المبادرة، وهي تعد من الصعوبات الكبيرة التي تعترض معالجة مديونية السودان، حيث توافق بعض الدول علي

terms علي الدول خلال الفترة (1956-1987م)، ووفقاً لتلك الشروط تم جدولة جزء من المديونية بشروط غير ميسرة، تتمثل في تطبيق أسعار فائدة تجارية تراوحت بين 9 % إلى 12 %، وفترة سماح 3 أعوام وفترة سداد 10 أعوام، وذلك لمعالجة بعض مشاكل السيولة الطارئة في ذلك الوقت ودعم برامج التعديل الهيكلي للصندوق، ولكن لم تستفد الدول الأفريقية المثقلة بالمديونية من تلك البرامج بل ساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة المديونية بتراكم الفوائد التأخيرية، مما حدا بالتجمع في عام 1988م إلى تغيير سياساته وإطلاق مبادرات تشتمل علي إلغاء جزء من المديونية كمبادرة تورونتو في عام 1988م التي شملت إعفاء 33% من الدين، ومبادرة لندن في عام 1991م حيث تم إعفاء 50 % من الدين، وفي مبادرة نابولي في 1994م تم رفع مستوي الإعفاء إلى 67 %، والذي تعد نقطة تحول كبيرة في تاريخ تجمع باريس، حيث وافقت دول باريس علي تخفيض جزء كبير من المديونية التجارية قبل تاريخ القطع وجدولة المتبقي إلى فترات تصل إلى 40 سنة، وتطبيق مبدأ المعالجة الكلية للدين Stock Treatment.

وعليه ولعدم استفادة السودان من مبادرات نادي باريس بعد عام 1988م يحق للسودان المطالبة بتصنيفه مع الدول التي لم تستفد مطلقاً من برامج الجدولة لنادي باريس والتي تم اعتبار يونيو 1999م وهو تاريخ القطع لها، مما سيترتب عليه تغيير تاريخ القطع للسودان من عام 1984م إلى يونيو 1999م إلى زيادة حجم الدين المؤهل للجدولة، وخاصة ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس.

ثانياً: استغلال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع بعض الدول:

العمل علي استغلال العلاقات السياسية والدبلوماسية المميزة مع الدول الدائنة، حيث يمكن التفاوض مع بعض الدول التي لديها عوائق قانونية تمنع إعفاء الدين مثل الكويت وإيران لتغيير تلك القوانين والموافقة علي معالجة ديونها تجاه السودان، كما يمكن بذل الجهود الدبلوماسية مع الدول الصديقة مثل الصين، مصر، قطر، الكويت ليبيا والإمارات والسعودية للمساهمة في معالجة مشكلة ديون السودان والحصول علي معالجة بشروط تتوافق مع شروط ال HIPC's.

كما يمكن الاستعانة بأحد المانحين للمساعدة في معالجة مديونية الدول التي لا توافق علي إعفاء الدين للسودان، أسوة بتجربة أوغندا التي استعانت بدولة النمسا لتمويل عملية إعادة شراء الديون التجارية تجاه تنزانيا. ويمكن الاستفادة من تجارب الدول مثل مصر حيث قام عدد من المسئولين بعدة جولات سياسية في أوروبا وأمريكا لمدة 5 سنوات وأمريكا للتفاهم حول حل سياسي لأزمة الديون والتي وصلت في عام 1990م مبلغ 48.6 مليار دولار، وقد ترتب علي هذه

في إطار المبادرة، وتعتبر الصناديق العربية مثل الصندوق الكويتي والصندوق السعودي من الجهات الدائنة التي تلتزم بتخفيض ديونها وفقاً لمبادرة نادي باريس (تاريخ القطع)، مما يقلل فرصة السودان في الحصول علي تخفيض لتلك الديون من تلك الجهات. وباستصحاب أهم المقترحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول العناصر الأساسية لضمان نجاح وسائل التفاوض مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس، بالإضافة إلي تجارب الدول التي استفادت من الإعفاء المقدم من خلال الدول غير الأعضاء في نادي باريس يمكن اقتراح الآتي :

أولاً: العمل علي تغيير تاريخ القطع:

يجب أن يسعى السودان للعمل علي إقناع تجمع نادي باريس علي تغيير تاريخ القطع، وذلك لزيادة حجم الدين المؤهل للمعالجة وفقاً لمبادرات نادي باريس بالاستناد علي عدد من المبررات وهي: قيام تجمع نادي باريس بتقديم معاملة استثنائية لعدد من الدول المستفيدة من مبادرة ال HIPC's من خلال تغيير تاريخ القطع لها، ومنها غانا التي تم تغييره من عام 1983م إلى عام 1999م، حيث قررت دول نادي باريس تغيير تاريخ القطع لها بعد وصولها لنقطة القرار في إطار المبادرة (Decision Point)، وذلك لأن غانا لم تستفيد من برامج الجدولة الميسرة مع نادي باريس، وأن نسبة الدين المؤهل للإعفاء وفقاً لتاريخ القطع القديم تمثل 11 % فقط من جملة المديونية، وعليه قررت دول نادي باريس تغيير تاريخ القطع لدولة غانا لزيادة حجم الإعفاء المقدم لها وتخفيض ديونها إلي المستوي المستدام.

كما قرر نادي باريس تغيير تاريخ القطع لدولة مالاي من عام 1982 إلي عام 1997م، وذلك يرجع لان 85 % من ديون مالوي الثنائية هي ديون ميسرة ODA وبالتالي لا تدخل ضمن الدين المؤهل للجدولة وفق المبادرات التقليدية، بالإضافة إلي أن كل قروض ديون دول غير باريس والديون التجارية تم توقيعها بعد تاريخ القطع وهو عام 1982م، وعليه رفضت كل من الصين والصندوق الكويتي معالجة ديون مالوي عند وصولها نقطة القرار.

كما تم تقديم معاملة استثنائية لدول أخرى وهي تنزانيا، أوغندا، الكاميرون، السنغال، بوركينا فاسو تمثلت في إدخال ديونها الموقعة بعد تاريخ القطع (Post Cut Of Date) ضمن الدين المؤهل للمعالجة.

دخل السودان في أربعة برامج جدولة مع نادي باريس قبل عام 1987 في الأعوام (1979-1980-1982-1984) والتي يطلق عليها نادي باريس برامج تخفيض الدين غير الميسر (Non-Concessional flow relief)، حيث تم تطبيق عدد من الشروط التقليدية

لحرمانه من الاستفادة من التسهيلات التمويلية الميسرة من نوافذ التمويل الميسر في المؤسسات المالية الاقليمية والدولية مثل البنك والصندوق الدوليين وصندوق التنمية الافريقي بسبب تراكم المتأخرات، كما يجب التنويه الي استيفاء السودان كل المتطلبات الفنية للاستفادة من المبادرة، ولكن نتيجة للاشتراطات السياسية من قبل بعض الدول الكبرى لم يستفيد منها حتي الآن اسوة بالدول الافريقية الاخرى.

كما يجب ابراز تجارب الدول التي اعفت ديونها بالكامل تجاه السودان مثل دولة السلوفاك، أوجزة من ديونها مثل اليابان، تركيا، الصين.

المجهودات موافقة نادي باريس علي منح مصر معاملة استثنائية بإسقاط 50% من ديونها لدي مصر البالغة 21 مليار دولار علي شرائح خلال 3 سنوات، كما وافقت دول نادي باريس لأول مرة علي سداد الجزء المتبقي على مدى 25 عاما مع فترة سماح 3 سنوات وبفائدة ميسرة، كما نجحت مصر نسبة لمواقفها السياسية في حرب الخليج الثانية في اقناع الدول العربية في اسقاط مديونيتها البالغة 6.2 مليار دولار، بالإضافة الي اسقاط، الديون العسكرية لامريكا، وبذلك تقلصت مديونية مصر الخارجية من 48.6 مليار دولار إلي 24 مليار دولار ويعد ذلك من اكبر النجاحات السياسية والاقتصادية التي حققتها مصر في القرن العشرين.

ثالثاً: التنسيق والتواصل مع المؤسسات المالية والدول المستفيدة من المبادرة:

في إطار تطبيق توصية المسئولين عن المبادرة التي تنص علي الحرص علي التواصل والتنسيق المستمر مع مؤسسات بريتون وودز، والدول المستفيدة من مبادرة HIPC's ومنظمات تنفيذ برنامج بناء القدرات للدول الفقيرة المثقلة بالمديونية (HIPC CBP)، وذلك للحصول علي المعلومات الفنية المتعلقة بشروط عمليات الإعفاء المقدمة من قبل الدول غير الأعضاء في نادي باريس للاستفادة منها في عمليات التفاوض مع الدائنين مستقبلاً ووضع سيناريوهات إعادة الجدولة. كما يمكن التواصل مع الدول الإفريقية التي استفادت من مبادرة ال HIPC's من خلال إرسال البعثات الفنية لتلك الدول لدعم بناء قدرات العاملين في مجالات التفاوض حول برامج جدولة الديون، وقد استفاد السودان في الماضي من بعض المنح الخارجية من كل من بريطانيا، وسويسرا لدعم بناء القدرات في مجال إدارة الدين وقد تم خلال تلك البرامج إتبعات عدد من الفنيين في ادارة الديون للإطلاع علي تجارب كل من أوغندا وتنزانيا ونيجيريا، ولكن لأسباب سياسية توقفت تلك المنح، وعليه يقترح في ظل الأوضاع السياسية الراهنة وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا مع حكومة جنوب السودان فيما يخص معالجة الديون الخارجية وفق الخيار الصفري، ومقترح التحرك المشترك يمكن مناشدة المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم الفني للسودان لتأهيل الفنيين للاستفادة من تلك المبادرة.

رابعاً: نشر الوعي في داخل وخارج السودان بأهمية معالجة مشكلة الديون الخارجية:

العمل علي نشر الوعي بقضية الديون الخارجية من خلال أثر تراكم تلك المديونية علي برامج التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر، و اضطرار السودان إلي اللجوء إلي الاقتراض غير الميسر نسبة

References:

1. Debt Restructuring Experience: the Paris Club-Thomas Lambert-Director ,Lazard Sovereign Advisory Group.
2. Heavily Indebted poor countries HIPC's and MDRI – Status of implementation and proposals for the future of the HIPC's-Prepared by the staffs of IDA and The IMF, November ,2011.
3. Enhancing Actions and Information exchange on creditor participation and litigation relating to HIPC's- Prepared by DFI.
4. Negotiating Debt Reduction in the HIPC's and beyond- Prepared by the staffs of IDA and The IMF,2005.
5. Debt Reduction Facility for IDA-Only countries: progress update and request for extension- Prepared by the staffs of IDA and The IMF,2012.
6. Sudan External Debt Position Reports , External Debt Unit , Central Bank Of Sudan.

دور صادرات الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني بهد الانفصال



دراسات
وبحوث

مقدمة:

تساهم الصادرات في توفير مصادر دائمة للنقد الأجنبي، حيث يمكن توظيف مواردها لإستيراد السلع الاستهلاكية الاستراتيجية وتوفير إحتياجات القطاعات الانتاجية للدولة، بالإضافة للمدفوعات الغير منظورة وسداد الديون وخدماته، ولذا يعد الصادر عنصراً متكاملأً مع عناصر سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي تشجيعه إلى نتائج إيجابية بعيدة المدى على مختلف مجالات الاستثمار، كما أن سياسة التوجه نحو الصادر لا تقتصر فقط على دعم النشاط الاقتصادي للدولة فحسب، ولكنها تدفع أيضاً قطاع الصادر ليلعب دوراً رئيسياً في رفع كفاءة الاقتصاد القومي لمواجهة المتغيرات العالمية المعاصرة، ومن ثم التكيف والتعامل الموضوعي معها في ضوء معطياتها وتطوراتها الآنية والمستقبلية.



إعداد:

عيسى أحمد ترايبو

إدارة البحوث والتنمية

تعتبر الصادرات غير البترولية من أهم المصادر التي إعتمدت عليها الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي بعد فقدان البترول من جراء انفصال جنوب السودان في يوليو من العام 2011، ويشير الواقع الحالي للصادرات السودانية الى ان قطاع الثروة الحيوانية يمثل المحور الرئيسي للصادرات غير البترولية خلاف الذهب وزيادة قدرته على المنافسة والتطور، وذلك لتمتع السودان بميزة نسبية عالية في الانتاج، إضافة الى وجود الاسواق في المحيط العربي والافريقي، ويمتلك أكثر من 140.9 مليون رأس حسب احصائيات صدرت مؤخراً من وزارة الثروة الحيوانية وتتزايد النسب سنوياً بسبب توفر المراعي الشاسعة والخضبة في شتى أنحاء البلاد، مما أكسب المنتجات الحيوانية على وجه الخصوص ميزات تفضيلية لانها تعتمد على المراعي الطبيعية. ومن المتوقع ان تصبح من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني خاصة بعد انفصال الجنوب وخروج عائدات النفط من الموازنة العامة وذلك لتوفيرها موارد مقدرة من النقد الأجنبي نسبة لوجود العوامل الطبيعية لتنمية الثروة الحيوانية في السودان.

مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الاقتصاد خلال الفترة من 2008-2012م

الجدول رقم (1) مساهمة منتجات الثروة الحيوانية في الاقتصاد

مليون دولار

العام	2008	2009	2010	2011	2012*
العائد على الثروة الحيوانية	49.7	205.3	193.4	341.08	400.7
نسبة المساهمة من اجمالي الصادرات	0.43	2.62	1.70	3.60	3.73
نسبة المساهمة من اجمالي الصادرات غير البترولية	0.60	3.00	2.00	5	5

المصدر: بنك السودان المركزي
*بيانات اولية نوفمبر 2012م

يلاحظ من الجدول رقم (1) ضعف عائد الصادر من القطاع خلال عام 2008 والذي بلغ 49.7 مليون دولار فقط، لكن ارتفع هذا العائد الى 205.3 مليون دولار في عام 2009 وبنسبة زيادة كبيرة فاقت 313 % وتنتج ذلك من زيادة حصيلة صادرات اللحوم وصادرات الهدي. بعد انفصال الجنوب وفقدان جزء مقدر من موارد البترول والذي كان يشكل مورداً مالياً هاماً للاقتصاد السوداني الامر الذي يتطلب جهداً كبيراً لترقية اداء الصادرات غير البترولية خاصة صادرات الثروة الحيوانية عن طريق تحسين نوعية الصادر وايجاد اسواق جديدة وتعزيز الاسواق القائمة أصلاً في كل من مصر والدول العربية الاخرى، وبالتالي من المتوقع أن يتحسن العائد من الثروة الحيوانية ويرتفع الى أكثر من 400.7 مليون دولار بنهاية عام 2012 ومن المتوقع ان يتحسن عائد الصادر في هذا القطاع خلال الفترة المقبلة.

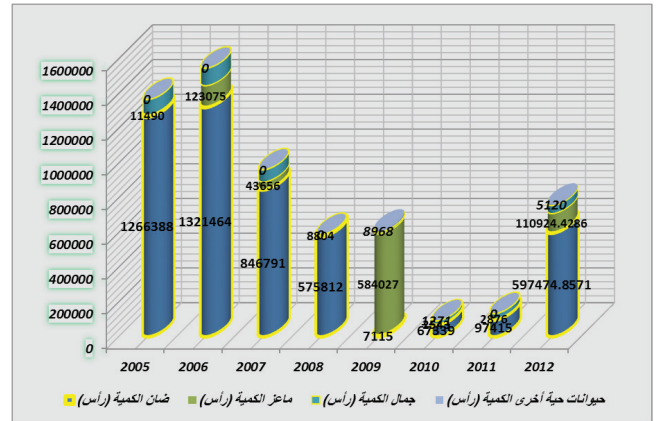
الجدير بالذكر ان معظم صادرات الثروة الحيوانية السودانية تتوجه إلى دول الخليج العربي ومصر والأردن والصين وباقي دول شرق آسيا. عليه من الضروري أيضاً الاستفادة من دول الكوميسا لتغطية حاجة تلك الدول من اللحوم السودانية، والذي يفضل على منتجات دول الكوميسا الاخرى من حيث الجودة، بالإضافة الى الدول الافريقية الاخرى بالطريقة التي تجعل الدولة تستفيد من عائداته ويتطلب ذلك التنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة.

تعتبر مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد القومي ضئيلة نسبياً مقارنة بحجم الامكانيات الموجودة والتي تقدر بأكثر من 140 مليون رأس من الماشية تشمل الضأن، البقر، الماعز والإبل، وتتركز معظمها في ولايات دارفور وكردفان وشرق السودان والنيل الازرق، أذ ساهم القطاع في حدود 4 %، 5 % فقط من عائدات الصادر في عامي 2011، و2012 على التوالي. وبالرغم من ذلك ظل قطاع الثروة الحيوانية يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد السوداني، حيث يساهم بنسبة 18 % من إجمالي الناتج المحلي، ويشكل 31.5 % من مساهمات القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والزراعي خلال الفترة قيد الدراسة.

وتنحصر الاهمية الاقتصادية للثروة الحيوانية في مساهمته باكثر من خمس الناتج المحلي الاجمالي ودوره في توفير الامن الغذائي، اذ يقوم بتوفير حاجة البلاد من اللحوم الحمراء والذي يقدر بنصف مليون طن سنوياً بقيمة 700 مليون دولار حتى نهاية العام 2011، ويساهم في مقابلة الاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجات الدواجن والاسماك الى جانب فوائضه المتنامية للصادر من المواشى الحية واللحوم والجلود والاسماك، وتوفير المواد الخام للصناعات الجلدية، وتوفير الأعلاف المستزرعة والمحاصيل الزراعية وبقايا حصاد المحاصيل الزراعية ومخلفات التصنيع الزراعي، والذي تمثل حوالي 23 % من جملة الأعلاف المتاحة للحيوانات بالسودان. كما تدخل أيضاً في صناعات تحويلية مثل صناعة منتجات الالبان، صناعة الاسماك، صناعة الادوية البيطرية، صناعة الاعلاف، تصنيع اللحوم، صناعة السماد العضوي، صناعة دباغة الجلود وغيرها من الصناعات التحويلية الاخرى. وتساهم هذه الصناعات في تحريك الاقتصاد بتوفير فرص العمل وإضافة القيمة للمنتجات الحيوانية، بالإضافة الى امكانية تصدير المنتجات المصنعة وبالتالي المساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي. كما يمثل السودان ثاني أكبر منتج للإبل ذات السنم الواحد في أفريقيا وينتج السودان ثلاثة ملايين رأس من الإبل سنوياً، كما تمتاز اللحوم السودانية بجودتها العالية لاعتماد القطعان على الغذاء الطبيعي من المراعي المنتشرة في ربوع البلاد. وعليه تعتبر فرص الاستثمار في القطاع متاحة ومهياة لما يتمتع به السودان من إمكانيات وقدرات كبيرة تؤهله لاستيعاب نهضة زراعية ضخمة يلعب قطاع الثروة الحيوانية فيها دوراً رئيسياً من خلال مشاريع الإنتاج الحيواني، وذلك لما يتمتع به من مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية وبالإضافة الى وجود موارد مائية من أنهار وبحيرات ومياه جوفية وأمطار موسمية.

الشكل رقم (1):

صادرات الثروة الحيوانية حسب النوع (الكمية بالراس)
خلال الفترة 2005 - 2011 وتقديرات لعام 2012



تدخل صادرات الثروة الحيوانية في ميزان المدفوعات ضمن العمليات المنظورة (الصادرات والواردات) و أحد أهم المكونات الرئيسية للصادرات التقليدية وصادرات القطاع الزراعي بالسودان، ويلاحظ انها سجلت في معظم الفترات تراجعاً مستمراً في الميزان التجاري وفي عائداتها، حيث أن توسعها في الاسواق العالمية من حيث الكمية محدود للغاية بالرغم من جودتها المشهودة لها عالمياً.

يلاحظ من الشكل رقم (1) ان كميات الضان التي تصدر في كل السنوات تأتي في المرتبة الاولى مقارنة بصادرات الجمال والماعز والحيوانات الأخرى. وتاتي الحيوانات الحية في مقدمة الصادرات الحيوانية خاصة إلى السعودية ودول الخليج الأخرى بقيمة 331.7 مليون دولار حتى نوفمبر من العام 2012، ومن ثم اللحوم والاسماك الطازجة في المرتبة الثانية بقيمة 36.8 مليون دولار، والجلود في المرتبة الثالثة، وتشمل الجلود الخام والمصنعة بقيمة 32.2 مليون خلال نفس الفترة. وتشير تقديرات هيئة بحوث الثروة الحيوانية تزايد اعداد الثروة الحيوانية خلال السنوات القادمة نتيجة توفر المراعي الطبيعية الشاسعة والخصبة مما يجعل الميزة التفضيلية امراً متاحاً لهذا القطاع ومن البدائل الناجحة للاقتصاد الوطني.

أهمية التحليل الاستراتيجي وفرص الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية:
يمكن ان يقدم قطاع الثروة الحيوانية مساهمات كبيرة للاقتصاد الوطني ولكن القطاع بحاجة الى استثمار أكثر لكي يؤدي دوره كقطاع رائد وتحليل البيئة العامة للاستثمار في الثروة الحيوانية سواءً البيئة الخارجية وخصائصها الداخلية من حيث نقاط القوة (Strengths) والضعف (weakness) والفرص (opportunities) والمحددات (determinants). ويقصد بتحليل البيئة الداخلية القاء النظرة

الفاحصة الى امكانيات الدولة في مجال الثروة الحيوانية للتعرف على الجوانب المذكورة، ويقصد بتحليل البيئة الخارجية الى أي مدى يمكن ان ينافس هذا القطاع من حيث الجودة والتكلفة لاجل بناء استراتيجية قومية للثروة الحيوانية بما يساعد في رسم السياسات المستقبلية والتي تنهض بصادرات الثروة الحيوانية.

كما أن هناك فرص ومجالات الاستثمار الجاذبة في هذا القطاع ومازالت في حاجة الى التوسع يمكن ايجازها في الآتي:

- مشروعات انتاج وتخزين اللحوم
- مشروعات متكاملة لانتاج الالبان ومنتجاتها بطاقات عالية
- مشروعات انتاج الدواجن (الببيض، الفراخ، تربية الدواجن)
- مشروعات الخدمات البيطرية في المناطق التقليدية للثروة الحيوانية
- مشروعات مصائد الاسماك والاحياء المائية في المياه العذبة ومياه البحار، بالاضافة الى مشروعات استزراع الاسماك في المياه العذبة والمالحة بالبحر الاحمر باستخدام التقنيات في هذا المجال وتجهيزها بكل المعدات والادوات.
- الاطار التالي يوضح التحليل الاستراتيجي لمناخ الاستثمار في الثروة الحيوانية في السودان

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - توفر الاعداد الكبيرة وجودتها نسبة لاعتمادها على مراعي طبيعية. - وجود مؤسسات تعمل في مجال الارشاد وتوفر عدد من الكوادر. - قلة الامراض لدى الحيوانات بالسودان. - توفر مراكز البحوث للثروة الحيوانية - وجود خبرات ومصادر بشرية قادرة على التطور والإبداع وأيدي عاملة مهرة وملتزمون بالعمل الحيواني الزراعي وخبرة جيدة في التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات. 	<ul style="list-style-type: none"> قلة العائد نتيجة لارتفاع التكاليف وغياب السياسات الفعالة. ضعف التنسيق والتعاون الإجمالي بين المصدرين والقطاع الحكومي في مجال الثروة الحيوانية. بعد اماكن تواجد الثروة الحيوانية من موانئ الصادر. ضعف وسوء كفاءة تسويق المنتجات الحيوانية الحليب مثلاً. يمكن أن تكون نقطة قوة للاستثمار في مصانع الالبان. ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين الإنتاج الحيواني والصناعات الغذائية والأعلاف، والاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة.
الفرص	المحددات
<ul style="list-style-type: none"> أقبال كبير ومتزايد لنوعية وجودة الثروة الحيوانية خاصة من الدول العربية. الميزة النسبية لاعتمادها على المراعي الطبيعية. الاتفاقيات الاقليمية يمكن ان تؤسس اسواق جديدة مثل دول الكوميسا. التطور التكنولوجي في مجال الثروة الحيوانية. 	<ul style="list-style-type: none"> الداخلية : كثرة الرسوم والجبائيات يزيد التكلفة ويقلل التنافسية الخارجية. الخارجية : منافسة للدول الأخرى مثلاً الجمال والضأن الصومالي للاسواق الخارجية.

التحديات التي صاحبت عملية تطوير قطاع الثروة الحيوانية خلال الفترة السابقة:

تكمن التحديات التي صاحبت صادرات الثروة الحيوانية في السودان خلال المرحلة السابقة في عدم الاهتمام بالقطاع خاصة بعد ظهور دور الصادرات البترولية، والذي من المفترض ان تواكبه طفرة عالية في زيادة نسبة الصادرات الزراعية والحيوانية الى جملة الصادرات، وبالإضافة الى ارتفاع اسعار الادوية البيطرية وعدم انتشار المحاجر والعناية البيطرية في مناطق الانتاج، علاوة على تذبذب الأمطار في اغلب مناطق الرعى في كردفان ودارفور، وارتفاع أسعار العلف مما جعل المنتجين يعتمدون على الأعلاف المصنعة، الأمر الذي أدى على ارتفاع التكلفة، بجانب جملة من المعوقات ساهمت في عدم قيام هذا القطاع بدور أكبر مما هو متوقع، وذلك لاسباب تتعلق بمهونة الطلب العالمي وعدم قدرة القطاع على المنافسة العالمية، الامر الذي ساهم في تدني عائدات الثروة الحيوانية والتي من المفترض ان تكون أكثر من 2 مليار دولار سنوياً اذا تمت معالجة كل هذه التحديات.

فيما يتعلق بتحديات القطاع بعد الانفصال، ليس هناك أثراً كبيراً يذكر، وذلك لأن معظم صادرات القطاع من الضأن والابل والماعز تتركز في شمال السودان، وأن الجنوب لا يساهم في صادرات الضأن والابل بل يساهم فقط بنسبة ضئيلة جداً في صادر الابقار خلال فترة يوليو وأغسطس وسبتمبر عن طريق أسواق كوستي والبيض، ونسبة أقل من 17 % من الثروة الحيوانية ذهبت مع انفصال الجنوب. يبقى الاثر فقط في فقدان جزء كبير ومقدر من المراعي الطبيعية الموجودة في جنوب السودان، والذي يؤثر بدوره على إنتاج المناطق المتاخمة للجنوب. وأيضاً يعتبر ضعف التمويل المصرفي من ابرز التحديات التي تواجه هذا القطاع.

الفرص المتاحة

تعتبر صادرات الثروة الحيوانية من أهم البدائل لتعويض فقدان موارد البترول بعد الانفصال ضمن منظومة زيادة الصادرات غير البترولية، خاصة الذهب، والتوجه نحو قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، وذلك لتوفر الفرص التالية :-

- زيادة الطلب عالمياً على اللحوم السودانية، خاصة من دول الخليج العربي ومصر وليبيا. ويمكن تغطية الطلب على اللحوم الحية والمذبوحة في كل من السوق المصري واللبيبي بصورة كلية اذا ما تم تفعيل اتفاقيات التعاون في هذا المجال.

- يمكن ان يعوض العائد من صادرات القطاع الفاقد من صادر البترول وبالتالي يوفر موارد مقدرة من النقد الأجنبي.

- امكانية تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية مثل الالبان المجففة والمصنعة والجلود المصنعة، ويمكن أيضاً تصدير زيوت الطعام بدلاً من المواد الخام لكي لانفقد الميزة النسبية لهذه المنتجات.

التوصيات بشأن تعزيز والاستفادة من صادرات القطاع

إصدار وتنفيذ سياسات الدعم والتشجيع لصادرات الثروة الحيوانية من خلال العمل على خفض الرسوم والجبائات، او الغاؤها حتى تكون الثروة الحيوانية العمود الفقري الذي يمكن ان يرتكز عليه الاقتصاد الوطني لتعويض فقدان عائدات البترول.

- بذل مزيداً من الاهتمام بايجاد حوافز تشجيعية وإحداث نقلة نوعية في قطاع الثروة الحيوانية بدراسة الواقع الراهن والتحديات الماثلة ومن ثم إيجاد شراكات اقتصادية كبيرة وإستراتيجية تتخطى المجهودات الفردية المحدودة مع توفير البنيات التحتية اللازمة لتحديث القطاع وتهيئته للتنافس الخارجي

- التعامل المباشر مع المنتجين والمصدرين عبر القنوات الرسمية، مثل الجهاز المصرفي منعاً للمضاربات واشراك المصدرين في كل ما يختص بصادرات الثروة الحيوانية.

- إنشاء محفظة التمويل لصادرات الثروة الحيوانية.

- ضرورة تحديث القطاع عن طريق توفير التقانات الحديثة مع توفير البنيات التحتية الأساسية لتواكب التطورات الحديثة وتسهيل الاجراءات وفق رؤية متقدمة تضمن للدولة نصيبها من العائدات وكذلك للمنتجين. - العمل على رفع القدرة التنافسية لصادرات الثروة الحيوانية في الاسواق الخارجية من خلال تقليل تكلفة الترحيل وتخفيض الرسوم وتقليل تكلفة التمويل، وتوفير خطوط تمويل جديدة وفتح مجال للاستثمار الأجنبي للدخول في شراكات مع المستثمرين المحليين.

- تنوع صادرات الثروة الحيوانية عن طريق ادخال نوعية جديدة من الصادرات الحيوانية مثل الاسماك والدواجن والبيض ولحوم وريش النعام. - التوجه نحو الاستهلاك المحلي لمنتجات الثروة الحيوانية مثل الألبان، الدواجن، اللحوم.

- العمل على ترويج منتجات الثروة الحيوانية عبر السفارات والملحقيات الاقتصادية بالخارج ومحاولة فتح اسواق جديدة.

- توفير التمويل المصرفي لتطوير هذا القطاع الحيوي، ويمكن البدء في منح التمويل الاصغر للمربين في مناطق الانتاج.

- تشجيع المنتجين بالحجم الكبير للاستفادة من خطوط التمويل الخارجية والتي توفرها المؤسسات المالية الاقليمية.

المراجع:

- ندوة «معالجات بترولية تساهم في الغاء عجز الميزانية» بالتركيز على اثر انفصال الجنوب على الأزمة الاقتصادية في السودان وكيفية معالجته- الدكتور جلال الدين محمد خليفة- المركز العالمي للدراسات الافريقية- مايو 2012
- موقع وزارة الثروة الحيوانية والسمكية
- تقارير بنك السودان المركزي لعدة الاعوام



صناعة التأمين الإسلامي (التكافل) بالإشارة لتجربة السودان

مقدمة:

يقوم التكافل والتأمين الإسلامي عامة على مبدأ المساعدة المتبادلة وحماية الأصول والممتلكات، وذلك باتفاق بين مجموعة من الأعضاء، والمعروفة باسم المشاركين، الذين يتفقون بشكل جماعي علي ضمان كل عضو ضد فقدان أو الضرر. ويتم تحديد طبيعة هذه الخسارة المحتملة، أو الضرر في الاتفاق المبرم بين المشاركين. وبموجب هذا الترتيب، يتم تعويض أي مشارك يواجه مثل هذه الخسارة في شكل مساعدة مالية من صندوق مشترك ينشأ لهذا الغرض.

مفهوم التكافل:

بدأ العمل بنظام التأمين في الإسلام منذ أوائل القرن الثاني في العصر الإسلامي، وذلك باتفاق متبادل من قبل المسلمين العرب عند توسيع تجارتهم إلى آسيا للمساهمة برصد مبلغ لتغطية الحوادث أو السرقات على امتداد الرحلات البحرية المتعددة. انتهى القضاة المسلمون إلى أن التأمين في الإسلام يجب أن يكون قائماً على مبادئ التبادل والتعاون، وأن يكون شاملاً لعناصر المسؤولية المشتركة والتأمين المتعاون والمصلحة المشتركة والتضامن. ويشمل ذلك الجوانب الآتية:

- يتعاون حاملي السند فيما بينهم ولفائدتهم.
 - يسدد كل حامل سند قسط اشتراكه قصد إعانة من يحتاج إلى مساعدة.
 - تقسم الخسائر وتسدد الديون حسب النظام الاشتراكي للمجموعة.
 - التخلص من انعدام الثقة فيما يتعلق بالاشتراك والتعويض.
 - لا تحقق فوائد على حساب آخرين.
- إن الركيزة الأساسية لمفهوم التكافل تشبه إلى حد كبير مبادئ التعاون والتأمين المتبادل إلى حد أن نظام التأمين المتبادل والمتعاون والمستثمر في منتجات تخضع إلى الإسلام حيث يعد نظاماً مقبولاً في الشريعة الإسلامية. يعتبر التكافل شكل من التأمين المسموح به لدى المسلمين في قانون الشريعة (القانون الإسلامي) وأساس فلسفة التكافل يشكل نفس أساس التعاون، لكن مع مزيد من الحد من الاستثمارات والمرونة المتزايدة في تكوين رأس المال، فتكافل موظف كمشروع تقديم خدمات قائم على نموذج ذاتي الدعم وليس على الإحسان (فيشر 1999).

ومنذ انطلاق أول تكافل مؤمن وهي شركة التأمين الإسلامي في السودان والتي تم تأسيسها سنة 1979م أصبح التأمين خلال السنوات الأخيرة معترفاً به أكثر



اعداد

الحسين إسماعيل حسين

ادارة البحوث والتنمية

حامل السند أو في حالة "المعيار المزدوج" المتمثل في استخلاص فترة قصيرة المدى في التأمين العام، في حين وقع تسديد جزئي للمال ولو في صورة إنهاء شركة التأمين للتغطية فإن هذا يعد كغيره عادلاً.

الميسر (المقامرة):

يساهم المشترك بمبلغ صغير لقسط التأمين متمنياً جني مبلغ كبير. يخسر المشترك المال المدفوع للقسط في صورة عدم وقوع الحادث المؤمن ضده.

تقع الشركة في عجز حينما تفوق مطالب الادعاء عدد المساهمات. مثال: في صورة وفاة حامل السند بعد تسديد جزء من القسط يتلقى ورثته مبلغ معين من المال لم يكن حامل السند على علم سابق به ولم يكن لديه أي معرفة عن كيفية حصوله أو مصدره.

الربا (الفوائد):

يوجد عنصر فائدة في محاصيل نظام التأمين على الحياة التقليدي حيث أنه عند وفاته يخول للمؤمن الحصول على مبلغ أكبر مما كان قد دفعه. تحتوي اعتمادات التأمين المستثمرة في الوسائط المالية كالسندات والأسهم على عنصر من الربا.

انتهى القضاة المسلمون إلى أن نظام التأمين المنزل في إطار الإسلام يجب أن يكون قائماً على مفهوم التكافل. وعليه فإن عملية التأمين الإسلامي يجب أن تكون أساساً للتعاون المتبادل والتضامن والتآخي ضدّ الخطر المباغت والكارثة أي يجب على المشتركين المساهمة (تبرع) لإعانة بعضهم البعض (بلا 2001). ويغطي التأمين الإسلامي جميع أنواع التأمين؛ كبرامج التأمين الادخاري، وبرامج التأمين العامة، وتأمين الحج والعمرة، والتأمين التكافلي (البديل عن التأمين على الحياة)... إلخ. ويسمى التأمين الإسلامي أحياناً بـ: (التكافلي، أو التبادلي، أو التعاوني)، وسمي بالتعاوني؛ لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم، وبالتأمين التبادلي؛ لسببين هما: أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه. ولأن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن، والمؤمن له. وأما التأمين التكافلي، فيعد الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم، وعقدت بالخرطوم في عام 1995م.

عقد التأمين التكافلي عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد مبلغاً من المال، أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن على وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن.

فأكثر كجزء هام من استراتيجيات التخفيض من حدة الفقر. فالنسبة للفقراء وللأشخاص الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، يمكن أن يكون لأي انخفاض في الإيرادات أو زيادة في المصاريف انعكاسات سلبية على مستوى المعيشة الذي هو في حد ذاته ضعيف. يمكن للوفاة أو المرض أو الحوادث أن تجبر على استعمال بعض الأصول المرهبة أو المعدات المنزلية الاستهلاكية. والذي يمكن بدوره أن يخفف من الإيرادات القادمة وسبل العيش الحالية. كما أن تواتر الخسائر هام جداً بالنسبة للفقراء إذ أن العديد منهم عرضة بصفة منتظمة إلى تغيرات الطقس والكوارث الطبيعية والحرائق والسرقة ولديهم وسائل وقاية محدودة. ولتوفير الحماية ضد هذه الأخطار، قام الفقراء بإنشاء آليات غير رسمية للتأمين مثل بيع الأصول، تبادل الهدايا، تحويل نقدي وتنويع المحصول. وابتداءً من السبعينيات، تم إنشاء مؤسسات داعمة للتأمينات الصغرى للفقراء في القطاع شبه رسمي. وقد ابرز نجاح هذه المؤسسات أن الفقراء يمكنهم الادخار بل ويريدون ذلك.

وقد تساهم مؤسسات الادخار والقروض في مساعدة الفقراء لتخطي الخسائر الغير متوقعة لأموالهم، إلا أنها محدودة في إمكانية القيام بادخار أو إعادة الدفع. وإذا دامت الظروف غير المواتية لعدة سنوات مثل حالة الجفاف أو الفيضانات، فيتم حينئذ استعمال المدخرات كوسيلة حماية. وبالإضافة إلى ذلك فإن خطر المرض أو الوفاة أو الإعاقة يهدد إمكانية دفع القروض التي تم التحصل عليها.

على الرغم من أن شركات التأمين "التقليدية" تعمل في البلدان الإسلامية، إلا أنها لا تخص سوى الحاجيات التجارية والفئة الأغنى من السكان بالرغم من أن عدد السكان يشير إلى توسع سوق التأمين. ولذلك فإن التأمين في البلدان الإسلامية يبقى ضعيفاً، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف الأنظمة المالية، وضعف تنفيذ التعاقدات حسب ما هو متفق، وإعراض المستهلك، نقص الوعي، والخبرات التقنية المحدودة. هناك سبب رئيسي آخر يفسر ضعف الإستفادة من التأمين التقليدي الذي يحتوي على عناصر مناقضة للمبادئ الإسلامية التالية:

الغرر (عدم الثقة)

يحتوي عقد التأمين على إنعدام الثقة وذلك نسبة للآتي: عدم الثقة في إمكانية الموافقة على الاستخلاص كما وعد به. عدم معرفة المبلغ الذي سيتم استخلاصه. عدم معرفة زمن إبرام العقد.

(أي الشكل من التعاقد المنحاز لصالح جهة على حساب وخسارة الجهة الأخرى يعد غرار)

مثال: في صورة عدم وجود شكوى، يمكن لشركة التأمين أن تكتسب جميع الفوائد في حين لا يمكن للعميل أن يتحصل على أي فائدة تذكر. إن فقدان أقساط التأمين عند إلغاء عقد التأمين على الحياة من قبل

كيفية ممارسة التأمين التكافلي:

عندما تُنشأ محفظة للتأمين، ويطلب من عملاء التأمين (المؤمن لهم) أن يتبرعوا بأقساط التأمين لهذه المحفظة - حسب اللوائح والأنظمة التي يتم إعلانها من قبل الشركة - وإن هذه المحفظة هي التي تقوم بدفع التعويضات إلى المؤمن له حسب الشروط المعلنة في تلك اللوائح. تقوم الشركة بإدارة المحفظة التأمينية (صندوق التكافل، أو حساب حملة الوثائق، هيئة المشتركين) من الناحية الفنية، ويتم إنشاء حساب مستقل لأموال المحفظة وعوائدها، ومصاريفها، والتعويضات المدفوعة منها، وفوائدها. ويكون هذا الحساب منفصلاً عن حساب الشركة (حساب المساهمين) فصلاً كاملاً، وتتقاضى الشركة أجره من المحفظة مقابل هذه الخدمات، وتحدد هذه الأجرة كنسبة مئوية من الأقساط سلفاً مع بداية كل عام مالي، وبوسيلة تضمن علم المشتركين بها، حيث تقوم بعض الشركات بالنص صراحة على هذه النسبة في وثائقها، وتقوم بعض الشركات بتحديد الأجرة بمبلغ مقطوع.

إن محفظة التأمين تتزايد مبالغها بتزايد المؤمن لهم، وبالعوائد التي تكسبها من استثمار أموالها على أساس المضاربة مع الشركة. فإن بقي مبلغ بعد دفع التعويضات إلى المؤمن له حسب الشروط، وهو الذي يسمى: الفائض التأميني، فإن جزءاً منه توزعه الشركة على المؤمن لهم حسب اللوائح المنظمة لذلك.

انواع صيغ التأمين التكافلي:

صيغة المال للتأسيس، وذلك اما عن طريق المساهمة او التبرع، ويشترك في الأرباح دون الفائض إن لم يتم استرجاعه إلى حملة الأسهم، و هي الصيغة التي قامت عليها شركة التأمين الإسلامية "السودان" أول شركة تأمين تكافلي في العالم، ورأس المال لهذه الشركة كان الهدف منه الاستجابة للمتطلبات القانونية لإنشاء شركة مساهمة.

تقوم الشركة باستثمار أموال المحفظة على أساس المضاربة الشرعية، تكون هي فيها مضارب، وتكون المحفظة (هيئة المشتركين) رباً المال. وتحدد نسب توزيع الأرباح مع بداية كل عام مالي، وبوسيلة تضمن علم المشتركين بها، حيث تقوم بعض الشركات بالنص صراحة على هذه النسب في وثائقها وهذه الصيغة تعمل بها شركة شيكان للتأمين، و شركة التأمينات المتحدة، وشركة جوبا للتأمين بالسودان. وتاخذ المضاربة الاستثمارية عدة طرق منها:

إدارة العمليات التأمينية، واستثمار أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة. وفي هذه الحالة تقوم الشركة بدور المضارب بينما يقوم المستأمنون بدور صاحب المال ويقتسم الطرفان الأرباح المتحققة من الاستثمارات والفائض الناتج عن عمليات التأمين حسب النسبة المحددة بينهما. وتمارس هذه الصيغة في شركة التكافل الماليزية، والشركة الوطنية للتكافل بماليزيا.

إدارة العمليات التأمينية من قبل الشركة على أساس الوكالة بأجر معلوم، واستثمار المتوفر من أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة. تقوم الشركة بإدارة العمليات التأمينية نيابة عن المشتركين مقابل نسبة مئوية من الأقساط المكتتبه، يتم تحديدها قبيل بداية كل سنة مالية. وتقوم الشركة باستثمار المتوفر من أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة مقابل حصة شائعة من أرباح تلك الاستثمارات يتم تحديدها بصورة نسبة مئوية قبيل بداية كل سنة مالية. ويعتبر الفائض التأميني حقاً خالصاً للمشاركين. وتطبق هذه الصيغة في شركة التأمين الإسلامية في الأردن.

إدارة العمليات التأمينية على أساس الوكالة بغير أجر واستثمار الأموال على أساس المضاربة، حيث تتولى الشركة إدارة العمليات التأمينية نيابة عن المشتركين ولا تحصل على مقابل مالي لإدارة أعمال التأمين ولا تستحق شيئاً من الفائض التأميني الذي يُعاد كله للمستأمنين، وتقوم الشركة باستثمار أموال المساهمين، والمتوفر من أقساط المستأمنين على أساس المضاربة مقابل نسبة مئوية من الأرباح المتحققة، ويجري العمل بهذه الصورة في بعض شركات التأمين في جمهورية السودان التي كانت مسجلة كشركات تأمين تجاري حتى عام 1983 ثم أخضعت لتعمل بمقتضى التأمين التعاوني تمشياً مع أسلمة جميع شركات التأمين في السودان.

إدارة العمليات التأمينية على أساس الوكالة بغير أجر، واستثمار أموال حملة الوثائق على أساس المضاربة، وقيام الشركة باستقطاع جزء معين من حساب حملة الوثائق لدفع نفقات أعمال التأمين والرسوم والضرائب الخاصة بها (أي المصاريف العمومية) وتطبق هذه الصيغة في الشركة القطرية الإسلامية للتأمين.

الطريقة التعاونية البحتة حيث تكون الشركة مملوكة للمستأمنين وتدار العمليات التأمينية من قبلهم، ويقوم المستأمنون أيضاً بدور المضارب بأموال غيرهم من أصحاب صكوك المقارضة التي تصدرها المؤسسة التعاونية. وفي هذه الصيغة يستأثر المستأمنون بأرباح استثمار الأقساط وبالفائض التأميني، بعد دفع المطالبات والمصاريف العمومية. ويجري العمل بهذه الصيغة في جميع شركات التأمين الإسلامية التي أسست لتعمل بمقتضى التأمين التعاوني في جمهورية السودان.

مفهوم إعادة التكافل:

تعرف المعايير الشرعية مفهوم إعادة التكافل (إعادة التأمين الإسلامي)، بأنه اتفاق شركات تأمين نيابة عن صناديق التأمين (التكافل)، التي تديرها وقد تتعرض لخطر معينة علي تالافي جزء من الاخطار الناشئة عن هذه الاخطار، وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين علي اساس الالتزام بالتبرع. ويتكون ذلك من صندوق إعادة

السودان بوصفه رائداً في مجال التأمين التكافلي ويعتبر مثالاً ومرجعياً لعدد من الأسواق الأخرى، إلا أنه لا يزال صغير الحجم نسبياً. وحالياً بلغ عدد الشركات العاملة حالياً في مجال التأمين وإعادة التأمين (15 شركة) منها أربعة عشر شركة تعمل في مجال التأمين وشركة واحدة تعمل في مجال إعادة التأمين. تقوم شركات التأمين بتقديم خدمات التأمين واستثمار الموارد في الشهادات والودائع الاستثمارية بالإضافة للعمل في المجال العقاري.

جدول رقم (1)

شركات التأمين العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين

نوع التأمين المقدم	أسم الشركة	رقم
تأمينات عامة	شركة النيل الأزرق للتأمين	1
تأمينات عامة	شركة البركة للتأمين	2
تأمينات عامة	شركة السلامة للتأمين	3
تأمينات عامة+تأمين التكافل	شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين	4
تأمينات عامة +تأمين التكافل	شركة التأمين الإسلامية	5
تأمينات عامة	شركة جوبا للتأمين	6
تأمينات عامة	شركة التامينات المتحدة	7
تأمينات عامة	شركة سافنا للتأمين	8
تأمينات عامة	شركة التأمينات العامة	9
تأمينات عامة	شركة النيلين للتأمين	10
تأمينات عامة	شركة الشرق الاوسط للتأمين	11
تأمينات عامة	شركة البحر الاحمر للتأمين	12
تأمينات عامة +تأمين التكافل	الشركة الوطنية للتأمين التعاوني	13
إعادة تأمين	شركة إعادة التأمين الوطنية	14
تأمينات عامة	الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين	15

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2010.

إجمالي وصافي أقساط التأمين :

يشمل إجمالي أقساط التأمين جملة المبالغ المدفوعة بواسطة المؤمن لهم لشركات التأمين، بينما يشمل صافي أقساط التأمين صافي المبالغ المدفوعة بواسطة المؤمن لهم بعد خصم شركات التأمين المبالغ التي تم دفعها إلي شركات إعادة التأمين كأقساط تأمين. ويوضح الجدول رقم (2) معدل التغير في أقساط التأمين التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.14 % خلال العام 2010م مقارنة بالعام 2009م، ومعدل تغير صافي أقساط التأمين الذي ارتفع بنسبة 9.1 % خلال العام 2010م مقارنة بالعام 2009م.

تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة (صندوق) يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وأهم طرق إعادة التكافل هي :

إعادة التكافل الانتقائية : وموجبها تقوم شركة التكافل بعرض الخطر المراد إعادة التكافل فيه علي معيد التكافل بصورة منفردة مرفقا بتلخيص جميع المعلومات المتعلقة به، لتمكين المعيد من الحكم عليه بالقبول او عدمه، وتصبح ملزمة بما قبلته.

إعادة التكافل الشاملة : وموجبها تلتزم شركة إعادة التكافل بقبول جميع الأخطار التي تقع في نطاق الاتفاقية المبرمة بينها وبين شركات التكافل.

ويرى بعض خبراء التأمين في السودان أن شركات التأمين التكافلي لا يمكن أن تستمر في أداء خدماتها، إلا إذا أعادت التأمين في شركات إعادة التأمين، وذلك علي حسب شروط إعادة التأمين لدى شركات الإعادة التجارية التي حددتها هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني عندما أنشأ أول شركة للتأمين التكافلي في العالم عام 1979م.

وأهم اهداف شركات إعادة التكافل :

ألا تدفع شركة التأمين التكافلي فائدة على الاحتياطات التي تحتفظ بها.

عدم تدخل شركة التأمين التكافلي في طريقة استثمار شركة إعادة التأمين لأقساط إعادة التأمين المدفوعة لها، وعدم المطالبة بنصيب في عائد استثماراتها، وعدم المسؤولية عن الخسارة التي تتعرض لها.

أن يكون الاتفاق مع شركة إعادة التأمين لأقصر مدة ممكنة، وأن ترجع شركة التأمين التكافلي إلى هيئة الرقابة الشرعية كلما أرادت تجديد الاتفاقية مع شركات إعادة التأمين التجارية.

تطور صناعة التأمين التكافلي في السودان:

ترجع صناعة التأمين في السودان إلى أواخر الأربعينات عندما كانت تعمل بيوت السمسرة والوكالات الأجنبية. هذا وقد تمت العديد من التغييرات الهيكلية في القطاع من خلال تاريخه الطويل. ويعتبر السودان رائد الصناعة التكافلية في العالم، حيث تم تأسيس أول شركة تأمين إسلامية في العالم والسودان عام 1979م وهي (الشركة الإسلامية للتأمين (IIC) التي بادر بإنشاءها بنك فيصل الإسلامي السوداني. تلاها قيام الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إيك) بالمملكة العربية السعودية وبعد ذلك شركة البركة للتأمين الإسلامي ثم انتقلت التجربة إلى دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي حيث تم إنشاء عدد من الشركات و نوافذ إسلامية في شركات تأمين تجارية. وفي عام 1992، تحول كل سوق التأمين السوداني (تأمين مباشر وإعادة تأمين) إلى سوق تكافلي بموجب القانون. وبالرغم من التاريخ الطويل للتأمين في

جدول رقم (2)

إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين خلال الفترة (2010-2008)

(ملايين الجنيهات)

بيان	2008	2009	معدل التغير في العام 2009 (%)	*2010	معدل التغير في العام 2010 (%)
إجمالي الأقساط	606.0	663.7	9.5	664.6	0.14
صافي الأقساط	387.0	436.5	12.9	476.3	9.10

*بيانات أولية.

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي (2010 - 2011).

إجمالي وصافي مطالبات التأمين :

يتمثل إجمالي المطالبات في إجمالي المبالغ المدفوعة بواسطة شركات التأمين المؤمن لهم مقابل التلف، بينما يتمثل صافي المطالبات في صافي المبالغ المدفوعة للمؤمن لهم بعد خصم شركات التأمين مطالباتها علي شركات إعادة التأمين. ويوضح الجدول رقم (3) إرتفاع معدل التغير لإجمالي وصافي المطالبات بنسبة 16.5 % و 5.8 % علي التوالي خلال العام 2010م مقارنة بالعام 2009م.

جدول رقم (3):

إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين خلال الفترة (2010-2008)

(ملايين الجنيهات)

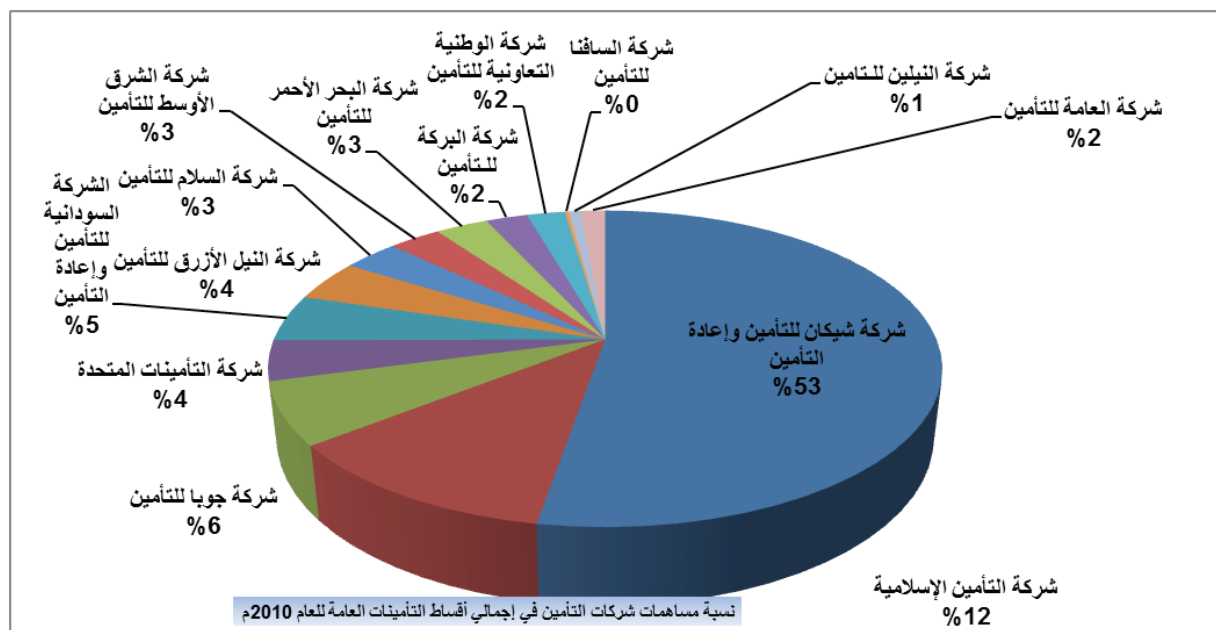
بيان	2008	2009	معدل التغير في العام 2009 (%)	* 2010	معدل التغير في العام 2010 (%)
إجمالي المطالبات	444	393	(11.5)	457.7	16.5
صافي لمطالبات	*228	244	7.01	268.6	5.8

*بيانات أولية

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي (2010-2011)م.

شكل بياني (1):

نسبة مساهمات شركات التأمين في إجمالي أقساط التأمينات العامة للعام 2010م



• تأهيل كوادر فنية فاعلة تستطيع أن تمارس عملية التأمين بدرجة عالية من الكفاءة.

• الاهتمام بخدمات ما بعد البيع وأتباع أحدث الوسائل التي تجعل منها خدمة قادرة على التنافس.

• نلاحظ من الشكل البياني رقم (1) إستحواذ شركة شيكان علي أكثر من نصف السوق بالنسبة لإجمالي أقساط التأمين بنسبة 53 %.

تحديات التأمين الاسلامي (التكافلي) في السودان:

• عدم الرقابة الكامل من قبل البنك المركزي لشركات التأمين، وتقوم بهذا الدور الهيئة العليا للرقابة علي التأمين خاصة، وانها تدرج تحت بند المؤسسات المالية الغير مصرفية، التي من واجب البنوك المركزية في العالم مراعاتها، لأن هذا يضعف من امكانية التحكم في السيولة خاصة وان هذه الشركات تستحوذ علي سيولة عالية كما نلاحظ في الجدول رقم (2) بأن إجمالي أقساط التأمين للعام 2010م وصل إلي مبلغ (664.6 مليون جنيه) مايمثل حوالي 2 % من إجمالي عرض النقود.

• عدم وجود تقارير شهرية أو سنوية تتابع الموقف السيولي لهذه المؤسسات لياساعد البنك المركزي في الإشراف علي إدارة السيولة.

• عدم وجود قاعدة بيانات حديثة ومتكاملة لياساعد علي البحث العلمي بطريقة علمية علي الجوانب المؤثرة علي التأمين التكافلي.

• طريقة توظيف رأس المال في شركات التأمين التكافلي غير جاذبة لرؤوس الأموال الخارجية.

• العمل على رفع الوعي التأميني في المجتمع، حيث ظهرت حالات الاستنزاف الكبيرة من بعض حملة الوثائق في المطالبة بتعويضات مبالغ فيها من شركات التأمين، وامتناع عدد كبير منهم عن تسديد أقساط الوثائق في موعدها، بجانب ضعف الوعي التأميني وغيابه في كثير من الأوساط الرسمية والشعبية والمجتمعية، يضاف إليها وضع مستحقات التأمين لدى الجهات الحكومية في أسفل الأولويات.

• لم تتطور بعض شركات اعادة التأمين محلياً ودولياً، وحتى الآن تنازل عن الاحتفاظ بمايعادل 90 % من جملة الأقساط، وبالتالي هذا يقلل بشكل كبير من اقساط التأمين التي يتلقونها.

• عدم وجود الخبرة في الاكتتاب لأن شركات التأمين لا تزال واجهة لشركات إعادة التأمين والحفاظ على ضمانات الأداء صغيرة جدا.

• عدم الاستقرار الاقتصادي من حيث ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب اسعار الصرف.

اهم المراجع:

- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام (2010،2011)
- Billah, Dr Mohd. Ma'sum, Takaful (Islamic Insurance): An Economic Paradigm, (2000.)
- Brown, W. and Churchill, C., "Micro-Insurance: Providing Insurance to Low-Income Households Part.—a Primer on Insurance Principles and Products," Microenterprise Best Practices Project, (Development Alternatives Inc., Bethesda, MD(1999).
- Brown, W., "Micro insurance Products: Option, Principle, Benefit and Capacity." Microfinance Newsletter, 7 (2000), 6–8. Takaful and poverty alleviation: References and bibliography | 21

أضواء علي.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



اعداد

حسن محجوب الزبير علي

ادارة البحوث والتنمية

في إطار سعي البنك المركزي لتطوير وتنظيم العمل المصرفي بالبلاد يقوم بإصدار المنشورات والتعاميم التي تطور وتحافظ على سلامة الجهاز المصرفي، تم خلال الربع الرابع من العام 2012 إصدار عدد من المنشورات والتعاميم الآتية:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

(1) التعميم الخاص باستيراد عربات (ماركة تاتا) بتاريخ 6 سبتمبر 2012، وذلك وفقاً لخطاب وزارة التجارة بالنمرة وت خ/إستيراد/1/10 الصادر بتاريخ 2012/7/8م، تقرر بموجبه إلغاء الفقرة الخاصة بحظر إستيراد عربات ماركة تاتا والواردة بالبند رقم (29)، والسماح للمصارف بالدخول في أي ترتيبات مصرفية لإستيراد العربات ماركة تاتا على أن يتم التقيد بكافة ضوابط الإستيراد الأخرى الصادرة من بنك السودان المركزي.

(2) المنشور المتعلق بضوابط حسابات النقد الاجنبي رقم (2012/16) بتاريخ 23 سبتمبر 2012، وذلك في اطار سعي البنك المركزي لتبسيط وفهم ضوابط واجراءات فتح وإدارة الحسابات بالنقد الأجنبي بالمصارف التجارية، تقرر أولاً: إلغاء كافة الضوابط والإجراءات المنظمة للحسابات بالنقد الأجنبي والصادرة من البنك المركزي (الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي، الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي والحسابات المقيدة بالعملة المحلية)، ثانياً: على المصارف تصنيف الحسابات بالنقد الأجنبي إلي حسابات مقيمين وحسابات غير مقيمين وفقاً لتعريف المقيم وغير المقيم.

فتح وإدارة الحسابات:

سمح للمصارف بفتح حسابات للمقيمين بالنقد الأجنبي (حسابات جارية، حسابات ادخارية، حسابات استثمارية) لكافة الجهات المقيمة بالسودان عدا الجهات والمؤسسات الحكومية الاتحادية. وتتم تغذية حسابات المقيمين بالنقد الأجنبي بأي مبالغ وبأي وسيلة من وسائل الدفع ومن كل المصادر عدا المبالغ المشتراة من المصارف وشركات الصرافة، ويتم استخدام حسابات المقيمين بالنقد الأجنبي في كافة الأغراض بما فيها السحب النقدي، وغير مسموح بالتحويل لحسابات غير المقيمين. ويتم البيع لصالح بنك السودان المركزي بنسبة 100 % وبسعر صرف المصرف المعلن المنفذ للعملية بالنسبة لحسابات المقيمين للشركات الأجنبية العاملة في مجال تنقيب، واستكشاف واستخراج البترول، وتشديد خطوط الأنابيب والمصافي ومواني

التصدير للبترو، وكذلك الشركات الأجنبية العاملة في مجال تنقيب واستخراج الذهب والمعادن الأخرى، و بالنسبة لحسابات المقيمين التي تخص الشركات و فروع الشركات والمؤسسات وأسماء الأعمال الأجنبية وكافة الجهات الأجنبية الأخرى التي يساهم فيها أجنب بنسبة تزيد عن 10% من رأس مالها يتم البيع لصالح بنك السودان المركزي بنسبة 70% و لصالح المصرف التجاري المعني بنسبة 30% وبسعر صرف المصرف المعلن. كما يسمح للمصارف بفتح حسابات غير مقيمين بالنقد الأجنبي (حسابات جارية، حسابات ادخارية، حسابات استثمارية) بتحويلات من الخارج فقط لكافة الجهات غير المقيمة. ويتم إستخدام حسابات غير المقيمين بالنقد الأجنبي للتحويلات للخارج، السحب النقدي، لأغراض الاستيراد وفق المستندات ونشاط الجهة المعنية، تحويلات لحسابات غير المقيمين الأخرى، تحويلات لحسابات المقيمين، البيع للمصارف، وفي حالة بيع النقد الأجنبي بالخضم من حسابات غير المقيمين التي تخص الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية والطوعية الأجنبية يتم البيع لصالح بنك السودان المركزي بنسبة 70% ولصالح المصرف التجاري المعني بنسبة 30% وبسعر صرف المصرف المعلن. وهناك ضوابط عامة لحسابات المقيمين وغير المقيمين بالنقد الأجنبي تقرر بموجبها يحق لكافة الجهات مقيمة وغير مقيمة بفتح أكثر من حساب بالنقد الأجنبي لدى نفس المصرف أو أي مصرف آخر، لا يسمح لموظفي المصارف بإدارة حسابات العملاء بالوكالة، لا يسمح لأي شخص بإدارة أكثر من حساب واحد بالوكالة إلا بأذن مسبق من مدير عام المصرف ويشترط أن يتم توضيح ذلك في استمارة فتح الحساب، على المصارف الاحتفاظ بسجلات الحسابات لمدة كافية حسب القانون وأن تكون متوفرة لفرق تفتيش بنك السودان المركزي متى ما طُلب ذلك، التقيد بضوابط قانون مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المصارف عدم فتح أي حسابات بالنقد الأجنبي للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة الاتحادية، لا يسمح للمصارف بتحصيل شيكات النقد الأجنبي التي تتجاوز قيمتها مبلغ 100 ألف دولار عبر المقاصة. كما لا يسمح بتحصيل أكثر من شيك واحد صادر من عميل واحد لعميل آخر في نفس اليوم، على المصارف موافاة البنك المركزي - إدارة النقد الأجنبي- براجعة شهرية توضح التحويلات للخارج التي تتم من حسابات المقيمين وغير المقيمين وفقاً للاستمارة المرفقة، على المصارف موافاة البنك المركزي - إدارة النقد الأجنبي- براجعة شهرية توضح حسابات المقيمين وغير المقيمين بالنقد الأجنبي التي يتم فتحها أو قفلها خلال الشهر، يجوز للمصارف - متى ما رأته ذلك ضرورياً- أن تضع التوجيهات والضوابط الداخلية لعمليات فتح وإدارة الحسابات بالنقد الأجنبي إضافة إلى ما هو موضح أعلاه، على ألا تتعارض تلك الضوابط والتوجيهات مع ما هو محدد بواسطة بنك السودان المركزي. وهناك ضوابط خاصة بحسابات المقيمين وغير

المقيمين بالعملة المحلية بالنسبة للجهات والأفراد الأجانب سمح فيها بفتح وإدارة الحسابات بالعملة المحلية للأفراد والجهات الأجنبية المقيمة وغير المقيمة وفقاً للضوابط الصادرة من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي بنك السودان المركزي.

(3) المنشور الخاص بالاستيراد بدون تحويل قيمة (Nil Value) رقم (2012/17) بتاريخ 24 سبتمبر 2012، تمشيا مع سياسات بنك السودان المركزي المتعلقة بضوابط الإستيراد في الأصل تحظر الإستيراد بدون تحويل قيمة تقرر الإستمرار في سياسة حظر الإستيراد بدون تحويل قيمة الا في حدود مبلغ 10,000 يورو (فقط عشرة ألف يورو)، ومعالجة هذه الحالات استثناءً على المصارف استخراج إستمارة (IM) لكافة واردات السلع التي تم استيرادها بدون تحويل قيمة وتاريخ بوليصة شحنها في أو قبل 2012/9/1، على ان يكون آخر موعد لهذه المعالجات 2012/10/15.

(4) المنشور المتعلق بضوابط وإجراءات صادر الذرة لدولة جنوب السودان رقم (2012/18) بتاريخ 15 أكتوبر 2012، بالاشارة الي خطاب وزارة رئاسة مجلس الوزراء بالنمرة: أ ع/م و/ بتاريخ 2012/10/1م، فقد تقرر السماح للمصارف بتكملة الإجراءات المصرفية الخاصة بتصدير الذرة لدولة جنوب السودان، على أن يكون المصدر حاصل على سجل المصدرين ساري المفعول من وزارة التجارة، وأن يتم إعتماد عقود الصادر من وزارة التجارة وفقاً للأسعار التأشيرية المعتمدة لديها، والحصول على رخصة صادر من وزارة التجارة، وأن يتم إستخدام طرق الدفع الآتية: (خطابات إعتدال Letters of Credit، الدفع ضد المستندات Cash Against Documents، الدفع المقدم Advance Payment، الدفع الآجل Deferred Payment)

(5) المنشور الخاص بإستخدامات حصيلة صادر الذهب المنتج بواسطة الشركات العاملة في مجال إنتاج وتصدير الذهب رقم (2012/19) بتاريخ 16 أكتوبر 2012، وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م تعديل لسنة 2003، وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي، سمح للشركات العاملة في مجال إنتاج وتصدير الذهب بفتح حسابات بالنقد الأجنبي في المصارف العاملة بالسودان يتم تغذيتها بحصيلة صادرات الذهب، وان يتم استخدام حصيلة صادرات الذهب في إستيراد إحتياجات التشغيل من قطع غيار ومواد وسلع وخدمات، سداد مرتبات الخبراء الأجانب بالنقد الأجنبي، تحويل أرباح المساهمين الأجانب بالنقد الأجنبي، تمويل مشاريع التوسع الخاصة بالشركات في مجال التعدين، أي تحويلات

أخرى بالنقد الأجنبي للخارج تتعلق بتحقيق أغراض الشركات، أن يتم شراء الرصيد المتبقي لصالح بنك السودان المركزي أو المصرف التجاري المعني وبسعر الصرف الساري في تاريخ عملية الشراء.

(6) المنشور المتعلق بالاستيراد بدون تحويل قيمة (Nil Value) رقم (2012/20) بتاريخ 23 سبتمبر 2012، تقرر بموجبه إلغاء الفقرة رقم (1) الواردة بمنشور إدارة السياسات رقم 2012/17م الصادر بتاريخ 2012/9/24م والإستعاضة عنها بالآتي: أولاً: الإستمرار في حظر الإستيراد بدون تحويل قيمة (Nil Value) عدا لأغراض الإستعمال الشخصي وإسبيرات ماكينات المصانع المستعجلة، العربات للإستعمال الشخصي حيث سمح باستيراد العربات للإستخدام الشخصي بدون تحويل قيمة وفقاً لسياسة وضوابط وزارة التجارة، و لأغراض الإستثمار حيث سمح للمصارف بإستخراج إستثمارات الإستيراد (IM) بدون تحويل قيمة لأغراض الإستثمار، علي ان يتم تقديم شهادة تسجيل من المسجل التجاري العام، وتقديم ترخيص الإستثمار النهائي الممنوح للمشروع من الجهاز القومي للإستثمار، وتقديم كشف بالمعدات والآليات والإحتياجات المراد إستيرادها معتمدة من الجهاز القومي للإستثمار والإدارة العامة للجمارك، وتقديم خطاب الجهاز القومي للإستثمار للإدارة العامة للجمارك بالمعدات والآليات والإحتياجات المراد إستيرادها للمشروع، وللمستثمر الحق في إستجلاب التجهيزات الرأسمالية مجتمعة عند بداية المشروع، أو وفق برنامج ومراحل تنفيذ المشروع المعتمدة بواسطة الجهاز القومي للإستثمار، ويجب أن تكون مستندات الإستيراد (الفواتير ومستندات الشحن وغيرها من المستندات بإسم المشروع الإستثماري المعني).

(7) التعميم الخاص بصادر الثروة الحيوانية بطريقة الدفع المقدم بتاريخ 12 نوفمبر 2012، تقرر بموجبه على المصارف عدم الدخول في أي إجراءات مصرفية خاصة بصادرات الثروة الحيوانية عن طريق الدفع المقدم إلا بعد التأكد من وصول التحويل الخاص بحصيلة الصادر من الخارج وبموجب رسالة التحويل (Swift Message)، ويجب أن يكون غرض التحويل الموضح في رسالة (Swift) سداد حصيلة صادر ثروة حيوانية (حية أو ذبيح)، وعلى البنك التجاري مراجعة المستندات المتعلقة بعملية الصادر (الكمية، العدد، الأوزان والأسعار للوحدة)، وأن يقوم البنك بإرسال رسالة التحويل (Swift Message) لسطات الجمارك (Online) عبر نظام الربط الشبكي الخاص بتداول استثمارات الصادر والإستيراد إلكترونياً، والإلتزام بعدم تجزئة إستمارة (EX) وذلك بأن يتم إجراء الشحن الجزئي بإصدار استمارة صادر منفصلة لكل شحنة على حدة.

(8) المنشور المتعلق بصادر الذرة رقم (2012/21) بتاريخ 9 ديسمبر 2012، وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م تعديل لسنة 2003 وبالإشارة الي خطاب السيد/ وزير التجارة بالنمرة: و ت/م و / 1/4-7 بتاريخ 2012/11/20م بخصوص رفع الحظر عن تصدير الذرة تقرر إلغاء خطاب بنك السودان المركزي الصادر من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي بتاريخ 5/ديسمبر 2011م والخاص بإيقاف تصدير الذرة، والسماح للمصارف بتكملة الإجراءات المصرفية الخاصة بتصدير الذرة للخارج وفقاً للضوابط المنظمة لعمليات الصادر الصادر من بنك السودان المركزي.

(ب) تعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1- التعميم الخاص بتمويل أعضاء مجالس إدارات المصارف بتاريخ 15 أكتوبر 2012، وذلك في إطار المراجعات الخاصة بشروط وضوابط تمويل أعضاء مجالس إدارات المصارف، تقرر اجراء تعديل على نسب التمويل الذي يُمنح لأعضاء مجالس إدارات المصارف حيث سمح للمصارف بتقديم تمويل لأعضاء مجالس الإدارات ومجموعاتها الائتمانية بما لايتجاوز نسبة 50 % من رأس المال والاحتياطيات لأي مصرف، على أن تتضمن تلك النسبة التمويل المباشر وغير المباشر بينما لا يتجاوز نسبة 25 % لكل، وتظل بقية أسس وضوابط منح التمويل لأعضاء مجالس الإدارات الواردة بالمنشورين رقم (2009/18) بتاريخ 8/2/2009م وبالرقم (2012/9) بتاريخ 2012/1/15م سارية وملزمة.

2- التعميم المتعلق بتكملة الاجراءات المصرفية الخاصة بتصدير الذرة لدولة جنوب السودان بتاريخ 7 نوفمبر 2012، بالإشارة إلى التعميم الصادر من بنك السودان المركزي بتاريخ 2012/1/5م والي التوجيه الصادر من وزارة رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2012/10/15م وكذلك المنشور الصادر عن ادارة السياسات بالرقم (2012/18) بتاريخ 2012/10/15م، تقرر السماح للمصارف بتكملة الاجراءات المصرفية المتعلقة بصادر الذرة لدولة جنوب السودان فقط، مع الإلتزام بكافة الضوابط الواردة في منشور ادارة السياسات.

2- التعميم الخاص بتمويل مزارعي مشروع الجزيرة للموسم الشتوي 2012م - 2013م بتاريخ 13 نوفمبر 2012، وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي لإنجاح الموسم الشتوي لعام 2012-2013، تقرر السماح للمصارف بتقديم التمويل لمزارعي مشروع الجزيرة بالضمان الشخصي في حدود 25,000 جنيهه (فقط خمسة وعشرون ألف جنيهه سوداني) وذلك للموسم الشتوي 2012م-2013م.

3- التعميم المتعلق بتمويل الذرة بتاريخ 25 نوفمبر 2012، سمح بموجبه للمصارف بتمويل الذرة بغرض التجارة المحلية.



ندوات
ومؤتمرات



رصد ومتابعة

الحسين إسماعيل حسين بدري

ادارة البحوث والتنمية

تقرير المؤتمر العالمي لمناقشة إنتاج وتسويق الحبوب الزيتية (السمسم، الفول السوداني، زهرة الشمس)

في إطار إهتمام الدولة بتنافسية الصادرات غير البترولية وبرعاية السيد / النائب الأول لرئيس الجمهورية نظم إتحاد الغرف التجارية شعبة المصدرين المؤتمر العالمي الأول لمناقشة إنتاج وتسويق الحبوب الزيتية في الرابع والعشرون من نوفمبر 2012م بفندق كورينثيا بالخرطوم وذلك بمشاركة بعض الدول المنافسة والمنتجة للحبوب الزيتية في العالم خاصة (الصين، الهند، إثيوبيا) لتقديم اوراق عمل عن تجاربها في مجال الإنتاج والتسويق.

تحدث في الجلسة الافتتاحية السيد/ وجدي ميرغني - رئيس شعبة المصدرين- حيث شكر الحضور ومن ثم تناول التحديات والعقبات التي تقف امام صادر الحبوب الزيتية في السودان. وقد أكد ان السبب الرئيسي لتراجع حجم الصادر هو تراجع الانتاجية. وقام بتحليل وضع السوق العالمي من حيث الكميات المنتجة عالميا ومحليا. والقي الضوء علي البرامج الحالية لتطوير صادر السمسم وفتح إعتماد الفول خاصة ان التوقعات تشير الي تحسن الإنتاجية خلال هذا العام خاصة السمسم، حيث بلغت تقديرات قيمة الصادر المتوقعة حوالي 400 مليون دولار.

وأيضاً خاطب الجلسة الافتتاحية السيد/عبد الرحمن ضرار - وزير الدولة بوزارة المالية - وأكد إلتزام الدولة بتنفيذ مقررات المؤتمر حتي تسهم إيجاباً في تنمية هذا القطاع وأكد علي عدم فرض اي رسوم أو ضرائب علي الحبوب الزيتية، مشيراً الي تأهيل السكة حديد ومعالجة المشكلات الإدارية في الموانئ والسفن والجمارك لتشجيع وتسهيل عمليات الصادر. واختتم حديثه بدعوة المشاركين في المؤتمر للحضور والمشاركة في فعاليات الملتقي الاقتصادي الاول الذي تنظمه وزارة المالية الإتحادية بهدف الخروج بتوصيات تستهدي بها الدولة في بناء خطتها الاستراتيجية.

وفي ذات السياق تحدث السيد /عبد الوهاب محمد عثمان - وزير الصناعة - وأكد حرص الوزارة علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من زيوت الطعام النباتية وتحقيق فائض للصادر. ووصف مشاركة السودان في الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية بالأمم المتحدة بالناجحة، وأشار إلي أن النقاش بالدورة تركز علي إنتاج الطاقة البديلة في دول جنوب العالم وضرورة الإستفادة منها، مبينا الي ان السودان إتفق مع منظمة اليونيدو علي قيام مؤتمر للإستثمار الصناعي بالسودان في منتصف العام المقبل، وكل هذه تعتبر محفزات علي الإستفادة من الانتاج الزراعي بتصنيعه ومن ثم تصديره.

وأيضاً تحدث السيد/ يوسف أحمد يوسف - رئيس إتحاد الغرف التجارية وأشار إلي أن الإتحاد يقوم بتغطية الانشطة التجارية حيث بدأ بثلاثة غرف والآن ارتفعت إلى ستة غرف تضم كل واحدة منها عدد من الشعب المتخصصة، كما يتم الآن تشييد مبني جديد للإتحاد سيكون به مقر سوق الخرطوم للاوراق المالية. وقد إقترح في نهاية حديثه بان تقدم الدولة حوافز تشجيعية للمصدرين والمزارعين في شكل دعم مباشر أو غير مباشر وتكوين رابطة للمصدرين علي الصعيد الإفريقي.

واوضح أن تذبذب اسعار الصرف لا يساعد علي ثبات الأسعار، وبالتالي يرتفع معدل التضخم ويؤثر ذلك علي عملية الأنتاج والتصدير. ووضح أن هناك تفضيل للانتاج النيجيري في الاسواق نظرا لقله سعره مقارنة بالدول المنتجة الأخرى. وفي ختام حديثه اكد بأن الاسعار هي أقل من من ماهي مطلوب مقارنة بالطلب العالمي المتصاعد واكد علي ضرورة التنسيق بين الدول المصدرة وذلك للتحكم في السوق العالمي.

قدم الورقة الثانية من الجلسة الاولى السيد (Jack Zuang) من الصين وركز علي إنتاج الفول السوداني في الصين للعام (2012-2013م) واكد علي أن الصين مازال الاولى من حيث الإنتاج، ومن ثم تحدث عن الصادرات والواردات لدولة الصين حسب الدول خلال العام 2012 م حتي سبتمبر، ووضح ان حجم الاستهلاك المحلي وتجارة الحدود للدول المتاخمة لها مثل مانيمار وفيتنام كبير، وان تجارة الحدود تختلف من حيث النوعية والخيارات وهي اقل جمركيا وان هناك شركات تعمل علي الموائئ الحدودية وتحصل علي القيمة المضافة كاملة.

قدم السيد (Haile Berhe) رئيس غرفة المصدرين بدولة اثيوبيا الورقة الثالثة والتي تركز علي إنتاج وتصدير الحبوب الزيتية الأثيوبية من حيث أنواعها ونوعيتها. وأكد ان النوعية الجيدة لصادرات السمسم ساهمت في إرتفاع الرقعة المزروعة والانتاج والإنتاجية خلال الأعوام السابقة مما جعله يتربع علي مقدمة الصادرات المحلية من الحبوب الزيتية للموسم 2011-2012م. وأوضح من خلال تحليله لترتيب الدول المصدرة للسمسم عالميا حسب نسبة مساهمتها كما يلي: (الهند 31%، إثيوبيا 20 %، نيجريا 11%، السودان 9%، تنزانيا 6%) من حجم الانتاج العالمي. وتقوم أثيوبيا بتحليل الاسعار بصورة شهرية ويعملون علي البحث عن التاريخ المناسب لوضع البذور ونوعيتها لزيادة الانتاجية. وفي نهاية حديثه قدم الدعوة للمشاركة في المؤتمر العالمي الثاني للحبوب الزيتية بأثيوبيا خلال الفترة 28-29 نوفمبر 2012م بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا.

اما في الورقة الرابعة من الجلسة الأولى فقدمها السيد (Jagan Gonpinath) مدير شركة (OLAM) فرع دبي التي يقع مركزها في سنغافورة وتتركز في 65 دولة وتعمل في تسويق 20 من انواع السلع الزراعية ومن بينها السمسم. أشارت الورقة إلي إتجاهات الإنتاج والإستهلاك العالمي للسمسم حيث أن الإنتاج أصبح يتركز في إفريقيا وان الإستهلاك اصبح يتركز في الصين. وتحدث عن إرتفاع التكلفة في أمريكا الوسطي جعل الإنتاج يتحول إلي إثيوبيا، كما أن تكلفة العمالة في إفريقيا عالية مما يؤثر سلبا علي القدرة التنافسية طويلة الأجل. وتحدث عن أسواق جديده للسمسم الأفريقية حيث قام بتحليل الإستهلاك في الشرق الأوسط وأوضح الميزة النسبية لأثيوبيا والسودان.

ومن ثم تطرق للإقتصاد العالمي وشكل العلاقات السياسية والدولية والالزمة المالية لدول اليورو وأثرها علي اسواق الحبوب والاسعار العالمية. وتوقع إرتفاع صادرات كل من إثيوبيا والسودان في المستقبل القريب. أما الجلسة الثانية فقد قسمت لمحورين، في المحور الاول قدمت ورقتان

وخطب السيد / سعود البرير - رئيس إتحاد أصحاب العمل - الجلسة الإفتتاحية حيث رحب بالمشاركين وخاصة من خارج السودان وأشار إلي إستضافة السودان منتدي الأمن الغذائي العربي وصحة وسلامة الغذاء، وذلك في شهر مايو من العام المقبل بعد موافقة إدارة الإتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دورته الاخيرة التي إنعقدت بالإسكندرية في خلال الفترة 19 - 20 نوفمبر 2012م، وسيقام بمشاركة كل من إتحادات وغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، وبنك الإستثمار الاوربي، وبنك التنمية الاسلامي -جدة، وإتحاد المصارف العربية، إلي جانب حضور ومشاركة كبار رجال الأعمال والمستثمرين والإقتصاديين. وأشار الي ان هذا المؤتمر ينعقد والعالم يشهد أزمات تتعلق بقضايا الأمن الغذائي العالمي في العديد من الدول، كما تشهد أسواق الحبوب الزيتية تحولات جذرية تراجعت فيها مساهمة السودان في تلك الأسواق بصورة كبيرة بعد ان كان علي قمة الدول المنتجة والمصدرة لها رغم توفر الإمكانيات الطبيعية التي تجعله في الصدارة.

وأيضاً تحدث السيد / فضل عبد الله فضل - وزير الدولة بوزارة التجارة - حيث أشار الي إهتمام وزارته بمعالجة قضايا التسويق للصادرات، وأكد علي تبني وزارته توصيات المؤتمر ووصف إنعقاد المؤتمر بالفرصة الطيبة لترتيب الأولويات وإعادة السودان إلي مكانه في مقدمة الدول النتجة والمصدرة للحبوب الزيتية.

أوراق المؤتمر :

تم تقديم عشرة اوراق عمل من خلال جلستين حيث تضمنت الجلسة الاولى أربعة اوراق عمل تناولت تجارب كل من الهند والصين وإثيوبيا ودول شرق وغرب إفريقيا، أما الجلسة الثانية فقد قدمت فيها ستة اوراق عمل تم تقسيمها الي جزئين، الجزء الأول قدمت خلاله ورقتي عمل عن تحليل السوق العالمي، أما الجزء الثاني فقدمت أربعة أوراق عمل عن أنتاج وتسويق الحبوب الزيتية بالسودان.

وقد بدأت الجلسة الأولى بورقة سيناريوهات حبوب السمسم لموسم (2012-2013) قدمها السيد (NLIESH VIRA) مدير مجموعة شركات (Muji Deveshi) الهندية، وقد هنا السودان علي تنظيم المؤتمر الأول لمناقشة الحبوب الزيتية، ومن ثم إستعرض ورقته بتحليل العرض والطلب العالمي للسمسم، حيث بين ترتيب الدول المنتجة للحبوب الزيتية عالمياً وأن الهند تحتل حالياً المركز الخامس بمباعدال 35.1 % من الإنتاج العالمي، وتعرض لأهمية ان يستغل السودان الطلب العالي من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا.

واستعرض التطور خلال العامين الماضيين والتوقعات للموسم 2012-2013 حيث أن ادني الأسعار في مايو /يونيو 2012 حوالي 1300 \$، وأن الدول المتنافسة في التصدير هي (الهند، إثيوبيا، نيجريا، السودان) وذلك حسب البيانات المتوفرة حتي تاريخ المؤتمر. ووضح ان النوعية الجيدة للسمسم المنتج في الهند ودول غرب افريقيا تساهم في جذب الطلب الصيني المتنامي بجانب محاصيل كل من موزمبيق وتنزانيا.

الاخيرة للأسباب التالية :

1 - التوسع في زراعة الذرة والقمح بالمناطق المطرية بدلاً من الفول السوداني.

2 - عدم الإستقرار في الطلب العالمي وتذبذب الاسعار العالمية.

3 - نوعية البذور التي تزرع في الأراضي المطرية.

ومن ثم تعرض الي بيئة الفول السوداني بشقية التقليدي والمطري وإلي الظروف المحيطة به وخاصة الإجتماعية والإقتصادية وانواع الفول المنتجة والمناطق التي يزرع فيها، وإلي المزايدات التي تقام في الأبيض بولاية شمال كردفان وأسعاره في الولايات المختلفة خاصة وأنه يشكل نسبة كبيرة من الإستهلاك المحلي.

وفي رؤيته المستقبلية أكد علي ضرورة :

1 - التوسع الأفقي والراسي.

2 - إستخدام الملكية الزراعية.

3 - رفع كفاءة الإرشاد الزراعي.

4 - زيادة العرض من زيت الفول.

5 - مراعاة إستراتيجية تنمية الصادرات.

وقدم البروفيسير/ مأمون ضو البيت الورقة الثالثة عن زهرة عباد الشمس، وأوضح بأنه قدم للمرة الأولى عباد الشمس إلى السودان في مؤتمرات البحوث من هيئة البحوث الزراعية (ARC) في أوائل عام 1960. أعمال البحث بدأت في محطة بحوث الجزيرة في ود مدني ومحطة بحوث كنانة. ويزرع عباد الشمس في عدد من أنواع التربة والنظم الزراعية وهو لديه قابلية للتأقلم علي الظروف البيئية، وبالتالي يمكن استخدام هذه الخاصية الفريدة لصياغة قاعدة الانتاج واسعة وقوية في السودان. وذكر ان اهم مشاكل زراعة عباد الشمس هي التذبذب في المساحات المزروعة والإنتاج وغياب خطوط الإنتاج، وانخفاض غلة المحاصيل بسبب سوء إدارة المحصول والمعرفة الضئيلة بخصائص الإنتاج والقيود الإنتاجية وضعف التمويل وتوافر الائتمان وضعف الروابط بين أصحاب المصلحة. وأكد في توصيات الورقة بأن هناك حاجة ماسة لبناء مجموعة تنظيمية من المشاركين لوضع استراتيجيات وسياسات وخطط إنتاج عباد الشمس من تمويل وتسويق وتصنيع، وذلك للاستفادة من الموارد المتاحة السودانية وتلبية الطلب المتزايد على عباد الشمس والمساهمة في الاقتصاد الوطني، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي لأنشطة البحوث التطبيقية.

وفي الختام قدم وزير المالية بولاية شمال دارفور د. عبده داؤود مصطفى الورقة الرابعة التي تناولت الحبوب الزيتية في ولايات دارفور حيث إستعرض إمكانيات الولاية والآفاق المستقبلية لها.

وتخلل الملتقي العديد من المناقشات من الحضور حول تجارب الدول المنافسة في السوق والتحديات التي تحيط بصادرات السودان من الحبوب الزيتية واتفق علي رفع توصيات المؤتمر من الاوراق والنقاش للجهات المختصة لاتخاذ القرارات المناسبة.

عن السوق العالمية، ففي الورقة الأولى تحدث السيد (P.G. Phillipas) من شركة HUYTON التابعة لمجموعة (WC) الأثيوبية عن اهمية المؤتمر وخاصة الأوراق المقدمة عن السمسم كما قامت الصين في العام 2005م بعقد اول مؤتمر عالمي للسمسم حيث قامت الهند بتوسيع إنتاجها من الحبوب الزيتية ودخول السمسم كواحد من الصادرات والسودان يحاول إعادة تنظيم نفسه والتركيز في تطوير صادراته من الحبوب الزيتية. وتحليل مختصر للطلب والعرض العالمي بنظرة مشتركة ما بين السودان وإثيوبيا كمجموعة والدول الاخري كمجموعة ثانية. واكد علي ان الطلب العالمي سيرتفع بحوالي 40 % خلال السنوات القادمة. وبما ان السمسم لايزال سلعة الرجل الفقير حيث قامت الدول التي توسعت اقتصادياتها بالإستغناء عن زراعة البذور وربما يكون ذلك دليلا على النمو الإقتصادي. وتحدث عن التحديات التي تواجه الإنتاج والانتاجية في السودان وإثيوبيا وطالب بان تكون هناك رؤية مشتركة فيما بين السودان وإثيوبيا للتحكم في السوق العالمي لان النمو في الاسعار لايزال بطيئا مقارنة بالطلب المتنامي عليه. وفي الورقة الثانية تحدث الخبير الدكتور (Elent Gabre -Madhin) من دولة إثيوبيا عن إستفادة دولة أثيوبيا من عائد صادرات السمسم في الإقتصاد الوطني.

اما في المحور الثاني من الجلسة الثانية، فقد قدمت 4 أوراق عن السودان، قدم الورقة الأولى السيد / وجدي ميرغني - رئيس شعبة المصدرين عن التحديات الحالية للزراعة في السودان وتحدث عن الإنتاج والإنتاجية والتي أصبحت ضعيفة ولاترتقي لحجم المساحة المزروعة مع إرتفاع الإستهلاك المحلي وذلك بالرغم من ان السودان يمثل حوالي 405 من الاراضي المزروعة في إفريقيا و 80 % من الوطن العربي.

وقام بتحليل حجم انتاجية ارض السودان المزروعة مقارنة بدول العالم والتي توضح ان ترتيب السودان هو السابع من حيث كفاءة انتاجية الارض. وتحدث عن إنتاجية هذا الموسم حيث وصفها بالمباشرة جدا وقام بتوضيح الإنتاجية حسب كل ولاية والانواع التي تزرع وذكر ان السمسم ينظف في المدن الكبيرة وميناء بورتسودان ويعبأ في جوانات عبوة 50 كيلو جرام. وعدد اهم المشاكل التي تواجه الانتاجية وهي تشمل إرتفاع التكلفة وعدم توفر العمالة و المخاطر العالية و التأثير السلبي للمضاربات وعدم تطور البحوث الزراعية.

واكد ان اغلب المصدرين هم عبارة عن شركات تجارية، وبنوك، أو شركات شبه حكومية وتحدث ان اكبر الدول المستوردة هي الصين.

وفي الورقة الثانية والأخيرة قدم البروفيسور عبد الرحمن خضر عثمان -مدير مركز أبحاث الاراضي الجافة - إدارة البحوث الزراعية عن الفول السوداني بالنظرة الي الماضي والحاضر والمستقبل ووضح أن أكبر دول مصدرة للفول هي الصين 41 % تليها الهند 24 % ومن بعدها الولايات المتحدة 6 % وبعض دول شبه الصحراء 8 %.

وتعزى مشاكل ضعف الإنتاج والإنتاجية للفول السوداني خلال السنوات

مفهوم الأسواق المالية



أضواء
على

يعرف سوق المال بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأسهم والأوراق والسندات بهدف الحصول على عائد. ويتكون من السوق الأولى والثانوي، ويختلف سوق المال عن سوق النقد، و الذي يتم فيه تداول الصكوك في المدى القصير وتشمل، أدوات سوق النقد حساب البنوك وخاصة شهادات الإيداع والقروض بين البنوك والأوراق التجارية وسندات الخزنة.

وتختلف أسواق المال عن أسواق النقد في إمكانية الحصول من خلالها الحصول على التمويل أو القروض قصيرة الأجل، بينما الأسواق المالية يمكن عبرها الحصول على التمويل أو القروض طويلة الأجل، والذي يتوقع استرداده خلال فترة تتراوح بين عام إلى عشرة أعوام. فمثلاً عندما ترغب شركة في الحصول على موارد مالية إضافية طويلة الأجل تقوم بإصدار سندات أو أسهم. وتطلب الشركة من إحدى بنوك الاستثمار للعمل كوسيط بينهما وبين المستثمرين لشراء الأسهم أو السندات. ويمكن المتاجرة بيعاً وشراءً في السندات أو الأوراق الحكومية في السوق الثانوي عندما يرغب المستثمرين في استرجاع مواردهم. ويعرف السوق التي تعرض فيه السندات أو الأسهم للبيع بسوق الأوراق المالية. ولهذا السوق قواعد فنية وقانونية تحكم الأداء وكيفية إختيار الأوراق أو الأسهم. ويشار إلى مستوى سوق الأسهم بالنقطة، ويتم جمع نقاط الخسارة أو الربح بما يسمى بسعر الإغلاق للسوق في اليوم المعني. ويتم إختيار الأسهم بناءً على التحليل الفني لتطور الأسعار الحالية والتاريخية باستخدام الرسوم البيانية لتحديد التوقيت المناسب للشراء،



إعداد

محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة - البحوث والتنمية

في تنشيط أعمال السوق، حيث يقوم بتسويق الأوراق المالية للمستثمرين، وذلك ببيع الأوراق المالية وطرحها للبيع في السوق أي يقوم بدور الوسيط بين سوق الأوراق المالية والمستثمرين.

ومن أهداف السوق المساهمة في توفير التمويل التنموي من خلال تطوير الصناعة المالية في السودان، وذلك بنشر الوعي المالي والإدخاري والاستفادة من فرص الاستثمار المحلية والإقليمية. وليؤدي السوق دوره بصورة مثلى بدء العمل في تطويره بتطبيق نظام التداول الإلكتروني، وذلك بهدف تقليل التكلفة وتسريع إنجاز العمليات المختلفة. وتتم رقابة السوق حالياً من قبل مجلس الإدارة، وهناك مقترح بأن يتم تكوين هيئة أسواق المال لتقوم بعملية الأشراف والرقابة.

هذا ويوضح أداء مؤشرات السوق إلى تطور عملياته في مجال تداول الأسهم والأوراق المالية في السوق الثانوية، حيث يبين ذلك الدور الذي يقوم به السوق في إستقطاب الموارد ومساهمته في توفير التمويل للشركات والمؤسسات الخاصة، بالإضافة لدوره في توفير الموارد لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة.

المراجع:

- 1 - د. حسني على خريوش و د. عبد المعطي رضاء أرشيد ومحفوظ أحمد جودة - الأسواق المالية - مفاهيم وتطبيقات الجامعية الهاشمية - عمان - الأردن 1998م.
- 2 - عبد الله الحسن محمد وآخرين - سوق الأوراق المالية في السودان - النشأة والتطور والرؤى المستقبلية، بنك السودان المركزي 2011م.
- 3 - قراءات مختلفة حول الموضوع من المصادر المتوفرة على الشبكة العالمية للإنترنت.

أو البيع، أو الاحتفاظ بالأسهم، وأيضاً يتم تحليل القوائم المالية للشركات بهدف الوصول للقيمة الحقيقية للأسهم. وبصور عامة يمكن تلخيص أهم وظائف الأسواق المالية في الآتي:

- تشجيع الإدخار بتوجيه الفوائض المالية لصغار المستثمرين لشراء الأوراق المالية، أو الأسهم بغرض تحسين دخولهم وبالتالي رفع مستواهم المعيشي.

- توفير الموارد المالية قصيرة ومتوسطة الأجل للشركات أو المؤسسات التي تواجهه نقص أو إنخفاض في مواردها المالية.

- المساهمة في توفير التمويل للمشاريع التنموية الحكومية عن طريق طرح الأوراق أو السندات الحكومية للجمهور أو البنوك.

- وتعتبر أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالشركات مؤشر لمتابعة الأداء.

ويرى البعض أن لسوق الأوراق المالية بعض السلبيات تتمثل في تحويل الموارد المالية من القطاع الحقيقي للقطاع المالي بهدف تحقيق الأرباح، حيث يؤثر ذلك سلباً على النشاطات في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، وأيضاً تشير التجارب إلى أن ارتفاع العائد على الأوراق المالية يؤدي لارتفاع الطلب وبالتالي ضخ سيولة إضافية في السوق، وبعد ذلك يحدث تخوف أو عدم يقينية فيما يتعلق باستمرارية ارتفاع العائد الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض الطلب وارتفاع العرض وانخفاض أسعار الأوراق المالية ومن ثم العائد وظهور مؤشر لحدوث أزمة في الأسواق المالية.

ولتقوم أسواق رأس المال بدورها المالي والتنموي بصورة مثلى وتفاذي حدوث الأزمات وتخفيض أثارها السالبة، لا بد من وجود إشراف جهة رقابية للتأكد من سلامة المعاملات المختلفة في الأسواق الفرعية. وتشير التجارب في الدول المقدمة والنامية إلى تعدد صور الرقابة. ويلاحظ وجود هيئة مستقلة في بعض الدول وفي البعض الآخر يقوم البنك المركزي بعملية الأشراف على الأسواق المالية بجانب الرقابة على الجهاز المصرفي.

وبالنسبة لسوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان، فقد بدء العمل في العام 1994م وصدر القانون الذي يوضح أهدافه وينظم أعماله. وفي العام 1997م تم إنشاء بنك الاستثمار المالي للمساهمة



قرأت
لك



إعداد

د. مجدي الأمين نورين

كتاب : التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل

هدف الكاتب الى التعريف بمدى تماش تجربة السودان الرائدة في إنشاء بنوك اسلامية تعمل وفقاً للشريعة الاسلامية من حيث أطرها القانونية والمصرفية والاستثمارية، مع التركيز على صيغ التمويل الأكثر ممارسة والقطاعات الأوفر حظاً في التمويل، ومدى مساهمتها في استغلال موارد البلاد ومحاربة الفقر بتمويل الزراعة والأعمال الصغيرة والتجارة، وكذلك استجلاب التقنيات الحديثة.

حاول الكاتب في الفصل الأول التعريف بمفاهيم التمويل والمخاطر، وقد فرق في الجزء الأول بين التمويل والإئتمان، حيث ذكر أنه لم يعد التمويل يهتم ويركز على الاحتياجات المالية فقط، وإنما امتد إلى النظام المالي ككل بجانب الحصول على الأموال وإدارتها، فقد أصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة شملت التنظيم والتخطيط المالي، السيولة النقدية، الاستثمار طويل الأجل، مصادر الحصول على الأموال، المؤسسات المالية والأسواق المالية والأساليب الفنية للحصول على الأموال وغيرها. أي أن مفهوم التمويل لم يعد وصفاً لاساليب الحصول على الأموال بقدر ما هو علم اتخاذ القرارات والأدوات كطريق لنجاح المؤسسات، من جانب آخر تطورت مفاهيم الإئتمان مع التقدم والتطور التكنولوجي والاختراعات المتعددة بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل الإئتمان العيني بدلاً من الإئتمان النقدي فشمّل الأجهزة والمعدات للمشاريع المختلفة وفق أساليب الأقساط الطويلة، والإئتمان يعتبر علاقة مديونية بين مقرض ومقترض، ويتم ذلك خلال عقد يحدد التزامات كل طرف تجاه الآخر والشروط المتفق عليها، ونوع ومقدار الضمانات المقدمة من المقترض للمقرض وفاءً للدين.

وأيضاً تناول الكاتب أهم ما يميز اساليب التمويل الاسلامي عن غيره، حيث أشار الى ارتباط التمويل بنتيجة الأعمال «ريح وخسارة» لأن الاسلام يسعى لربط العديد من المعاني المتعلقة بالمكونات المالية الأخرى بإجاز ضرورة تحريك المال وتداوله لاستخراج واستنباط العديد من المؤشرات

التي تتكون من خلال الشكل المتجدد من المال ومن ثم الانتفاع به، لذلك توجد انماط الصيغ المختلفة فيما يخص المال وتحريكه شملت مساحة شاسعة ولم تختصر على موقف واحد أو تصرف واحد فيلاحظ أن مفاهيم الصيغ المستنبطة والمستخدمة تشكلت في دائرة مستعة ومستديمة ومتجددة وفق معايير واضحة. وأشار الكاتب إلى أن المصارف الاسلامية برزت إلى الساحة وساهمت جهود كثيرة في اتمام وبناء النموذج المصرفي الاسلامى. تحدث الكاتب في نهاية الفصل عن المخاطر، حيث ذكر أن هناك العديد من المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية، وتؤثر على موقف المؤسسة في الوصول إلى المردود المستهدف وأيضاً على بناء المؤسسة الداخلى وهي تنقسم إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، كما ذكر ان المخاطر المصرفية تتركز في المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الصرف، مخاطر اسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق. ونسبة للاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، تتميز مخاطر التمويل الاسلامى بما يعرف بمخاطر الصيغ الاسلامية ويمكن تحليل وتصنيف مصادرها لتمثل في مخاطر الصيغ، مخاطر البنك، مخاطر طرق التعامل ومخاطر طبيعية أو بيئية.

تناول الكاتب في الفصل الثانى تطور تطبيقات التمويل الاسلامى في السودان، وأشار إلى ان البنوك قبل الاستقلال كانت كلها مملوكة للاجانب وظهرت بعد الاستقلال البنوك الوطنية التي كانت تتعامل بالربا، وتم قيام أول بنك إسلامي في السودان عام 1977 وهو بنك فيصل الاسلامي، ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الاسلامية حتى تم في العام 1984 اسلمة النظام المصرفي في السودان، وفي عام 1990 تم اعتماد التمويل الاسلامى في كافة المعاملات بالجهاز المصرفي، وصدرت العديد من السياسات والإجراءات، ومن ثم تم الزام كل المصارف بالعمل وفق الموجهات الاسلامية والتي كان أهمها :

1. الغاء كافة اشكال السقوف الائتمانية الكلية للبنوك.
2. تفعيل آلية الاحتياطي النقدي القانوني كوسيلة اساسية لاغراض السياسة النقدية.
3. تفعيل التمويل عن طريق المحافظ.

وقد مثلت هيئة الرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية محورا أساسيا في اكمال وانفاذ اسلام الجهاز المصرفي، ولقد جاءت هذه الهيئة امتداداً لهيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الاسلامى،

حيث تم تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات في عام 1992 بموجب قرار وزارى.

عدّد الكاتب في الفصل الثالث أنواع كثيرة من المخاطر الخارجية للتمويل الاسلامى في السودان والتحديات السياسية والاقتصادية التي اعاققت الإلتزام التام بتطبيق القواعد الاسلامية منها مخاطر العائد التعويضى، مخاطر القرض الربوى التي تمت اجازة التعامل به، مخاطر النظام المصرفي المزدوج ومخاطر التضارب في السياسات الاقتصادية الكلية، كذلك اشكاليات بيع الأموال المرهونة وطول اجراءات التقاضى، كما تناول الكاتب المخاطر الداخلية للتمويل الاسلامى في السودان، والتي شملت مخاطر عدم الإلتزام بالسياسات واللوائح، وضعف قدرات الجهاز المصرفي، المتمثلة في ضعف رؤوس أموالها والخسائر المتركمة وضعف الكادر البشرى، تحكم مجالس الإدارات في العمل التنفيذي داخل هياكل المصارف، مخاطر الديون المتعثرة والانفلات الزمنى، مخاطر التركيز على صيغة المربحة والمخاطر التي تكتنف التمويل بصيغة السلم (الاسعار، الشيل والمخاطر الطبيعية). أما في الفصل الخامس، فقد اشار الكاتب إلى جملة من التحولات التي تركزأهمها في الآتي:

- تغيير مفهوم الموظف المصرفي ليصبح موظفاً شاملاً له المقدرة على التعامل في ظروف متغيرة ومتجددة.
- تكثيف التدريب المستمر للكوادر العاملة.
- اكتشاف التجاوزات في وقت مبكر وتحديد المعالجات المباشرة.
- الإلتزام بالدمج المصرفي وتكوين المجموعات بصورة الزامية.
- ان تزود مجالس إدارات المصارف بالقدرات والكفاءات المصرفية والاقتصادية وتحديد عدد الاسهم التي يحق للعضو امتلاكها.
- فصل استخدامات الودائع الجارية عن ودائع الاستثمار حتى يمكن قياس العائد الفعلى لكل نشاط والموازنة بين المطلوب من السيولة والمتاح منها في الجهاز المصرفي.
- واختم الكتاب بالتوصية بضرورة أن تسعى المصارف الاسلامية للتوجه نحو المفاهيم الدولية ومفاهيم المصارف الشاملة، وذلك بالعمل على مواكبة مجريات التطورات والتغيرات العالمية الموجودة حالياً ولا بد لها أيضاً ان تسعى بحراك مستمر في أن تكون لها مكانة مرموقة في إطار التنافس العالمي والانطلاق نحو المستقبل.

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية



أحداث
اقتصادية

الملتقى الاقتصادي

نظمت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في الفترة من 26 - 27 نوفمبر 2012 الملتقى الاقتصادي - قاعة الصداقة / الخرطوم، تم من خلاله تقديم ثلاثة أوراق في محاور القطاع الحقيقي (الزراعي، الصناعي، البنية التحتية والخدمات) وقطاع المالية العامة، والقطاع النقدي والمصرفي والخارجي. شارك في المؤتمر أهل الخبرة والتجربة من الوزراء والوكلاء الذين تعاقبوا على الوزارات.

وكان الهدف الأساسي من انعقاد هذا الملتقى، توسيع قاعدة المشاركة والحوار حول الواقع الجديد للسودان، وتبني منهجية تشاركية لرسم المسار الوطني للاقتصاد، ووضع سياسات فاعلة لاستدامة النمو الاقتصادي في ظل البرنامج الثلاثي والوصول إلى رؤية مشتركة، وذلك عن طريق تلاقح الرؤى والأفكار لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السوداني. واختتمت الجلسة الافتتاحية السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية موجهاً الملتقى بأن يراعي الكليات التي تمكن من تأسيس اقتصاد حر مرن ومنافس يربط الجوانب الاقتصادية بالاجتماعية ويهدف لإيجاد مجتمع مبتكر، علمي ومرتكز على المعرفة. وصادر الملتقى عدد من التوصيات منها:

ضرورة إعمال مبدأ الحكم الرشيد، توفير المنافسة العادلة في الاقتصاد السوداني، إنفاذ مبدأ الشافية في تنفيذ حاجيات الدولة من السلع والخدمات، العمل على تنفيذ نظام BOT. وضرورة وضع إستراتيجية علمية عملية قابلة للتنفيذ، وذلك بالاستفادة من الميزات النسبية للبلاد بحيث يتم في الخطة وضع طريقة التنفيذ ومصادر التمويل وان تكون خطة ثابتة لا تتأثر بتغيير الجهاز التنفيذي.



اعداد

عبدالله سليمان أحمد

ادارة البحوث والتنمية

المؤتمر العالمي لمناقشة إنتاج وتسويق الحبوب الزيتية

في إطار إهتمام الدولة بتنافسية الصادرات غير البترولية، وبرعاية السيد / النائب الأول لرئيس الجمهورية نظم إتحاد الغرف التجارية شعبة المصدرين المؤتمر العالمي الأول لمناقشة إنتاج وتسويق الحبوب الزيتية في الرابع والعشرون من نوفمبر 2012م بفندق كورينثيا بالخرطوم، وذلك بمشاركة بعض الدول المنافسة والمنتجة للحبوب الزيتية في العالم خاصة (الصين، الهند، إثيوبيا) تم تقديم عشرة أوراق عمل من خلال جلستين، تم في الجلسة الاولى تقديم أربعة أوراق عمل، حيث تم استعراض تجارب كل من الهند والصين وإثيوبيا ودول شرق وغرب إفريقيا، أما الجلسة الثانية فقد قدمت فيها ستة أوراق عمل تم تقسيمها الي جزئين، الجزء الأول عن تحليل السوق العالمي والجزء الثاني إختص بإنتاج وتسويق الحبوب الزيتية بالسودان.

نظرة دول الاقتصاد العالمي

ولقد امتدت آثار هذه الأزمات على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى حدوث تباطؤ وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في عام 2011م و2012، علي الرغم من الأداء القوي للاقتصاد العالمي في عام 2010م، الذي مكنه من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية. عليه يمكن القول بأن الاقتصاد العالمي يعاني من نوعين متزامنين من التداعيات السلبية. يتمثل الأول في الضعف والبطء الشديدين في وتيرة تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة. أما الثاني، فيتركز على زيادة معدلات عدم التيقن بشأن الأوضاع المالية المستقبلية.

ومن جانب آخر، هناك نوع من الجدل حول وجود نوعين من المخاطر التي تحيط بالاقتصاد العالمي، أولهما الخوف من خروج أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو عن نطاق السيطرة. ولذا يجب على صناع السياسات اتخاذ الإجراءات السريعة للحفاظ علي الثقة في السياسة الاتحادية في اليورو. أما الخطر الثاني، فينبثق من مخاطر زيادة التطورات الاقتصادية السلبية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يتسبب في تزايد الضغوط على المؤسسات المالية بصفة عامة وفي دول الاقتصاديات المتقدمة.

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه، ذلك لتعدد الأزمات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيادة المخاطر السلبية التي قد تواجهه علي المدى القصير. فقد تعاقب علي الاقتصاد العالمي عدد من الأزمات بدأت بالزلزال الذي ضرب اليابان، ترتبت عليه موجة إعصار تسونامي في مارس 2011م، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان والتي تسير بخطي متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو. بالإضافة إلي الاختلالات في الاقتصاد الأمريكي، والمحاولة لرفع سقف الدين لسد العجز في الموازنة، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق علي الدول الاوربية وقد أثر ذلك بنحو بالغ على تصنيفها الائتماني.

وتتمثل الديون السيادية Sovereign Debt في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية تطرح للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلي الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية.

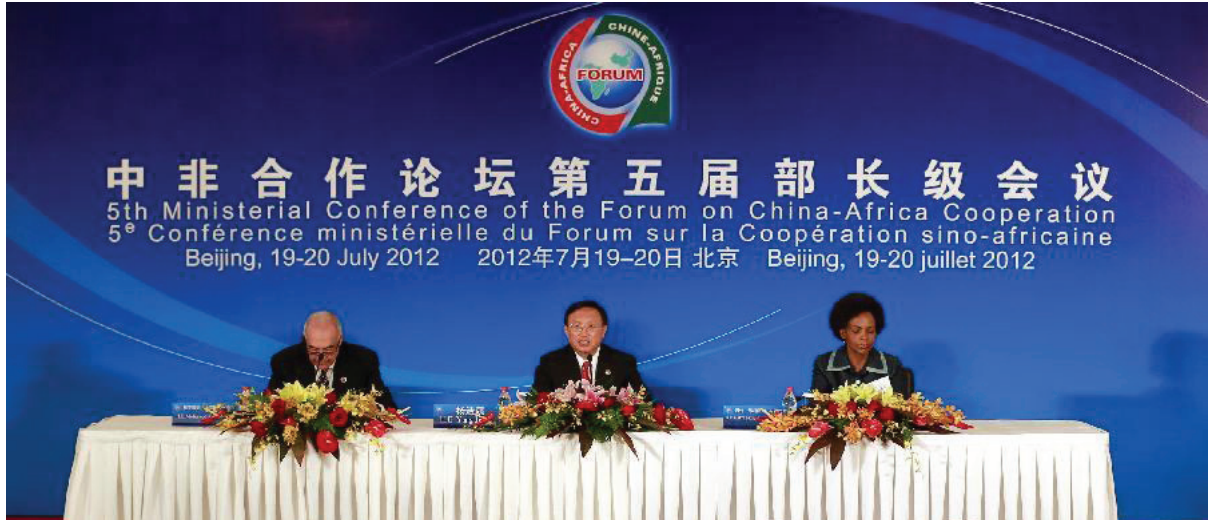
آثار الهاوية المالية في الولايات المتحدة

الجدير بالذكر انه وقبل أكثر من أربع سنوات وبعد إندلاع الأزمة المالية العالمية أقرت عدد من القوانين المحفزة للإقتصاد الأمريكي أهمها الإعفاءات الضريبية، أو ما يسمى «قانون التخفيضات الضريبية» وزيادة الإنفاق الحكومي لإخراج الإقتصاد من حالة الركود وتحفيزه، ولكن هذه المحفزات سينتهي أجلها حسب الإتفاق المسبق في الأول من يناير 2013 وأطلق على هذا التاريخ «حافة الهاوية المالية».

إن الإقتصاد الأمريكي يواجه خيارين، فإما تأجيل الإستحقاقات القانونية لمدة سنة أو سنتين لتفادي الركود الإقتصادي والتضحية بإرتفاع مستويات العجز والمديونية، أو مواجهة الواقع برفع الضرائب وتقليص الإنفاق وإدخال الإقتصاد في حالة من الركود «قد يكون نفق مظلم يصعب التنبؤ بحيثياته» وتقليص الدين والعجز.

يشير مصطلح «الهاوية المالية» على أنها نهاية التخفيضات الضريبية و تقليص الإنفاق الحكومي لخفض الدين العام، او بتعريف اخر هي حزمة إجراءات تقشفية من خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب بقيمة 600 مليار دولار سيجري تطبيقها بشكل تلقائي مع بداية العام الحالي، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بديل بين الإدارة الأمريكية والكونغرس. ويعتبر الكثير من المحللين أن تطبيق هذه الحزمة سيدفع بالاقتصاد الأمريكي إلى دائرة الركود الاقتصادي، لا يمكن التنبؤ بعواقبه وإمكان خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الذي سيؤدي بدوره الي زيادة نسبة الفائدة ما يجعل العبء المالي أكثر سوء و سيزيد من حالة عدم الإستقرار للأسواق المالية، كما يتوقع أن تعود نسب البطالة للإرتفاع لمستويات ما فوق 9 % أي أن كل الجهود المبذولة خلال الثلاث سنوات الماضية لخفض نسب البطالة لم تنتج عليها نتائج إيجابية.

المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني - الإفريقي



شراكة مع افريقيا بشأن تنمية البنية التحتية عبر الوطنية وعبر الاقليمية، وتدعم تخطيط المشاريع ودراسات الجدوى ذات الصلة وتشجع الشركات الصينية والمؤسسات المالية على لعب دورها في تنمية البنية التحتية عبر الوطنية وعبر الاقليمية في افريقيا. وستساعد الصين الدول الافريقية في ترقية مرافق الفحص الجمركي وفحص البضائع لتشجيع مرافق التجارة داخل المنطقة.

رابعاً: سيعزز الجانب الصيني الصداقة بين الشعبين من اجل وضع اساس قوي للدعم الشعبي لتعزيز التنمية المشتركة بين الصين وافريقيا. وتقتصر الصين تنفيذ «اعمال الصداقة الشعبية الصينية-الافريقية» لدعم وتشجيع التبادلات والتعاون بين المنظمات الشعبية والنساء والشباب بالجانبين. وتقتصر الصين تأسيس «مركز التبادلات الصحفية الصيني - الافريقي» في الصين لتشجيع التبادلات والزيارات بين وسائل الاعلام الصينية والافريقية، وتدعم الصين تبادل المراسلين من قبل المنظمات الاعلامية للجانبين. كما ستواصل تنفيذ الخطة المشتركة الصينية - الافريقية للبحوث والتبادلات والتعاون من قبل مؤسسات اكااديمية وعلماء من الجانبين. خامساً: تشجيع السلام والاستقرار في افريقيا وتوفير بيئة آمنة للتنمية بافريقيا. وستعمل الصين على اطلاق «مبادرة الشراكة التعاونية الصينية - الافريقية للسلام والامن» وتعميق التعاون مع الاتحاد الافريقي والدول الافريقية في السلام والامن، وتقديم الدعم المالي لبعثات حفظ السلام للاتحاد الافريقي وتنمية قوات الاستعداد للاتحاد الافريقي، وتدريب المزيد من المسؤولين في مجال شؤون السلام والامن وحفظ السلام بالاتحاد الافريقي.

افتتح المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني - الافريقي في بكين 19 يوليو 2012، واقترح الرئيس الصيني هو جين تاو، خمسة مجالات تمثل اولوية لتعزيز العلاقات الصينية - الافريقية ودعم قضية السلام والتنمية في افريقيا ولتعزيز نوع جديد من الشراكة الصينية - الافريقية الاستراتيجية» في خمسة محاور تشمل: اولاً: سيوسع الجانب الصيني التعاون في الاستثمار والتمويل لدعم التنمية المستدامة في افريقيا. وستقدم الصين مبلغ 20 مليار دولار امريكي من الائتمان للدول الافريقية لمساعدتها على تطوير البنية التحتية والزراعة والتصنيع والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. ثانياً: سيواصل الجانب الصيني زيادة المساعدات الى افريقيا لجلب منافع التنمية للشعب الافريقي. وستبني الصين المزيد من مراكز الارشاد للتكنولوجيا الزراعية والتي تعتبر ضرورية لمساعدة الدول الافريقية في رفع قدرتها على الانتاج. وستنفذ الصين «برنامج المواهب الافريقية» لتدريب 30 الف موظف في مختلف القطاعات بافريقيا، وتقدم 18 الف منحة دراسية حكومية، وتبني مرافقاً ثقافية ومهنية لتدريب المهارات في الدول الافريقية، وترسل 1500 عامل طبي الى افريقيا، وتستمر في تنفيذ نشاطات «اعمال النور» في افريقيا لتقديم العلاج المجاني لمرضى اعتام عدسة العين. وستساعد الصين الدول الافريقية في تعزيز قدرة بناء البنية التحتية للارصاد الجوية وادارة وحماية الغابات. وستواصل الصين تنفيذ مشاريع حفر الآبار وامداد المياه في افريقيا لتقديم مياه شرب آمنة للشعب الافريقي. ثالثاً: سيدعم الجانب الصيني عملية التكامل الافريقي ومساعدة افريقيا على تعزيز قدرتها على التنمية الشاملة. وستؤسس الصين

روسيا تصبح عضواً رسمياً في منظمة التجارة العالمية

أصبحت منظمة التجارة العالمية حالياً تغطي 98 بالمائة من التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ترى المنظمة إن انضمام روسيا يسهم في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويضفي استقراراً على بيئة التجارة، وينهض بقواعد التجارة العالمية.

أصبحت روسيا عضواً رسمياً في منظمة التجارة العالمية، التي تضم 156 بلداً، في 22 أغسطس 2012 وبعد 18 عاماً من المفاوضات الشاقة. وبضمها روسيا، التي يبلغ عدد سكانها 143 مليون نسمة وتحتل المرتبة الـ11 عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي،

مادثات الدوحة دول المناخ تتوصل إلى اتفاق بشأن تمديد بروتوكول كيوتو



«مشتركة لكن متباينة» وحماية الإطار المؤسسي الأساسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. بيد أن الدول المتقدمة بتجاهل مسؤولياتها التاريخية ومبدأ مسؤوليات «مشتركة لكن متباينة» وغياب الإرادة السياسية لخفض الانبعاث ونقل التكنولوجيا، أصبحت تمثل العقبة الأساسية أمام الجهود الدولية الرامية لمواجهة التغيرات المناخية.

صدق مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ، الذي عقد في الفترة من 26 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2012، في العاصمة القطرية الدوحة، على حزمة قرارات لفترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو. وجاء الاتفاق، الذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ من عام 2013 إلى عام 2020، بموجب مبدأ مسؤوليات

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م
سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7.0)	(8.5)	(9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.7)	(15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2011م
سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(11.5)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
مارس	158.9	164.1	153.8
	(17.1)	(17.9)	(16.1)
يونيو	169.2	175.1	163.4
	(15.0)	(15.4)	(14.7)
سبتمبر	180.1	187.6	173.1
	(20.7)	(21.6)	(19.9)
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
يناير	188.3	198.5	178.5
	(19.3)	(22.3)	(16.2)
فبراير	191.9	201.9	182.3
	(21.3)	(23.5)	(19.0)
مارس	194.5	204.1	185.3
	(22.4)	(24.3)	(20.4)
أبريل	205.4	216.0	195.1
	(28.6)	(31.0)	(26.1)
مايو	211.5	222.2	201.1
	(30.4)	(32.2)	(28.5)
يونيو	232.0	243.1	221.2
	(37.2)	(38.8)	(35.3)
يوليو	247.0	258.3	236.0
	(41.6)	(43.1)	(40.0)
أغسطس	257.0	269.6	244.7
	(42.1)	(42.6)	(41.5)
سبتمبر	255.1	265.9	244.4
	(41.6)	(41.7)	(41.2)
أكتوبر	255.6	268.6	243.0
	(45.3)	(47.8)	(42.3)
نوفمبر	258.6	272.9	244.5
	(46.5)	(49.5)	(43.0)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(معدلات التضخم بين الأقواس)

اعداد

سوسن الزبير

ادارة الإحصاء

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
مارس*	2.7747	2.7885
يونيو	2.6702	2.6836
سبتمبر	2.6702	2.6836
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
يناير	2.6702	2.6836
فبراير	2.6702	2.6836
مارس	2.6702	2.6836
أبريل	2.6702	2.6836
مايو	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353
يوليو	4.4037	4.6239
أغسطس	4.3980	4.6179
سبتمبر	4.3980	4.4200
أكتوبر	4.3980	4.4200
نوفمبر	4.3980	4.4200

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
مارس	2.8714	2.8829
يونيو	2.7438	2.7542
سبتمبر	2.7473	2.7562
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
يناير	2.7447	2.7555
فبراير	2.7447	2.7553
مارس	2.7446	2.7554
أبريل	2.7446	2.7571
مايو	2.7454	2.7562
يونيو	3.3612	3.3753
يوليو	5.3313	5.3575
أغسطس	5.5443	5.5712
سبتمبر	5.7525	5.7812
أكتوبر	5.6295	5.6575
نوفمبر	5.5899	5.6560

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
مارس	2.8909	2.9025
يونيو	2.7494	2.7656
سبتمبر	2.7494	2.7603
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
يناير	2.7494	2.7604
فبراير	2.7494	2.7604
مارس	2.7494	2.7604
أبريل	2.7494	2.7604
مايو	3.6389	3.6560
يونيو	5.0629	5.0879
يوليو	5.3512	5.3789
أغسطس	5.7645	5.7930
سبتمبر	5.7842	5.8132
أكتوبر	5.7026	5.7335
نوفمبر	5.9277	5.9584

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)
مؤشرات نقدية

مليون جنيه

2012				2011				2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
58,663.3	55,015.8	51,751.5	44,708.5	41,853.0	38,106.8	39,013.0	37,798.6	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4	عرض النقود
16,751.5	13,897.8	13,369.8	12,979.7	12,850.1	10,476.0	10,511.5	10,543.2	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور
14,241.9	14,175.6	13,462.2	13,193.5	11,999.9	11,068.4	11,484.3	10,117.1	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6	الودائع تحت الطلب
27,669.9	26,942.4	24,919.5	18,535.2	17,003.0	16,562.4	17,017.1	17,138.3	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4	شبه النقود
67,049.6	63,386.9	59,612.5	48,865.6	46,504.1	46,081.6	46,720.5	45,607.3	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوم) البنوك
30,482.8	29,152.4	26,995.5	24,352.4	22,867.1	21,750.2	22,705.4	21,907.2	21,185.8	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصرفي
39,919.9	38,608.0	35,946.5	30,372.6	27,983.8	27,843.0	29,051.5	28,260.7	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية
24.3	25.8	26.0	29.5	28.7	29.0	29.4	26.8	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %
28.6	25.3	25.8	29.0	30.7	27.5	26.9	27.9	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %
47.2	49.0	48.2	41.5	40.6	43.5	43.6	45.3	43.9	43.1	40.5	42.3	41.2	41.6	شبه النقود / عرض النقود %
76.4	75.5	75.1	80.2	81.7	78.1	78.2	77.5	79.9	85.1	89.3	90.3	87.8	72.4	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005								
ديسمبر		394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006								
ديسمبر		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007								
ديسمبر		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008								
ديسمبر		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009								
ديسمبر		1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010								
مارس		1,870.9	1,892.4	409.6	3,008.1	2,912.5	9,178.2	19,271.6
يونيو		1,904.4	2,080.9	409.4	2,809.4	2,933.1	9,574.5	19,711.8
سبتمبر		2,341.2	1,998.6	474.6	2,683.9	2,998.5	10,193.7	20,690.5
ديسمبر		2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011								
مارس		2,600.9	2,321.9	588.5	2,625.0	3,403.6*	10,367.2*	21,907.1
يونيو		2,550.9	2,359.0	559.9	2,592.0	3,664.9	10,978.7	22,705.4
سبتمبر		2,538.2	2,289.2	685.4	2,518.2	3,874.0	9,845.2	21,750.2
ديسمبر		2,501.7	2,245.1	855.2	2,484.4	4,149.5	9,923.2	22,159.0
2012								
يناير		2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير		2,690.6	2,737.5	667.5	2,350.2	3,465.89	11,905.4	23,817.2
مارس		2,671.1	2,898.5	661.9	2,362.4	3,803.20	11,955.4	24,352.4
أبريل		2,616.4	3,003.2	797.0	2,140.8	3,877.87	12,412.9	24,848.2
مايو		2,786.5	3,102.4	765.1	2,201.1	3,847.89	12,534.4	25,237.4
يونيو		2,886.1	3,375.7	703.8	3,761.5	4,097.69	12,170.6	26,995.5
يوليو		2,976.9	3,591.8	705.1	2,928.3	3,881.78	14,158.0	28,241.9
أغسطس		3,136.9	3,651.5	711.4	3,068.7	3,860.43	14,335.3	28,764.3
سبتمبر		3,302.1	3,627.0	823.8	3,179.6	3,707.4	14,512.5	29,152.4
أكتوبر		3,374.8	4,000.8	698.1	2,626.1	4,158.33	14,640.9	29,498.9
نوفمبر		3,556.2	4,172.0	786.0	2,710.8	4,534.13	14,285.7	30,044.9

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

2012				2011				2010	2009	2008	2007	2006	العام
أكتوبر - نوفمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر*	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	الصيغة
1,711.8	2,700.9	2,626.0	3,559.1	3,761.9	3,371.7	3,689.3	3,476.6	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	5,559.1	المرابحة
48.2	47.7	49.5	52.4	65.3	55.8	52.5	64.7	51.9	52.3	47.0	58.1	53.4	%
388.6	538.7	668.3	764.8	378.4	245.3	787.4	602.4	1,981.9	1641.4	1,769.3	2,631.4	2,116.5	المشاركة
10.9	9.5	12.6	11.2	6.6	4.1	11.2	11.2	9.0	10.5	12.1	13.0	20.4	%
216.9	454.0	225.9	305.3	441.1	273.3	411.6	328.8	1,480.0	956.0	876.4	497.6	532.0	المضاربة
6.1	8.0	4.3	4.5	7.7	4.5	5.9	6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	5.1	%
117.4	215.2	33.4	86.4	45.5	91.0	15.2	23.1	257.5	349.6	290.7	81.7	133.0	السلم
3.3	3.8	0.6	1.3	0.8	1.5	0.2	0.4	1.2	2.2	2.0	0.6	1.3	%
1,115.9	1,751.1	1,751.4	2,082.5	1,137.7	2,059.2	2,129.2	946.5	6,913.8	4,526.3	4,845.2	3,061.5	2,054.3	أخرى
31.4	30.9	33.0	30.6	19.7	34.1	30.3	17.6	31.3	28.9	33.0	24.3	19.8	%
3,550.5	5,659.9	5,305.0	6,798.1	5,764.7	6,040.5	7,032.7	5,377.4	22,107.4	15,659.7	14,681.3	12,587.3	10,394.9	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي
* تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

2012				2011				2010	2009	2008	2007	2006	العام
أكتوبر- ديسمبر	يوليو- سبتمبر	أبريل- يونيو	يناير - مارس	أكتوبر- ديسمبر	يوليو- سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	القطاع
1,068.9	613.5	578.7	611.9	418.9	603.0	241.1	208.7	381.7	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	الزراعة
16.0	10.8	10.9	9.5	7.3	10.0	3.8	3.9	6.4	10.8	10.1	6.7	7.6	%
1,162.3	1,099.1	1,191.9	1,124.2	1,583.1	1,307.6	1,307.4	1,332.9	848.0	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	الصناعة
17.4	19.3	22.4	17.5	27.5	21.6	20.5	24.8	14.2	9.9	13.0	10.4	8.2	%
441.3	259.0	195.1	170.1	256.4	226.4	141.4	240.6	83.4	370.0	481.1	264.9	351.3	الصادر
6.6	4.6	3.7	2.7	4.4	3.7	2.2	4.5	1.4	2.4	3.3	2.1	3.4	%
1,079.5	763.3	828.9	1,496.6	1,004.4	1,220.7	718.1	818.5	819.9	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	التجارة المحلية
16.1	13.4	15.6	23.3	17.4	20.2	11.2	15.2	13.8	14.8	16.1	16.6	17.5	%
2,937.6	2,955.3	2,515.2	3,010.3	2,501.9	2,682.7	3,984.8	2,776.7	3,819.2	9,726.2	8,439.9	8,077.6	6,587.9	أخرى
43.9	51.9	47.4	46.9	43.4	44.4	62.3	51.6	64.2	62.1	57.5	64.2	63.4	%
6,689.6	5,690.2	5,309.8	6,413.1	5,764.7	6,040.5	6,392.8	5,377.4	5,952.1	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

- Manufacturing of furniture
- Manufacturing small products of wood
- Manufacturing of forced paper utensils and other house utensils

Manufacturing of paper, publishing and printing:-

- Manufacture of pulp and paper board.
- Manufacture of other article of paper and paper board
- Manufacture of containers of paper and paper board

Manufacture of Petrochemicals:-

- Manufacture of rubber tires and tubes
- Retreating and rebuilding of rubber tires
- other rubber products
- Cutting shaping and finishing of stones
- Manufacture of molasses
- Refining of petrol
- Manufacture of caustic soda
- Manufacture of pesticides
- Refractory clay products
- Manufacture of cement, lime and plaster

Manufacture of basic Metals:-

- Manufacture of basic iron and steel
- Casting of iron and steel

Manufacture of Fabricated Metal, Machinery and Equipments:-

- Manufacture of hand tools, Manufacture of agricultural and forestry machinery
- Manufacture of special purpose machinery
- Manufacture of containers
- Manufacturing of furniture
- Manufacturing of lamps and lightening equipments
- Manufacturing of medical and surgical equipments and other appliances
- Manufacturing of metallic products for construction
- Manufacturing of tanks, reservoirs and containers
- Building and repairing of ships and boats
- Manufacturing of office computing machinery
- Manufacturing of electric equipments and house ware
- Manufacturing of insulated wire and caplets
- Manufacturing of engines and turbines

- Manufacturing of motorcycles
- Manufacturing of invalid carriages
- Manufacturing of sport goods
- Manufacturing of sewing machines needles
- Manufacturing of children carts
- Manufacturing of toys
- Manufacturing of pencils

Packing Industry:-

- Plastic Sacks
- Plastic containers
- Plastic barrels
- Manufacturing of paperboard

In conclusion, it became obvious that Sudan is rich of great potentialities of natural resources which need capital, and since the financial resources and technical abilities provided, this will presents a platform for the productive sectors to grow and thereby, improve the entire economic condition and give hopes to Sudan to be a strategic country for the world food.

References:

- **Fatehi Bashier Tahir(2000)**, Towards Integrated Economic Planning in Sudan: The relationship Between Physical an Economic Planning, School of Architecture and Environmental Planning, Sharq Al-Neel College, Khartoum North.
- **El Agraa, O.M.A., et al, (1980)**, 'Human Settlements in Gezira', Sudanese Group for Assessment of Human Settlements (SGAHS), Department of Architecture, University of Khartoum.
- **Alamedin A. Bannaga(2002)**, The Impact of the Structural Adjustment Policies on Economic Growth in Sudan, DSA Conference, University of Greenwich, London, 9th of November 2002.
- **Staff Report for the Second Review Under the 2009-10 Staff-Monitored Program**, Prepared by the Middle East and Central Asia Department (In consultation with other departments), Approved by Alan MacArthur and Jan Kees Martijn, January, 2011.
- **Sudan Business forecast Report** Includes, 10-Years Forecast To 2020, ISSN 1757 – 076X, Business Monitor International LTD, copy deadline: 20 January 2011.
- **Centran Bank of Sudan Annual Reports.**

states and the entire county.

-Sudan is also characterized by its independent judicial system which is capable of resolving all conflicts. Sudanese judicial and legislative systems are characterized by indiscriminate among Sudanese citizens and foreigners

5- Economic policies which include :

- Liberalizing the economy
- Restructuring the economy (privatization of public corporations ending the State's monopoly of certain production and service fields).
- Modernization of laws and regulations of investment encouragement

- Implementing a flexible investment law which provides all sorts of exemptions and concessions which include the following:

* complete exemption from customs fees for the capital of the projects

* freedom of capital transfer

* simplify the procedures through a single outlet "One Stop Shop"

* grant exemptions from profit taxes of 5 to 10 years for investment projects

* grant customs exemptions for strategic projects and non-strategic capital goods

* strategic projects are given the necessary land free-of-charge

* non-strategic projects are given land at an encouragement price

* the investor has the right to operate without a Sudanese partner

- The investment law has provided the following fundamental guarantees:

· no confiscation of property will occur, except through the legal system and after payment of a reasonable compensation

· the investor has the right to re-transfer the capital in case the project isn't executed or is liquidated

· transfer of profits and costs of finance will be executed in the currency of import and on the date due (after payment

of the legal duties)

· the project is automatically included in the registry of importers and exporters.

Regional and international agreements

To promote the investment climate the Sudanese government has joined number of regional agreements aimed at encouraging investment and creating trade opportunities with other nations:

· Sudan joined the COMESA trade bloc

· Sudan is looking forward to joining the World Trade Organization (WTO).

· Sudan is to joined the Arab Free Trade Organization in 2007

· Sudan has strengthened relations with regional and international organizations.

Some investment opportunities in Sudan include the following:

Food Industries:

- Production processing and preserving of meat and meat products

- Manufacture of dairy products

- Processing and preserving of fruits and vegetables

- Processing and preserving of fish and fish products

- Manufacturing of starches and starch products

- Manufacturing of bakery products

- Manufacturing of cocoa, chocolate and sugar confectionery

- Manufacturing of other food products

- Manufacturing of animal feeds.

Textile and leather Industry:

- Preparation and spinning of textile fabrics, weaving of textile

- Finishing of textile

- Manufacturing of knitted and chocolate fabrics and articles

- Manufacturing of carpets and rugs

- Manufacturing of cordage, rope, twine and netting

Manufacturing of Wood and Wood products:

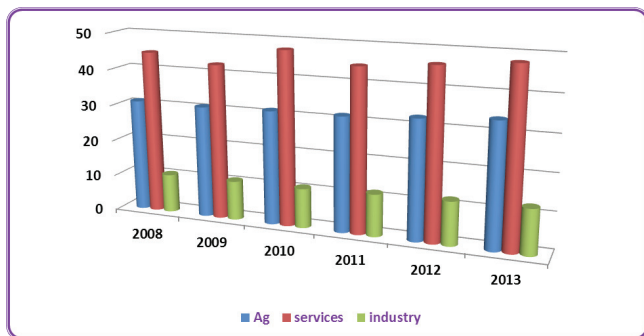
- Manufacturing of wooden containers

and communications, and government offices.

The liberalization and privatization of the telecommunication sector had created a capital-attracting, pro-competitive policy environment that have fostered the build-up of modern, fully-digital infrastructure in the country and furnished a climate suited to enhance nation development. The telecommunication sector currently has an annual growth of 30% making it the fastest growing sector in the world.

The service sector's contribution to the GDP suffered in the early and mid-1990s but appeared to be improving by the end of the decade. In 2010, services accounted for 47.7 % of the GDP, and this percentage dropped to 45% in 2011.

Gross domestic product By kind of Economic Activity At constant prices (1981/82)



Source: central Bank of Sudan and researcher's projections

Investment Opportunities:

The major factors which represent an attraction to investors include the followings:

1- Sudan's strategic location: Sudan represents an entrance to Africa from the east and the fact that it is neighbored by African countries a few to which Sudan represents to the only sea outlet. The location on the Red Sea makes Sudan the centre of international markets; Middle East, Far East, Asia, Europe, and the USA as well as the recipient of ships crossing the into the Red Sea through the Suez Canal. Sudan is connected to some of the neighboring countries by airlines, roads, sea, and river transport.

2-Sudan's rich resources: these include agricultural

land and fresh water resources, such as rivers, rain, and underground water. These are in addition to forests, meadows, animal resources and mineral resources, which include petroleum, gold and other precious metals. Sudan is characterized by the availability of human resources represented in vocational labor, highly skilled graduates and low wage rates for the available labor.

3- Infrastructure and Service Facilities:

- The infrastructure and service facilities are the priority in the light of the government policies.

- To enhance the investment environment and keep up with the expected high growth which is due after the discovery of petroleum and the agreement of peace in Sudan, the establishment of roads, railways, seaports, airports (national and international), telecommunications, electricity generation stations, water purification facilities, sanitation networks and others are very important.

- A shift towards the enhancing the state of industrial areas, and building new industrial cities supplied with all the services necessary for investment are essential.

-The availability of free zones in Suakin and El-Jaili cities grant encouraging exemptions to investors.

-The availability of a banking sector, insurance sector, auditing, financial, technical and legal consultancy services.

-The availability of educational and health facilities of high standard that contribute to providing necessary services to citizens and expatriates.

-The availability of a modern construction sector which contributed to the abundance of houses, and offices rising to fulfill investors' requirements.

4- Political stability: which is represented in the federal governing system which divided the country into 3 levels; the Federal, State and local levels and which guarantees participation by all citizens.

-The country is divided into 26 states, each with its own government, and became 16 after the secession of the South in 2011.

-The government looks forward to solving the problem of the South to achieve stability and security in the Southern

The Sudanese Industrial sector contributed with 11.6% to the GDP in 2011, and employed about 22.3% of the workforce in 2011, due to the entry of petroleum revenues. Activities are centered on the processing of agricultural products, particularly sugar, textiles, edible oil, flour and footwear. There has been a sharp growth in sugar production which is expected to continue reaching 2m t/y by the end of 2013. Sugar production is regarded as one of the important vehicles for economic and social development in the country. Hence, its development requires strategy that considers its coordination and linkages with other sectors of the economy such as agriculture, energy, technology, trade and human resources etc. The industrial sector represents a cornerstone in any well rounded development, because of the high value added that it can realize in processing of the raw materials that are produced by the other sectors, such as agriculture. In addition, it also creates employment opportunities. Industrialization always reflects signs of development and higher standards of living. Sudanese industrial strategy takes into consideration all these points and concentrates on the necessities to realize comprehensive industrial development that would help to transform the agricultural economies into strong industrial economies that maximize the value added.

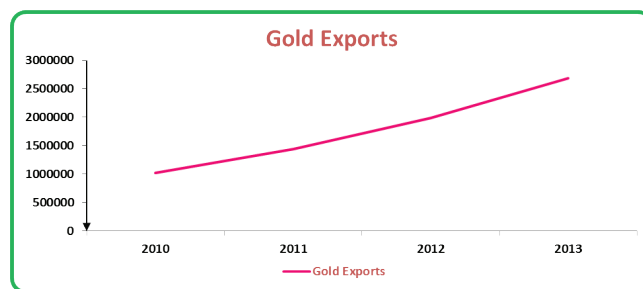
Mining Sector

Gold is considered one of the most important precious metals in economic terms, where it retains a store of value in most communities as most governments depend on gold in building their official reserves. Gold has been discovered in many Sudanese states to regaining the loss of oil which is vital economic source in supporting the Gross National Products. The importance of gold has appeared and increased interest in the Sudan in the recent years as one of the key alternatives and options to compensate for the loss of oil revenues following the secession of southern Sudan. The increase exploration for export and pumped the proceeds apart the Sudanese economy and therefore had to be find the truth about the effects caused by the

emergence of gold as an alternative strategically important in the structure of the Sudanese economy.

Sudan has been promoting gold exploration and mining in the all regions. The result of consistently encouraging gold mining and exploration activities, there are more than 125 companies operating in the gold sector. The gold exports rose by approximately more than \$300 million per month, a 45 percent increase from the year before. In the last two years, Sudan's gold production has increased nearly twenty fold, and expected to increase about 2.7 billion dollar by the end of the 2013. The figure below shows the developments of the gold exports during the period (2010-2013). It is very important coordination between all relevant actors in order to enable the country to make the most of the proceeds of gold, and building reserves to achieve economic stability, reduce the level of inflation.

Figure No. (3): the gold exports by million dollars (2010-2013)



Source: central Bank of Sudan and researcher's projections

Gold is represent strategic alternative for oil because it exists in most of the states of Sudan in addition to its cheap exploring cost comparing with Oil. In September 2012 the country's gold refinery was launched and it is expected to be one of the largest Gold planet in Africa. The refinery will produce more than 328 tons of Gold annually.

Services Sector

Services include commerce and commerce services, restaurants and hotels, finance and insurance, transport

From table, the contribution of the agricultural sector to GDP declined from 35.9% in 2008 to 31.5 in 2011 but in 2012 there was a significant increase in the share accounted about 38.8%.

The share of agricultural exports in the total exports were increased from 3.8% in 2008 to 7.4 in 2011, and jumped sharply to 18.7% in 2012.

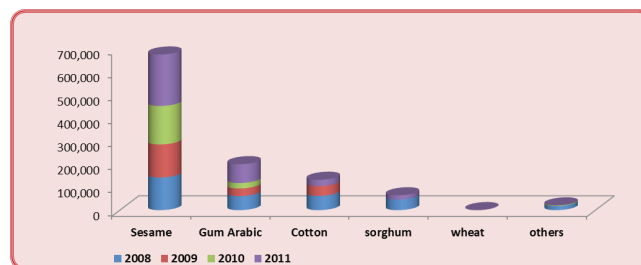
The agricultural average share of exports amounted to 20.6% of the total country's exports during the period 1999-2006. The development of this sector should be on the top of the priorities beside providing it with all necessary requirements for optimal utilization of agricultural resources for productivity purposes, so as to achieve self-sufficiency in basic food crops for the world demand, with greater emphasis on agricultural products processing, (import substitution strategy).

Pursue a policy of import substitution strategy through a policy of the domestic product and pursue a policy of encouraging infant and manufacturing industries attention and action would reduce tariffs on imports of raw materials for agricultural and industrial purposes. And the introduction of an import duty refunds for export goods, and abolish all export duties on most manufactured goods, lifting tariffs on maintain protection against preserve local competition in the domestic market , and to ensure freedom of the export of agricultural commodities and manufactured goods

The Exports of Agricultural goods:

Now there are more opportunities than ever, especially after the ramp Rosaires dam for expansion in the cultivation and production of cash crops for export. It's necessary to provide a good weather conducive to agriculture sector to promote The exports of cash crops through increased production and productivity. The figure below shows the main agricultural sector exports.

Figure No. (1): The main agricultural sector exports

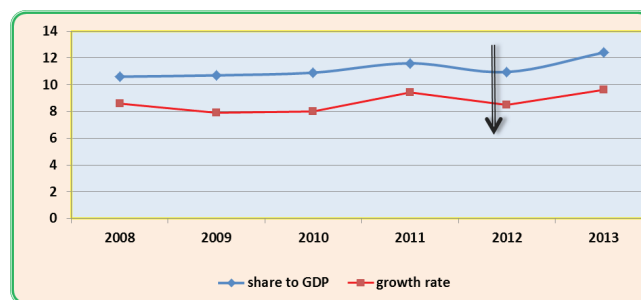


Source: central Bank of Sudan

Sudan manufacturing sector

Manufacturing has been the leader of economic growth and recovery worldwide, and has direct and substantial, link to other sectors of the economy. These links work both backward to mining and construction and forward, to the transportation, finance and wholesale trade sectors that help deliver goods to final consumers. Thus, as manufacturing grows, it requires more of these inputs from other sectors and in turn spurs the creation of jobs, investments and innovations in those non-manufacturing sectors. This effect is known as the multiplier effect and it shows how much additional output is generated by a dollar's worth of demand for manufactured products. Sudan is the Middle East's only net sugar exporter, with total sales at around 241154 metric tons, according to COMTRADE statistics. Figure No. (2) below shows the Manufacturing share to GDP and growth rate.

Figure No. (2): Manufacturing share to GDP and growth rate



Source: central Bank of Sudan and researcher's projections

areas that could represent a good opportunities for investors.

Water Resources

All most two-third of the Nile basin lies within Sudan's borders and groundwater reserves are considerable. Annual internal water resources: 1.227 cu m per capita. Sector withdrawals-domestic 4%: Industrial 1%: Agricultural 94%. Desertification and the civil war have caused major shortages of water supply throughout central and southern provinces. The total water resources for Sudan, including internal surface and ground water resources as well as natural external resources were estimated to about 149 cu km per yea(2003) the Nile River is subject to a treaty between Egypt and Sudan.

Merawe Dam known as Merawe multi-purpose Hydro project, or Hamadab Dam is a large construction project in northern Sudan, about 250 km north of the capital Khartoum. It is situated on the River Nile, close to forth Cataract where the River divides into multiple smaller branches with large islands in between. Merawe Dam is contributed with 1250 m.w., it is expected to provide electricity for agriculture and manufacturing in various states, free economic zones will be enhanced and economic prosperity in the region is attainable.

Sudan agriculture sector

Agriculture and livestock were the main sources of livelihood in Sudan for about 60% of the working population. Approximately one-third of the total area of Sudan is suitable for agricultural development and heavier rainfall permit both agriculture and herding by nomadic tribes.

Agricultural products regularly accounted for about 95 percent of the countries' exports (non oil and non gold exports). Industry was mostly agriculturally based, accounting for 15 percent of the GDP in 2002. The sector's total contribution to GDP declined over the oil years, as the other sectors of the economy expanded. total sectoral activities, which contributed an estimated 40 percent of GDP in the early 1990's, had

fluctuated during the 2000's and represented about 36percent in 2008 and 35percent in 2011.

Sudan is a predominantly agricultural country with a vast area endowment for agricultural land, livestock, forestry, and fisheries. These altogether constitute the potential resource endowments for the development of the economy. The agricultural sector is the most important economic sector in the country, it contributes for to foreign exchange earnings more than two decades, through a diversified basket of exports which can be broadly classified into three categories that includes field crops exports, animal and forest exports. The major field crops include sorghum, millet, cotton, sesame, ground nut and gum Arabic represents the major forest exports, while animal exports include sheep, camels and cattle.

The sector contributed about 35.9%of GDP in 2008 and employs more than 70% of the population. About 1/3 of the total area of Sudan is suitable for agricultural development. Cultivable land in Sudan is estimated to be around 200mn feddans (84mn hectares) after a secession. The role of the agricultural sector is expected to increase and lead the national economy, especially after the country adopted a three year economic recovery program(2012-2014) By encouraging the production of four commodities (wheat, flour, sugar, medicines, food oils) with the objectives of imports substitution, in addition to the four main exports commodities (cotton, gum, gold, livestock products)so as to increase exports.

Significant progress was made in the field of production of cash crops in recent years. Table (1) shows the contribution of the agricultural sector to GDP and growth rate during the period (2008 - 2012).

Table 1: Agriculture's share in GDP and Growth rate (2008-2013)

years	2008	2009	2010	2011	2012
Share in GDP	35.9	30.8	31.3	31.5	38.6
Share of Total Exports	3.8	5.7	3.7	7.4	18.7
Growth rate	7.7	6.7	17.17	20.72	23.4

Source: central Bank of Sudan.



Studies &
Researches



Prepared by:

Dr. Magdi Alamin Norain*

Mustafa Abd Elgadir Dinar*

Sudan Is Rich of Natural Resources and Investment Opportunities

Introduction:

Sudan is rich with its abundant resources which are represented in vast areas of land, and various climates. It is special with its fertile agricultural lands, large amounts of fresh water, and a variety in its animal resources. The extraction of petroleum gave Sudan an important economic dimension. This is besides the distinguished geographic locations of Sudan which makes it a passage to other African countries which qualifies it as one of the commercial and investment inlets of those countries.

The importance of Sudan has increased in the field of investment during the recent years due to its increasing economic importance from one side and its abundant economic resources from another. It has become the target for businessmen from all around the world, who came to start investments in Sudan, supported by the fact that Sudan ranked second of the most attractive countries for investment world's according to the reports of regional and international organizations. The investment opportunities will grow faster after settlement of internal conflicts, this will add an effective dimension to the attractive investment climate. It will also allow investors to utilize natural resources abundant in Sudan's states more efficiently. Sudan enjoys huge agricultural resources (Plant and Animal), as well as various types of energy and mining resources and skilled manpower, these are potentials for a broad based economic growth that requires a comprehensive strategy to avail resources to the productive sectors (namely: agriculture, industry and mining).

This paper aims to reflect a realistic picture about the investment opportunities available in Sudan such as lands and water resources, through proofing that Sudan is rich in natural resources, through a reviewing of the performance of various economic sectors namely: agriculture, manufacturing, mining, and servicing, and displaying

* Research & Development Directorate